المملكة المغربية

التزام، مسؤولية ووضوح.

حصيلة عمل الفريق الاشتراكي

نصف الولاية التشريعية العاشرة 2016 - 2021/ أكتوبر 2016 - أبريل 2019

التزام، مسؤولية ووضوح.

حصيلة الفريق الاشتراكي

نصف الولاية التشريعية العاشرة

2021 - 2016

أكتوبر 2016 - أبريل 2019

الفريق الاشتراكي بمجلس النواب - الرباط

الهاتف : 0537.67.95.50/52 - الفاكس : 0537.67.97.64

البريد الإلكتروني : gs.usfp@ gmail.ma - الموقع : www.chambredesreprésentants.ma/ar/o

Facebook : wwwfacebook.com/gs.usfp/ Youtube : www.youtube.com/channel/UCYZgEuxKqKQHpecEBhNKqg

الفريق الاشتراكي
بمجلس النواب

فهرس

تقديم 4

تعريف الفريق الاشتراكي 7

أعضاء الفريق الاشتراكي 8

الحصيلة في أرقام 14

محاور الأسئلة الشفوية 20

بعض مداخلات أعضاء الفريق في الجلسات العامة 49

محاور مقترحات قوانين الفريق 129

محاور طلبات عقد اجتماعات اللجن 135

طلبات القيام بمهمات استطلاعية 140

محاور المواضيع الطارئة 143

الأيام الدراسية 147

تقديم

تجسيدا لقيم ومبادئ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانطلاقا من أسس الالتزام، والمسؤولية، والوضوح، عمل الفريق الاشتراكي بمجلس النواب على القيام بالأدوار المنوطة به تشريعيا، ورقابيا طيلة النصف الأول من الولاية التشريعية 2016-2021 ، في انسجام تام مع قرارات و مواقف الحزب من جهة، وواجب التعاطي المسؤول والواضح مع مختلف القضايا المعيشة ببلادنا من جهة ثانية.

هو عمل، نود من خلال هذا الكتاب، توثيق جزء منه، ليكون ليس فقط تقديما لحصيلة منتوج جماعي للفريق، بنائباته و نوابه و أطره الإدارية. ولكن أيضا، مرجعا لصون ذاكرة الفريق وإغناء مكتبته وأرشيفه، بمراجع تؤرخ لمرحلة من مراحل نضال الفريق الاشتراكي، باعتباره واجهة حزبية بالغرفة الأولى من البرلمان المغربي.

لقد اعتمد الفريق، طيلة الفترة السابقة ، مقاربة تقوم على التوفيق بين موقعه كمكون من مكونات الأغلبية، وواجب الاضطلاع بأدواره كاملة في مراقبته للعمل الحكومي بالوضوح في إبداء المواقف وكشف الاختلالات والنواقص بقصد معالجتها بالحضور المتميز والمنتج في مجال التشريع ، إن على مستوى مقترحات القوانين التي تقدم الفريق بعدد منها، أو على مستوى مشاريع القوانين وضمنها مشاريع قوانين المالية، التي ظل الفريق يتعاطى معها بكل مسؤولية والتزام عبر التقدم بعدد من التعديلات الهامة بغاية تجويدها.

كما اعتمد الفريق الاشتراكي بمجلس النواب مقاربة تشاركية في تفاعله مع مختلف الوقائع و الأحداث التي ميزت الفترة السابقة ببلادنا ، عبر الانفتاح على فعاليات مجتمعية متعددة، سواء من خلال تواصل مباشر، عبر لقاءات ثنائية بمقر الفريق بمجلس النواب، أو عبر لقاءات وأيام دراسية همت عددا من المواضيع الهامة والمتنوعة في مجالات مختلفة بحضور ومشاركة كثير من المهتمين والفاعلين، كل في مجال عمله وتخصصه، والتي شكلت محطات للإنصات وتجميع المعطيات، وتحليلها، فكانت قوة دفع وإغناء لمرافعات الفريق سواء على المستوى الرقابي أو التشريعي.

وقد راهن الفريق الاشتراكي في كل ذلك على معطى الكيف و الجودة، بمنطق الالتزام والمسؤولية والوضوح، بعيدا عن هاجس الكم أو اصطناع مواقف الفرجة بحثا عن مكاسب بمنطق سياسوي ضيق، وذلك تجسيدا منه لأدواره المحددة دستوريا وقانونيا بالمؤسسة التشريعية، وإيمانا منه بالواجب الملقى على عاتقه، المتمثل في خدمة الوطن والصالح العام من منطلق قيمه ومبادئه، كونه رافدا من روافد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمشروعه المجتمعي وتاريخه النضالي، لإرساء دولة القانون والمؤسسات؛ ولأجل ذلك سهر الفريق على إشراك أجهزة الحزب، الإقليمية والمحلية وكذلك القطاعية، حيث قام بمراسلتها من أجل تواصل دائم بخصوص كافة الإشكالات، التي يعيشها عدد من القرى والمدن والأقاليم ببلادنا في إطار عمله الرقابي، الأمر الذي تجسده طبيعة الأسئلة الموجهة لعدد من القطاعات الحكومية، وخاصة منها الأسئلة الكتابية.

ولعل القارئ الكريم من خلال اطلاعه على مضمون هذا الكتاب، باعتباره جسر من جسور التواصل بين الفريق الاشتراكي و الرأي العام الوطني، سيقف عند صورة عمل الفريق كما سبقت الاشارة إلى ذلك أعلاه ، بعيدا عن التنزيل المكتوب للحصيلة برمتها، إذ تم الاقتصار على تقديم نماذج لتدخلات الفريق في الجلسات العامة و الاسئلة الموجهة من قبله للحكومة في إطار دوره الرقابي ، بالإضافة إلى أنشطته الداخلية والخارجية المنفتحة على فاعلين متعددين من خارج المؤسسة التشريعية ، و هو ما يمكن الرجوع إلى تفاصيله كاملة قراءة ، صوتا و صورة ، من خلال الاطلاع على صفحة وموقع الفريق بمواقع التواصل الاجتماعي ـ facebook – youtube وموقع مجلس النواب على الانترنيت www.chambredesrepresentants.ma/ar.

ومما لا شك فيه ، والفريق الاشتراكي، يقدم صورة لحصيلة عمله للنصف الاول من الولاية التشريعية العاشرة ، يدرك تمام الادراك ، أن الامر لا يرتبط، فقط، بإرادة السهر على تجسيد قيم و مبادئ مؤطرة ومحددة لادواره الرقابية و التشريعية ، خدمة لمصلحة الوطن و المواطن ، و لكن أيضا بضرورة تهييء الشروط الذاتية و الموضوعية ، القانونية و الواقعية ، لفسح المجال أمام إمكانات تسمح له بلعب أدواره كما يجب ، خاصة ما يتعلق بورش النظام الداخلي لمجلس النواب في علاقة بجلسة الاسئلة الشفوية الاسبوعية ، طبيعتها و النسبية في توزيع التوقيت المخصص لها ، التي لا تسمح للفريق سوى بسؤالين على الاكثر أسبوعيا بمدة زمنية لا تصل الى ثلاثة دقائق و نصف لوضع

السؤالين و التعقيب عليهما ، وتلك مسألة لا شك ستكون ، ضمن اخرى ، موضوع نقاش سياسي، دستوري وقانوني ، يفرض نفسه قبل الاستحقاقات التشريعية المقبلة.

والفريق الاشتراكي، إذ يأمل من خلال هذا الكتاب، تحقيق نوع من التواصل بخصوص مهامه الرقابية، والتشريعية، وانشطته التكوينية والتشاركية، فإنه يجدد تأكيده على انفتاحه الدائم والمستمر على كافة الفاعلين داخل المجتمع، عبر لقاءات تواصلية مباشرة، والتزامه المبدئي بتفعيل خلاصات اللقاءات التي تجمعه بهم، وتصريفها تشريعيا، ورقابيا بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن كهدف أسمى.

شقران أمام

رئيس الفريق الاشتراكي

تعريف الفريق الاشتراكي

الفريق النيابي الاشتراكي هو امتداد مؤسساتي في مجلس النواب للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو واجهة أساسية تعكس بشكل مباشر الأنشطة والقرارات، والتوجهات الحزبية في المؤسسة البرلمانية، على أساس أن يلتزم نواب الحزب بأسس التعاقد مع الناخبين، وتجسيد مواقف الاتحاد الاشتراكي داخلها من خلال طرح القضايا الوطنية الكبرى والسياسات العمومية.

يتكون الفريق النيابي الاشتراكي من مجموع النواب والنائبات الذين انتخبوا برسم ولاية تشريعية، لشغل منصب نائب بمجلس النواب باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ويعمل أعضاء الفريق الاشتراكي النيابي بتنسيق مع مؤسسات الحزب وتحت إشراف رئيس الفريق. وهم ملزمون في عملهم النيابي، والأنشطة الموازية بالتقيد بمبادئ وقيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التي تحددها أدبياته ومقررات مؤتمراته وأنظمته الداخلية، وهم بهذه الصفة كذلك ملزمون بالتقيد بمقتضيات دستور البلاد في المقام الأول.

أعضاء الفريق الاشتراكي

السيد النائب عبد الواحد الراضي

الدائرة الانتخابية : سيدي سليمان
عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون
الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج

السيد النائب الحبيب المالكي

الدائرة الانتخابية : خريبكة
رئيس مجلس النواب
عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية
والمغاربة المقيمين في الخارج

السيد النائب شقران أمام

الدائرة الانتخابية : اللائحة الوطنية
رئيس الفريق الاشتراكي
عضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد النائب إدريس اشطيبي

الدائرة الانتخابية : صفرو
النائب السادس لرئيس مجلس النواب
عضو لجنة القطاعات الإنتاجية

السيد النائب محمد ملال
الدائرة الانتخابية : الصويرة
رئيس لجنة التعليم والثقافة والاتصال

السيد النائب الشرقاوي الزنايدي
الدائرة الانتخابية : الفقيه بنصالح
عضو لجنة القطاعات الإنتاجية

السيد النائب محمد الملاحي
الدائرة الانتخابية : تطوان
عضو لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والسكنى وسياسة المدينة

السيد النائب محمد الزهراوي
الدائرة الانتخابية : الجديدة
عضو لجنة مراقبة المالية العامة

السيد النائب نبيل صبري
الدائرة الانتخابية : خنيفرة
عضو لجنة البنيات الأساسية
والطاقة والمعادن والبيئة

السيد النائب رشيد البهلول
الدائرة الانتخابية : سطات
عضو لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والسكنى وسياسة المدينة

السيد النائب حامدي وايسي
الدائرة الانتخابية : آسا الزاك
عضو لجنة القطاعات الاجتماعية

السيد النائب محمد احويط
الدائرة الانتخابية : وزان
عضو لجنة البنيات الأساسية
والطاقة والمعادن والبيئة

السيد النائب عبد الفتاح أهل المكي

الدائرة الانتخابية : أوسرد

عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج

السيد النائب محمد الحبيب نازومي

الدائرة الانتخابية : كلميم

عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج

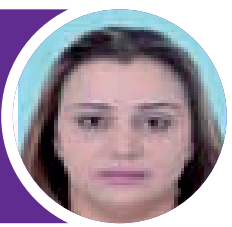

السيدة النائبة ابتسام مراس

اللائحة الوطنية

عضو لجنة القطاعات الاجتماعية

السيدة النائبة السعدية بنسهلي

اللائحة الوطنية

عضو لجنة التعليم والثقافة والاتصال

السيدة النائبة فتيحة سداس
اللائحة الوطنية
عضو لجنة مراقبة المالية العامة

السيدة النائبة مينة الطالبي
اللائحة الوطنية
عضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيدة النائبة حنان رحاب
اللائحة الوطنية
عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

السيد النائب سعيد بعزيز
الدائرة الانتخابية : جرسيف
عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

السيد النائب محمد أبركان
الدائرة الانتخابية : الناظور
عضو لجنة القطاعات الإنتاجية

السيد الحبيب المالكي، عضو الفريق الاشتراكي،
وهو يدلي بصوته بمناسبة انتخاب رئيس مجلس النواب

الحصيلة في أرقام

حصيلة الفريق الاشتراكي في الجانب الرقابي

في إطار مهامهم الرقابية لعمل الجهاز التنفيذي، وانطلاقا من مرجعيتهم باعتبارهم أعضاء منتمين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وجه نواب الفريق عددا من الأسئلة الكتابية ذات الطابع المحلي وأسئلة شفوية تهم الشأن الوطني، مركزين على أسئلة محورية ونوعية بعيدا عن الرهان الكمي والعددي الذي من شأنه إسقاط الفريق في مزايدات بعيدة عن الانشغالات الحقيقية للمواطنين، والتي بلغت 1959 سؤالا موزعا بين 601 سؤالا شفويا و 1358 سؤالا كتابيا، كما هو مبين في الرسم أدناه:

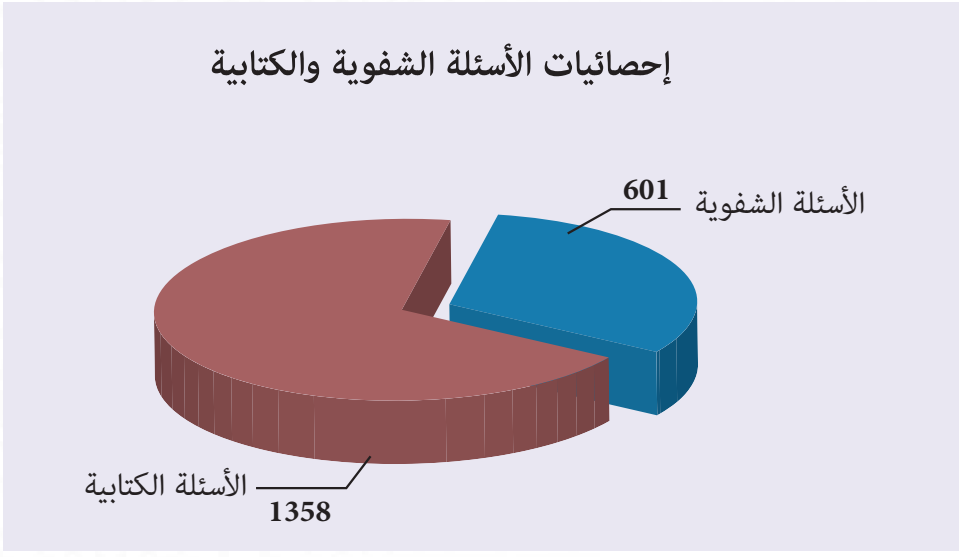

ملحوظة : خلال مدة الولاية التشريعية الممتدة لخمس سنوات، وانطلاقا من مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، خاصة ما يتعلق بالتمثيل النسبي، فإن الفريق الاشتراكي سيطرح فقط 320 سؤالا شفويا بجلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية.

لقاء رئيس الفريق، الأستاذ شقران أمام بالسفير البلجيكي
السيد مارك ترنستو بمقر الفريق بمجلس النواب

الأسئلة الشفوية :

استحوذ القطب الاجتماعي والحقوقي على الحصة الأكبر من الأسئلة الشفوية، إذ بلغت نسبة الأسئلة 40,09%، تلاه قطب الشؤون الداخلية والخارجية والدينية والإدارية والبنيات الأساسية بنسبة 27,78%، ثم القطب الاقتصادي والمالي بنسبة 24,35 % ; وأخيرا رئاسة الحكومة بنسبة 7,15%.

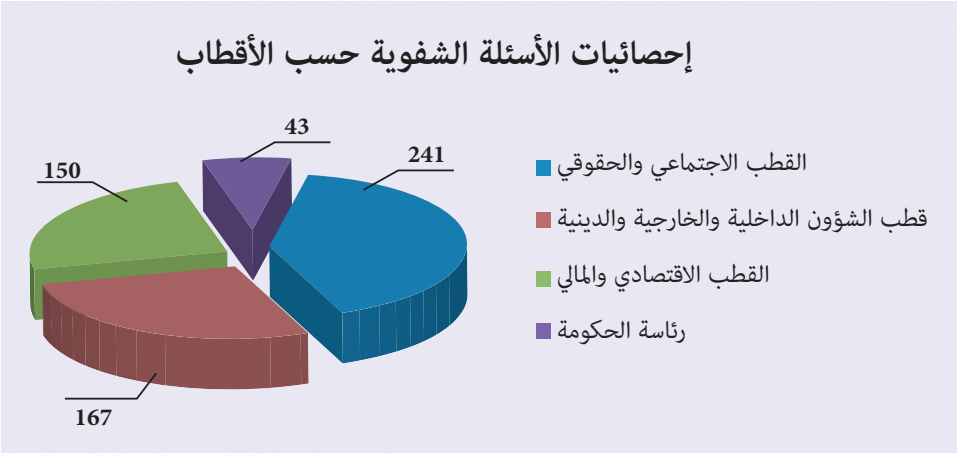

الأسئلة الكتابية:

استحوذ القطب الاجتماعي والحقوقي على نسبة 53,46% من مجموع الأسئلة، أتى بعده قطب الشؤون الداخلية والخارجية والدينية والإدارية والبنيات الأساسية بنسبة 33,65%، ثم القطب الاقتصادي والمالي بنسبة 11,26%، وأخير رئاسة الحكومة بنسبة 1,62%.

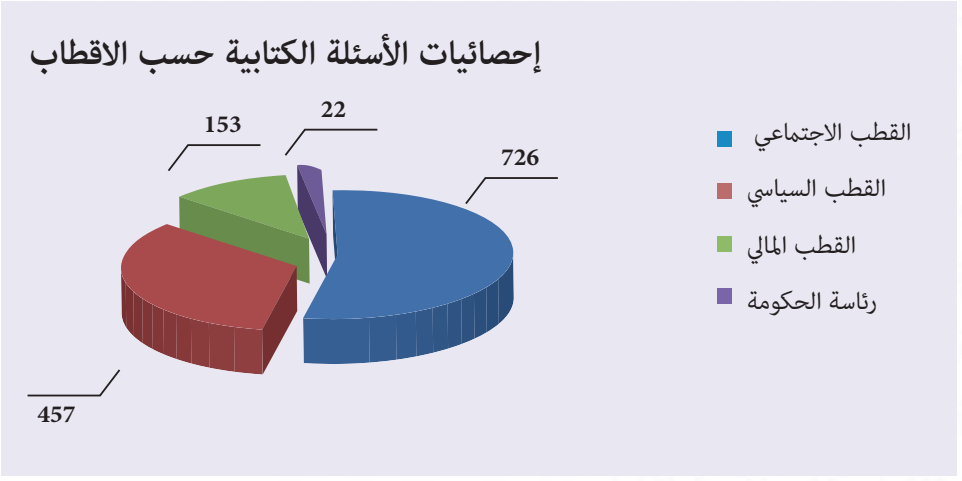

محاور الأسئلة الشفوية حسب الأقطاب

القطب الاجتماعي والحقوقي

العـدد : 253

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
النقص الحاد في الولوجيات لدوي الاحتياجات الخاصة	أسباب توقف إنتاج بعض البرامج الثقافية بالقناة الأولى	معاناة المصابات بسرطان الثدي
التكفل بالأشخاص المسنين	النهوض بالشأن الثقافي ببلادنا	التكفل بالمصابين بالأمراض النفسية والعقلية
تمدرس ذوي الاحتياجات الخاصة	تطوير القناة الأمازيغية	انتشار داء التهاب الكبد الفيروسي بي و سي
الأطفال المتخلى عنهم	ركود الأنشطة الثقافية بالمدن الصغرى	الاعتراف بمرض التليف الكيسي كمرض مزمن
توسيع الاستفادة من صندوق الأرامل	إرساء استراتيجية ثقافية وطنية	نفاد مادة الأنسولين بالصيدليات
تفاقم ظاهرة التسول	حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني	احتجاجات الأطباء
إحداث وإعادة تأهيل مراكز استقبال الأشخاص المسنين	مواصلة سياسة القرب الثقافي	النقص الحاد في عدد الأطباء النفسيين و المراكز الصحة النفسية والعقلية بالمغرب
اختلالات تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية	إرساء أسس الصناعة الثقافية الوطنية	انتشار أمراض الإسهال و الالتهاب الرئوي و تعفن الدم
صرف مستحقات المكونين بمراكز التدرج المهني التابعة للتعاون الوطني	تعزيز الإشعاع الثقافي المغربي بالخارج	معاناة المصابين بمرض التوحد
ظاهرة المشردين بالمدن	قرار فرض أداء رسم كراء لاستغلال قاعات العرض التابعة لوزارة الثقافة	غياب الأدوية الضرورية لعلاج الأمراض النفسية والعقلية بالمستشفيات العمومية المختصة
تفشي ظاهرة الأمية لدى الأطفال	السياحة الأثرية	أسعار خدمات المصحات الخاصة
وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية	حقيقة أضرار الأشعة الكهرومغناطيسية للهوائيات الخاصة بالهواتف النقالة على سكان العمارات	الخصاص في أطباء جراحة السرطان

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
برامج صندوق التماسك الاجتماعي	تضييق باب التكوين بالمعاهد الموسيقية	التطبيب الاستعجالي الخاص بنقل المرضى
فتح تحقيق عاجل في وفاة معطل كفيف	التأخر الحاصل في تعيين مدير جديد للمركز السينمائي المغربي	التأخر في الإعلان عن مباراة توظيف الممرضين
الأوضاع المتردية التي تعرفها الخيريات	الضجة التي أثارتها الفقرة الكوميدية بمناسبة الاحتفال برأس السنة بالقناة الثانية	التأخر في إرجاع مصاريف العلاج داخل أجل معقولة
تدني رواتب مستخدم اغلب المراكز الاجتماعية	معايير استفادة جمعيات محلية بعدد من مقاعد التداريب أكبر من الجمعيات الوطنية	الوضع الصحي بجهة الشرق
تأهيل بنايات مؤسسات الرعاية الاجتماعية	استغلال المخيمات التربوية في العمل السياسي	معاناة مرضى القصور الكلوي المستفيدين من خدمات نظام المساعدة الطبية راميد
التباين في الخدمات الداخلية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية	وضعية قطاع الشباب والرياضة بإقليم سطات	غياب العديد من أنواع الأدوية لمرضى العيون
تأخر صرف منح دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية	التحضير للمخيمات الصيفية	مآل الملف المطلبي لأطباء القطاع العام
حرمان بعض جمعيات الأطفال ذوي احتياجات خاصة من الدعم السنوي المقدم من طرف الوزارة	معالجة اختلالات سير ملاعب القرب	صرف الدواء من دون وصفة طبية
الاستعداد للدخول المدرسي المقبل	اختلالات تنظيم المارطون الدولي بمدينة الدار البيضاء	غياب بعض المستشفيات الجامعية
وضعية الأساتذة المتعاقدين	أسباب ومبررات عدم تسوية الوضعية الإدارية للقائمين بمهمة إطار مساعد	النقص الحاد في الأجهزة الطبية وخاصة في المناطق النائية والمدن الصغرى
غياب المرافق الصحية بالمدارس العمومية	التسهيلات المقدمة للمغاربة الراغبين في حضور فعاليات كأس العالم بروسيا	الخصاص في الأطر الطبية و خاصة بالمناطق النائية والمدن الصغرى
تداعيات قانون زجر الغش في الامتحانات	انسحاب أعضاء المنتخب الوطني للدراجات من طواف المغرب	آفة داء السل
وضعية أساتذة اللغة الأمازيغية بالتعليم الثانوي التأهيلي	النقص الحاد في التغذية بالمخيمات الصيفية	انعدام شروط استقرار الأطر الصحية بالمناطق الجبلية

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
إنصاف الأساتذة المصححين للامتحانات	العناية بمراكز حماية الطفولة	توفير مروحية طبية لكل جهة
عدم استفادة الأساتذة أصحاب النقط العالية من الحركة الانتقالية الوطنية الأخيرة	النهوض بمؤسسات دور الشباب ببلادنا	صعوبة الولوج إلى الصحة بالعالم القروي والجبلي
احتلال السكن الوظيفي بالمؤسسات التعليمية	ضمان جودة التغذية داخل المخيمات	محاربة أدوية السوق السوداء
برنامج إصلاح وترميم المؤسسات التعليمية	ضمان جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة للوزارة	استمرار انتشار داء الذئبة الخبيثة بالمغرب
الرياضة المدرسية	إغلاق العديد من الملاعب الوطنية	معاناة مرضى الغدة الدرقية
المدارس الجماعاتية	مأسسة الحوار الاجتماعي	تدبير ملف التعيين في مناصب المسؤولية الشاغرة بوزارة الصحة

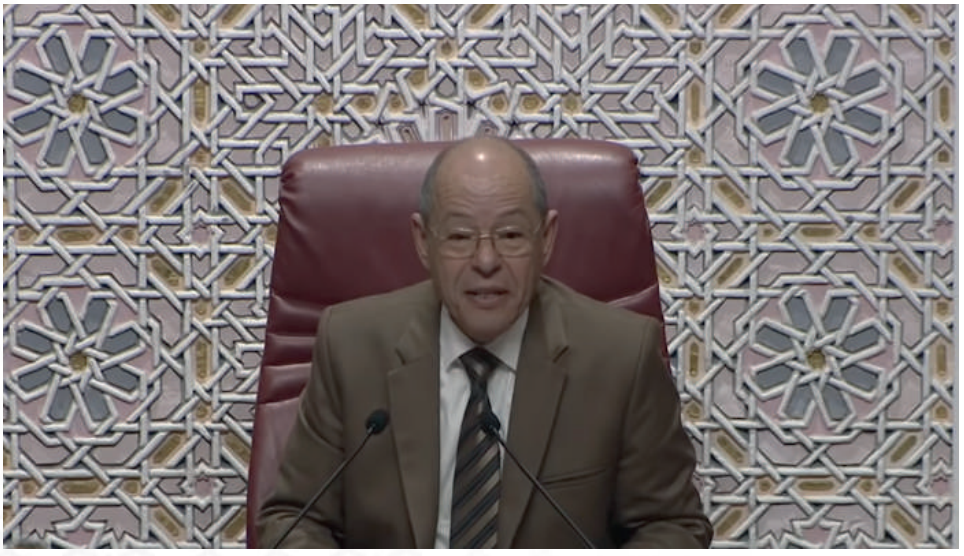

السيد إدريس اشطيبي، عضو الفريق الاشتراكي، وهو يترأس أشغال جلسة الأسئلة الشفوية بصفته النائب السادس لرئيس مجلس النواب

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
ارتفاع الهدر الجامعي في سلك الإجازة	الأوضاع المزرية للعاملين بمراكز النداء	تنامي ظاهرة الاعتداءات على الأطباء والموظفين داخل المستشفيات والمستوصفات
تدارك النقص بتفعيل التكوين عن بعد	تطوير الأنشطة المدرة للدخل بالعالم القروي	مخاطر بيع المكملات الغذائية الرياضية المهددة لصحة المواطنين
النتائج الهزيلة للامتحان الإشهادية	مساهمات الاستراتيجيات القطاعية في تقوية التشغيل	انخفاض إنتاج الأمصال المضادة لسموم العقارب
التلاعب بنقط المراقبة المستمرة الممنوحة للتلاميذ	محاربة ظاهرة البطالة ببلادنا	النقص الحاد في عدد الأطر والمهنيين في مجال مكافحة الإدمان
الانتقاء الأولي للتلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا للدورة الأولى	الوضعية المزرية للندل	مشكل تلقيح أطفال سنة واحدة
الخصاص الحاصل في فئة المفتشين التربويين	عدم احترام شركات تقديم الخدمات لمدونة الشغل	وفيات الأمهات أثناء الوضع
الخصاص الذي تعرفه المؤسسات التعليمية من رجال التعليم	إحداث مكاتب للمؤسسات المكلفة بالتشغيل بالعالم القروي	المؤسسات المختصة في علاج الإدمان
تعميم و تحسين جودة التعليم الأولي	صعوبة التعاقد مع العاملات الموسميات المغربيات في قطاع الفراولة بإسبانيا	تعيين مدراء جهويين للصحة خارج الضوابط القانونية
مشاكل الانتقال في التعليم	تدني خدمات بعض التعاضديات وعدم احترام ضوابط الحكامة	الحد من استمرار وفيات الأطفال والرضع وحديثي الولادة
الحد من ظاهرة التفويج	الآليات الحمائية التي ستحظى بها لعاملات حقول الفواكه الحمراء بالديار الإسبانية	برامج التوعية في مجال التغذية
ظاهرة الاعتداء على رجال التعليم	التعجيل بإصدار وتنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للتجار والمهنين وإشراكهم في ذلك	تأمين الأمن الدوائي للمواطنين
مسألة الساعات الإضافية	الإجراءات التعسفية لمدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي اتجاه التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية	التوتر الذي يعيشه قطاع الصحة بسبب الاحتجاجات المتتالية للأطر الطبية

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
مدى احترام معايير الانتقاء في مناصب المسؤولية	ارتفاع نسبة الأطفال المزاولين لمهن خطيرة بالعالم القروي	استفحال ظاهرة « النوار» بالمصحات الخاصة
الاختلالات الإدارية والتربوية التي تعاني منها مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي	الأشغال الخطيرة المزاولة من طرف الأطفال	الاستقالات الجماعية لأطباء القطاع العام
إغلاق مؤسسات التعليم العمومي	سحب الأقنان السرية لولوج النظام المعلوماتي «اسكيف» وعدم منح الأقنان مستوفية جميع الشروط	انتشار داء السل
البلاغات المزورة المتعلقة بمباريات التشغيل	رفض مدير الصندوق تفعيل القرار المشترك لسلطات الوصاية الصادر منذ سنة 2011، والمتعلق بإدراج نسب التعويض الجديدة في النظام المعلوماتي «إسكيف»	الوضعية القانونية والمهنية لعاملات النظافة بالمراكز الاستشفائية
فتح دور مخصصة للتربية والحضانة دون ترخيص	رفض مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) أداء مستحقات الثالث المؤدي	تجاوزات المصحات الخاصة المتعلقة بأثمنة الدواء
احتجاز رواتب الأساتذة المتعاقدين	رفض مدير الصندوق تمكين منخرطي التعاضدية العامة من قرارات الموافقة المسبقة الذي تقدمه مصالح الصندوق كنوبس	معركة أطباء القطاع العام
النهوض بالتربية الفنية داخل المؤسسات التعليمية	تأخر إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب	مذكرة وزير العدل والحريات المتعلقة باستعمال التسجيل السمعي البصري اثناء تحرير العقود
الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية	مجابهة الوفيات الناجمة عن حوادث الشغل	تسريع تنفيذ الأحكام القضائية ومعالجة الملفات
التعويضات عن مراكز التكوين بوزارة التربية الوطنية	ضمان استفادة العاملات والعمال المنزليين من التغطية الصحية والاجتماعية	الحاجة إلى تعديل القانون رقم 11-41 المتعلق بصندوق التكافل العائلي
وضعية خريجي مسلك الإدارة التربوية	مدى احترام المشغلين لمقتضيات القانون 19	النهوض بأوضاع الطب الشرعي

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
ظاهرة الانقطاع عن الدراسة في سن مبكر	إعمال مقتضيات القانون 19	ضعف تنفيذ الأحكام الإدارية
انعدام شروط استقرار الأطر التعليمية بالمناطق الجبلية	الفئات المستهدفة من طرف الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل و الكفاءات	معضلة الإحالة على الاعتقال الاحتياطي
الرفع من عدد المدارس الجماعاتية	التدابير القبلية لإنجاح برنامج تشغيل العاملات المغربية بحقول الفاكهة الحمراء	وضعية الأرشيف بعدد من محاكم المملكة
المرسوم رقم:2.18.294 في شأن تغيير إطار بعض الإداريين العاملين بالمؤسسات التعليمية	الإجراءات المتخذة لوقف نزيف هجرة الكفاءات المغربية	الاستراتيجية المعتمدة لنشر القضاة والموظفين على مختلف المحاكم بالمملكة
إقصاء بعض أساتذة اللغة العربية من اجتياز مباراة تدرسها لأبناء الجالية بأروبا	وضعية أقسام المستعجلات	المعاناة المأساوية لأطفال السجينات

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
وضعية مستخدمي الأمن الخاص والنظافة والبستنة بالمؤسسات التعليمية	تعزيز المقاربة الجهوية في الولوج للخدمات الصحية	التدابير المتخذة لتحقيق هدف فتح خطة العدالة أمام المرأة
تعثر استئناف الحوار القطاعي مع مديري المؤسسات التعليمية	توفير العلاج للسعات الأفاعي والعقارب	الاعتقال التعسفي للمواطنات والمواطنين بدعوى عدم أدائهم للغرامات المالية الناتجة عن مخالفات السير
حرمان تلامذة الدورة الاستدراكية «سلك البكالوريا» من حق اجتياز مباراة الولوج إلى المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود	وضعية الصحة العمومية المرتبطة بطب النساء والتوليد	تعثر إجراءات الفحص والتشريح الطبي
الرفع من قيمة شهادات الجامعات المغربية	معاناة مرضى السرطان حاملي بطاقة الراميد	تحسين الأداء القضائي والتفعيل الأمثل لتنفيذ السياسة الجنائية
معالجة إشكالية تمويل التعليم العمومي	استفحال آفة داء السل	خطة إعلامية وتواصلية تعريفية تتعلق بالخط المباشر للتبليغ عن الرشوة
الزيادة السنوية في رسوم التمدرس بالتعليم الخاص	الخصاص المهول في الأطباء الأساتذة	نسبة تحديث ورقمنة عمل المحاكم
ارتفاع رسوم التسجيل وإعادته والتأمين بالتعليم الخاص	عدم توفر دواء «BCG» بمعهد باستور	عدم تحيين المنصة الخاصة بالإعلانات القضائية
بناء وتقوية نظام الداخليات بالمناطق الجبلية	تمكين حاملي بطاقة راميد من الدواء	التأخر في إعداد تأمين وسلامة البنيات المحاكم
ارتفاع أثمنة اللوازم المدرسية وتأثيرها على القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود	الخصاص الحاد الذي يعاني منه مستشفى السعيدية	تفعيل توصيات مجلس حقوق الإنسان المرتبطة بوضعية النساء
مصير مؤسسات التفتح الفني والأدبي	تدارك الخصاص المهول في الموارد البشرية لقطاع الصحة	إلغاء عقوبة الإعدام
تحويل فضاء بعض المؤسسات إلى محلات لبيع المطبوعات المدرسية	اختلالات تدبير مواعيد المرضى بالمستشفيات العمومية	تفاعل الحكومة مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان
التنزيل الفعلي للشروط والمعايير اللازمة لافتتاح دور التعليم الأولي ورياض الأطفال	تدني الخدمات الطبية بإقليم الصويرة	الأوضاع التي تعرفها منطقة الحسيمة

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
تأزيم الوضع المدرسي بسبب التوقيت الجديد	تأخر إنجاز مجموعة من المؤسسات الاستشفائية بالتراب الوطني	القضاء على ظاهرة التعذيب غير المنهج
التصدي للجريمة في محيط وداخل المؤسسات التعليمية	تأخر صرف تعويضات الأطباء والممرضون	الممرات و المعابر المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة و ذوي الاحتياجات الخاصة
الآليات المعتمدة في برنامج «مسار»	تخفيض أسعار التحاليل الطبية والفحص بالأشعة	المعايير المعتمدة لتوزيع ميزانية البحث العلمي
الوضعية المتردية لبعض المآثر التاريخية	تشجيع الصناعة الدوائية ببلادنا	غلاء أسعار الكتب الجامعية
مدى احترام المواقع الإلكترونية لضوابط وأخلاق مهنة الاتصال	الخصاص الحاصل في الأطر الطبية وشبه الطبية	رفض تسجيل الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا خلال السنوات السابقة بالجامعات
تراجع القراءة	فوضى الأسعار المتضاربة لدى عدد من مصحات القطاع الخاص	عدم تنفيذ جامعة محمد الخامس لمقرر قضائي بإلغاء رسوم التسجيل لفائدة الموظفين
إعداد دفاتر تحملات جديدة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	المخزون الاحتياطي من الدم	التحفيز والتشجيع على الإبداع والبحث العلمي
البرامج التلفزية المخصصة للطفولة والشباب	حماية صحة المواطنين من الاستعمال الغير المعقلن لمادة لكلور بالمسابح	الاكتظاظ بالمدرجات الجامعية
إحداث مكتبات وسائطية	نفاد مخزون الأدوية الخاصة بالأطفال	غياب عدالة مجالية في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي
الدخول الثقافي المقبل	الولوج إلى الخدمات الطبية في مجال الصحة الانجابية	استفادة المناطق الجبلية من المنحة الجامعية
انعدام التوازن بين تطور عدد الطلبة وعدد الهيئات المهنية المؤطرة لها		

القطب الاقتصادي والمالي

العدد : 150

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
المشاكل الناجمة عن التصريح الضريبي الإلكتروني	آليات مراقبة الدولة لأسعار المحروقات	استنزاف الملك الغابوي
معاناة مهنيي المحاسبة بالمغرب	تحسين مناخ الأعمال	حماية القاعدة العريضة من الفلاحين من الاحتكار
ارتفاع ديون المغرب	مخاطر استهلاك اللحوم الحمراء المصنعة والمحولة	التعاونيات الفلاحية لجمع الحبوب
النموذج التنموي ومخطط التسريع الصناعي	ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق	حماية الملك الغابوي
عدم احترام المؤسسات البنكية لمجانية بعض الخدمات المقدمة لزبنائهم	مجلس المنافسة	ترويج زيت الزيتون مغشوشة
مشاركة المغرب في المعرض الدولي للصناعات الغذائية (ANUGA) بألمانيا	إفلاس المقاولات	اختلالات في توزيع الدعم المقدم لبحارة ميناء البحر الأبيض المتوسط
ضعف الاعتمادات المالية التي يخصصها المغرب لمحاربة الأمية	ارتفاع أسعار الدجاج	دعم وتطوير الفلاحة البيولوجية
تجميد الدعم المخصص لتجديد أسطول سيارات الأجرة	مصير التطبيق الإلكتروني لضبط أسعار المحروقات عند التوزيع بمحطات الوقود	النظام الجديد لتتبع أسعار الخضر والفواكه واللحوم
الاختلافات الحاصلة في البيانات المقدمة من طرف الخازن العام للمملكة والمحاسبين العموميين	ارتفاع أسعار الخضر	عدم احترام بعض الشركات لدفاتر التحملات المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية
سبل تسريع وثيرة النمو	التلاعب في أوزان خبز المخابز التقليدية	المبيدات في مادة الشاي
بطئ تعويض المستحقين في إطار مسطرة نزع الملكية	الغش في صناعة الخبز بالأفران التقليدية	إحداث وكالة وطنية لتنمية الجبال
إغلاق الحساب البنكي	الإجراءات الاستباقية المتخذة لحماية المستهلك خلال شهر رمضان	إشراك المجتمع المدني في التنمية الجبلية

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
بطء التعويض مقابل نزع الملكية	تنوير المستهلكين بحقوقهم لمواجهة الغش والتدليس ومراقبة السوق	الاستثمار الغابوي ومدى تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الساكنة بالمناطق الجبلية
استمرار نزيف إفلاس المقاولات	بيع زيوت غذائية مستعملة وأضرارها على صحة المواطنين	المشاكل التي يعرفها الوعاء العقاري بالمناطق الجبلية
الضريبة على الأرباح العقارية المفروضة على نزع ملكية العقارات لأجل المنفعة العامة	تهريب وتخزين مياه وحليب أقل جودة من سبة المحتلة لبيعها خلال شهر رمضان	الإجراءات الاحترازية للحد من استعمال المواد المحظورة كأعلاف الأكباش
تعميم رقمنة المعاملات الضريبية	مراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية	انتشار قناديل البحر بسواحل البحر الأبيض المتوسط
انخفاض قيمة الاحتياطات الدولية بالمغرب من العملة الصعبة	ارتفاع أسعار حليب الأطفال	زحف الحشرة القرمزية على حقول الصبار بالمغرب
ارتفاع الفاتورة الطاقية	ارتفاع أسعار المطاعم و المحلات الغذائية بالمناطق السياحية	الأعراض الصحية الخطيرة الناتجة عن استهلاك أغذية فاسدة
تعميم التعامل بالشواهد الالكترونية	الأوضاع التي تعيشها المقاولات الصغرى والمتوسطة	ظاهرة الرعي الجائر
التعطيل المتكرر لنظام القاعدة الأوتوماتيكي للجمارك	الحوادث المؤلمة التي يتسبب فيها شاحن الهاتف النقال	انتشار داء خطير يفسد محاصيل الزيتون
إلزامية الارتكاز على الضوابط القانونية في إبرام الصفقات	حصيلة سنة على منع تداول الأكياس البلاستيكية	الإجراءات والتدابير المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي الجديد
دعم الفاعلين الاقتصاديين الصغار لاستثمار المؤهلات الجهوية لتحقيق تنمية داخلية المنشأ	المواد الغذائية والاستهلاكية المسوقة بالأسواق الأسبوعية خاصة بالعالم القروي	التعاونيات الفلاحية
بطء وضعف دعم القدرة التنافسية للمقاولات المتوسط والصغرى «امتياز» و«مساندة»	مكافحة ظاهرة قطع غيار السيارات المقلدة	تفاقم ظاهرة الرعي الجائر بمنطقة سوس
إخضاع معاشات المتقاعدين للضريبة على الدخل	مواقع التجارة الإلكترونية	إتلاف كميات كبيرة من محصول البرتقال

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
إخضاع معاشات المتقاعدين للضريبة على الدخل	التأخر في إصلاح الأعطاب المتكررة لشبكة الأنترنيت	أزمة تصدير الحوامض المغربية
تشجيع السياحة الداخلية	مشاكل متاجر القرب	الآثار المنتظرة من الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوربي
معاناة عائلات المسافرين بعد قرار منعهم من ولوج المطارات	تضرر قطاع النسيج والملابس المغربية من الصادرات التركية	تشجيع المستثمرين على الاستثمار بالمدن المتوسطة والصغرى
الوضعية المالية للشركة المغربية للهندسة السياحية	تحويل بقع مخصصة لأهداف صناعية إلى تجزئات سكنية	المشاكل التي تعاني منها المراكز الجهوية للاستثمار
ارتفاع أسعار تذاكر الطيران بالخطوط الملكية المغربية	تأهيل وتطوير المناطق الصناعية الغذائية	إعاقة الاستثمار في القطاع الفلاحي
النهوض بالقطاع السياحي	تفعيل الآليات الكفيلة بحماية حقوق المستهلكين	استراتيجية الحكومة لتيسير وتشجيع الاستثمار في منطقة الريف

لقاء السيدة النائبة مينة الطالبي مع شباب من مدينة الفنيدق

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
مراجعة أسعار النقل الجوي اتجاه إفريقيا	حماية حقوق التجار الصغار والمتوسطين	تعثر مساهمة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار في إنجاز المشاريع
إحداث خط جوي يربط بين مدينة وجدة ومدينة وهران الجزائرية	انتشار ظاهرة تزييف العلامات التجارية ببلادنا	حماية الصناعات الوطنية
ضعف خدمات الخطوط الملكية المغربية	مشروع رواج رؤية 2020	معايير صرف الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية القروية
استغلال المحطات السياحية ببلادنا	مشكل مواكبة ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة	حماية الملك الغابوي من الحرائق
الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها دار الصانع	مشكل الولوج إلى العقار وآثاره على الاستثمار	حريق واحتين بإقليم طاطا
توسيع وتأهيل البنيات التحتية للمطارات	أضرار استخراج المعادن	التلوث البيئي الناتج عن التسرب الكيماوي
تغيير طائرات تابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية بأخرى أجنبية	الزيادة في فواتير الماء و الكهرباء	تداعيات التدهور البيئي
التوتر القائم بين ربابنة الطائرات وشركة الخطوط الملكية المغربية «لارام»	البرامج التنموية الاستعجالية الآنية بالأقاليم النائية نموذج إقليم جرادة	الحد من مخلفات التلوث الناتج عن تعصير الزيتون
انتشار قناديل البحر بسواحل البحر الأبيض المتوسط	الاستثمار المنجمي بالمناطق الجبلية وانعكاسه على ساكنة المناطق الجبلية	جودة الهواء وانعكاساته على صحة المواطنين
إلغاء مئات رحلات شركة الخطوط الملكية المغربية	اعتماد المغرب على الطاقة البديلة	خطر التلوث بالمغرب
تعثر أشغال 3 محطات لتشجيع السياحة بالمغرب	دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين منتجي الكليمانتين	التلوث بشواطئ المملكة
فشل المكتب الوطني المغربي للسياحة في الرفع من التدفقات السياحية	الإجراءات اللازمة لتوزيع موارد صندوق التنمية القروية	استمرار طرح المرجان بالأودية والأنهار
التأثير السلبي للحادث الإرهابي على القطاع السياحي	مراقبة الثروة الغابوية	الوضعية المتردية لعدد من الفنادق المصنفة
تحديث أسطول قطاع النقل الجوي الداخل	التخوف من انتشار فيروس الحمى القلاعية	تأهيل وتطوير السياحة الجبلية

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
قلة العرض بالنسبة للخطوط الجوية الداخلية	تأهيل وتطوير الصيد التقليدي	إهمال المنتوج الثقافي السياحي ببلادنا
النهوض بقطاع النقل الجوي الداخلي	المشاريع المجالية الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	دعم وتطوير قطاع الصناعة التقليدية
شكايات المسافرين بمطارات المملكة	تداول الزيوت المزيفة بالأسواق المغربية	وضعية الصناعة التقليدية ببلادنا
آليات مراقبة الدولة لأسعار المحروقات	الاستعدادات الاستباقية لتجاوز الاختلالات التي عرفها إنتاج الكليمانتين الموسم السابق	تراجع صادرات منتوج الصناعة التقليدية
تداعيات تحرير أسعار المحروقات	أنظمة الرقابة على جودة المنتجات	سياسة الحكومة في مجال دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
مراقبة جودة المواد الغذائية واستقرار أسعارها	إنقاذ مخزون سمك السردين بالبحر الأبيض المتوسط	حماية المصطافين من لسعات قناديل البحر

من اليوم الدراسي للفريق الاشتراكي حول
القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، أية إصلاحات؟

قطب الشؤون الداخلية والخارجية والدينية والإدارية والبنيات الأساسية

العدد : 167

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة	الحادث المأساوي إثر انقلاب قطار بمنطقة بوقنادل	توفير الحماية الأمنية بالطرق السيارة ببلادنا
الموظفين الأشباح	إضراب سائقي وأرباب شاحنات نقل الخضر والفواكه	تساهل السلطات مع ممتهني كراء المظلات الشمسية والكراسي بشواطئ المملكة
البوابة الوطنية للشكايات	إجراءات تنفيذ التزامات الحكومة مع مهنيي النقل عبر الشاحنات	أسباب عدم تنفيذ الدورية المتعلقة بمدة وشروط انتداب نواب الأراضي السلالية
الإصلاح الشامل لنظام الأجور	البرنامج المتعلق بتأمين سلامة عبور السكة الحديدية	أسواق الجملة
محاربة الرشوة والفساد	الوضعية المهترئة لحافلات النقل العمومي بالعديد من مناطق المملكة	قطاع حاملات السيارات ديبناج
تطوير الخدمات الالكترونية	المعاناة اليومية التي يعيشها تجار وحمالون مغاربة بمعبر باب سبتة	استفحال ظاهرة المواجهات الدامية بين الرحل والسكان المحليين
تغيير الساعة القانونية	التصدي للجريمة وتوفير الأمن	أسباب ظاهرة عرقلة حافلات النقل الحضري
تعدد المساطر الإدارية	الفوضى بأماكن وقوف السيارات بشواطئ المملكة	استراتيجية تواصلية واعلامية تعرف خطورة المتاجرة في المواد المتفجرة والشهب
غياب الإجراءات العملية لمواكبة تطبيق المرسوم المتعلق بتحديد كفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها	تحصيل الأموال والتماس الإحسان العمومي من قبل أشخاص مجهولي الهوية	وفاة شابة مغربية مرشحة للهجرة السرية برصاص البحرية الملكية في عرض المتوسط
رقمنة الخدمات الإدارية	ظاهرة الباعة المتجولين	تفشي ظاهرة اللاأمن ببعض الأحياء الشعبية

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
تعميم الاستقبال الإلكتروني على جميع الإدارات	البرنامج التنموي الاستعجالي الآني بمنطقة الحسيمة	التنزيل السليم لمقتضيات القانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيرو تقنية
غياب شبابيك الاستقبال في مجموعة من الإدارات	إهدار المال العام المرتبط باقتناء سيارات المصلحة بالجماعات الترابية والمؤسسات العمومية	آليات وإجراءات البحث عن شخص مفقود في الثلوج بجبال بويبلان
تعميم الاستقبال الهاتفي على جميع الإدارات	الانفلات الأمني	منع المجموعات الموسيقية الشابة التي تحترف ما يصطلح عليه بفن الشوارع
استمرار تحرير وثائق بخط اليد عوض المعالجة المعلوماتية	استراتيجية الوزارة للقضاء على ظاهرة البناء العشوائي	تكاليف وسائل التدفئة بالمناطق الجبلية
إصلاح الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية	تنامي احتلال الملك العمومي	في تنفيذ مشاريع برنامج الحسيمة منارة المتوسط
حيثيات التغيير الفجائي للساعة القانونية	التهديدات الموثقة بالصوت والصورة ضد مواطنين	مصير التقارير المنجزة من المجلس الأعلى للحسابات بشأن سوء تصرف الجماعات الترابية في المال العام
رفع المعاناة عن المواطنين في علاقاتهم بالإدارة	تنزيل النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القانون رقم 56.12 المتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب	تمكين بعض رؤساء الوحدات الترابية أعضاء الأغلبية من امتيازات لا مبرر لها
استعمال اللغة الفرنسية في بعض إعلانات مباريات التوظيف	تداعيات قرار إفراغ مستثمرين من أراضي الجموع بجهة فاس-مكناس	نشر صور وفيديوهات توقيف عدد من الأشخاص مناسبة ليلة رأس السنة
تنفيذ وأجرأة خلاصات الجمع العام الأخير للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية	مراقبة الأسعار بالمناطق السياحية خلال فصل الصيف	الاختلالات التي شابت امتحانات الكفاءة المهنية للموظفين الجماعيين
معالجة إشكالية المنازل والبنايات الآيلة للسقوط	التدخلات العنيفة لمواجهة الاحتجاجات السلمية بإقليم الحسيمة	تصريحات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الجزائري

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
محاربة السكن غير اللائق	أحداث الحسيمة يوم عيد الفطر والوقائع المرتبطة بها	تصريحات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الجزائري
السكن الاقتصادي ومحاربة السكن غير اللائق	تنامي ظاهرة انتشار المواد المقلدة بالأسواق	العناية بمرافق نقط العبور الحدودية
معايير اختيار المدن المحورية	تفريق وقفة تضامنية بالعنف	أسباب تأجيل البث في طلب انضمام المغرب بدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
ضمان أمن وسلامة الأحياء السكنية التي تتواجد بها هذه بقع أرضية خالية	تدخلات السلطات العمومية ضد الاحتجاجات السلمية	غلاء مصاريف بطاقة الإقامة للجالية المغربية المقيمة بالكوت ديفوار
احترام دفاتر التحملات المتعلقة بالتجزئات والتجمعات السكنية	تفشي ظاهرة الذبيحة السرية	الدعم المالي للدبلوماسية الحزبية
مشاكل النقل في المدن الجديدة	تفشي ظاهرة تربية الكلاب الشرسة	الواقع المزري للطلبة المغاربة بأوكرانيا
البناء في الوسط القروي	تداعيات استمرار ملء عقود الازدياد خطيا	واقع المؤسسات السجنية ببلادنا
تعثر برامج القضاء على دور الصفيح بعدة مدن	ظاهرة انتشار مطارح النفايات العشوائية	الإجراءات الأولوية في البرنامج الحكومي
الوضعية الاجتماعية المزرية لساكنة دور الصفيح	إحداث تجمعات صناعية خاصة بالحرفيين	معالجة ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية
أسباب ومبررات التأخر في تبسيط إجراءات البناء بالوسط القروي	محاربة ظاهرة الهجرة السرية عبر قوارب الموت بالسواحل الشمالية للمملكة	عملية عبور 2017
انهيار منزلين بمنطقة المدينة القديمة بالدار البيضاء	دور سلطات الوصاية لفرض احترام دفاتر التحملات	معاناة المهاجرين المغاربة بمعبر سبتة المحتلة
تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي	تدابير حماية المستهلك من الغلاء الذي تعرفه المناطق الساحلية في فصل الصيف	النهوض بأوضاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج
المضاربات التي تعرفها العقارات الحبسية	تهريب الرمال المغربية إلى شواطئ جزر الكناري	الآثار والأهداف المنتظرة من المنتديات المنظمة من طرف الوزارة

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
عدم استغلال مجموعة من العقارات التابعة للوزارة	الحد من ظاهرة البناء العشوائي	أسباب فشل تحقيق برنامج مدن بدون صفيح
أزمة المقابر	ضعف التعويضات بالجماعات المحلية	تيسير حصول الأسر المعوزة على سكن لا يفوق 140 ألف درهم
التأطير الديني باللغة الأمازيغية لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج	العناية بالمناطق و الأحزمة الخضراء	السكن الاجتماعي والاقتصادي
الحد من ظاهرة انتشار ما يسمى «بمراكز الرقية الشرعية»	معاناة ساكنة واد لاو من توطين المطارح العشوائية للنفايات	تدخلات صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري
دور الوزارة في دعم الصحة والتعليم	الأحداث المؤلمة التي شهدتها جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة	بوادر أزمة انتاج السكن الاجتماعي
الأوضاع المزرية التي عاشها وفد من الحجاج المغاربة	ظاهرة اشتغال المقدمين والشيوخ خارج مقرات العمل لفترات طويلة	رفع معدل الربط بشبكة الماء
تأثير استغلال مقالع الرمال بالمناطق الفلاحية المجاورة	معاناة مستعملي المعابر الحدودية بسبتة ومليلية المحتلتين	تحلية مياه البحر
وضعية بعض الطرق بإقليم سطات	عدم احترام الشروط القانونية في وضع اللافتات وإشارة المرور	التداعيات الانسانية والاقتصادية لحوادث السير ببلادنا
غياب المرافق الصحية بالشواطئ	تنامي ظاهرة وضع الحواجز فوق الأرصفة	حماية حقوق مقتنيي السيارات المستعملة
احتلال الملك العمومي البحري	حماية قداسة أماكن العبادات	الخصاص في النقل البحري وشروط الاستقبال بالموانئ
الشواطئ الغير المحروسة	ضمان الحفاظ على سلامة السيارات والمركبات المحجوزة أثناء سحبها للحجز	ضعف خدمات النقل السككي
تقوية الأسطول البحري الوطني	مشاكل التدبير المفوض	تأطير قطاع النقل غير مهيكل

موضوع السؤال	موضوع السؤال	موضوع السؤال
الطريق الإقليمية رقم 1901 الرابطة بين سيدي افني و طانطان	تطبيق القانون لتحرير الملك العمومي	خرق موظفو وزارة الداخلية لتطبيق بعض مقتضيات مدونة السير
الاستعدادات الاستباقية والاحترازية لموسم الشتاء المقبل	مشكل تزويد شركات حافلات النقل بمعابر حديدية	الحادث الأخير للقطار بمحطة الدار البيضاء الميناء
مراقبة حافلات النقل المدرسي	استفادة جمعيات بعض المنتخبين من الدعم المالي للجماعات	الزيادة في أسعار تذاكر الحافلات بمناسبة العطل
النقل المدرسي بالعالم القروي والمناطق الجبلية	توزيع الدعم المالي المخصص للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جهات لا تستحقها	تأخر انطلاق أشغال تثنية وكهربة الخط السككي بين فاس و وجدة
إصلاح و توسيع الشبكة الطرقية	اقتناء رؤساء جماعات وجهات فقيرة لسيارات فارهة	تجديد اسطول سيارات الأجرة الكبيرة
غياب الشروط القبلية لتنزيل مقتضيات مدونة السير	اشتداد معاناة السكان في العديد من المناطق بسبب الثلوج	تحسين الطرق والمعابر والمسالك الطرقية بالعالم القروي والجبلي
هشاشة البنية التحتية الطرقية	رفض تسجيل مولود باسم أمازيغي	جحيم عودة مهاجرينا عبر ميناء طنجة
تسييج الطرق السيارة	حجم ومآل القروض الممنوحة للجماعات الترابية	ضعف كثافة الشبكة الطرقية وآثارها السلبية على التنمية ببعض الجهات
المخططات الجهوية لتدبير المقالع	ظاهرة الشغب بالملاعب الرياضة	الزيادات المفاجئة في أسعار تذاكر القطارات
معاناة مستعملي الطريق الرابط بين تازة والحسيمة	تحديد المراكز الحضرية للجماعات	الآثار السلبية لعدم تحديد المدة الزمنية لنقل ملكية المركبات بالوكالة
قلة علامات التشوير عند مداخل المدن	تمتيع عمال وعاملات الإنعاش الوطني بجميع حقوقهم	

اجتماع رئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام، مع أعضاء من الهيئة الوطنية لصانعي ومركبي الاسنان بالمغرب

محاور الأسئلة الشفوية

رئاسة الحكومة

الفريق بمفرده : 21

محاور الأسئلة الشفوية		
الاستعدادات الاستباقية لمساعدة ساكنة العديد من المناطق التي تحاصر بالثلوج	ارتفاع حدة الاحتجاجات ببلادنا	الإجراءات الاستباقية للحماية من لسعات قناديل البحر
تنمية وتأهيل العالم القروي عامة والمناطق الشرقية خاصة	تقوية الحماية من الفيضانات	ترويج بعض المواد الخطيرة على صحة المواطنين
إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها	تحديد وتحفيظ الملك العام المائي	تطبيق قانون التغطية الصحية ومعاش التقاعد
التأخير في تطبيق القانون رقم 15	استعمال مادة ميمي المسرطنة في اللحوم الحمراء	اليوم الوطني للتاجر
مواجهة تداعيات الجفاف	تنامي ظاهرة الانتحار ببلادنا	جودة التعليم الأساسي والعالي ببلادنا
اجتياز امتحانات تعلم السياقة بالأمازيغية	تشجيع الابتكار ببلادنا	ضعف تحصيل الديون غير المستخلصة
معيقات تدبير المراكز الجهوية للاستثمار	تأخر تفعيل دور مجلس المنافسة	الإجراءات المتخذة لحماية المواطنين والمواطنات من قساوة فصل الشتاء

زيارة للفريق الاشتراكي لمهرجان راس العين بسطات

محاور الأسئلة الشفوية

رئاسة الحكومة

مع فرق مجوعة الأغلبية : 22

محاور الأسئلة الشفوية		
آفاق السياسة الاقتصادية المغربية بإفريقيا	البعد الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية	المخطط الوطني للتشغيل
تخليق الحياة العامة	السياسة المائية وتأثيرات التقلبات المناخية	خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
العدالة المجالية	المسألة النسائية في المغرب	الوضعية الاقتصادية والمالية وآفاقها
السياسة العقارية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	التنمية في المناطق الجبلية والقروية	حصيلة الحكومة في إصلاح منظومة التربية والتكوين واستعدادها للدخول المدرسي والجامعي المقبلين
استراتيجية الحكومة للنهوض بوضعية ذوي الاحتياجات الخاصة	آفاق التعليم بالمغرب	الأوراش الاجتماعية والإجراءات المرتبطة بها برسم سنة 2019
حصيلة وآفاق تطبيق الجهوية المتقدمة	مستجدات القضية الوطنية	السياسة العامة للحكومة الخاصة بإدماج الشباب
بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب	نتائج الحوار الاجتماعي	الإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال
تقييم أداء الاستراتيجيات القطاعية في أفق بلورة النموذج التنموي الجديد		

لقاء السيد النائب سعيد بعزيز بعدد من طلبة ماستر القانون المعمق، ماستر المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وماستر المالية العامة المعمقة بكلية الحقوق بسطات

الأسئلة الشفوية حسب القطاعات

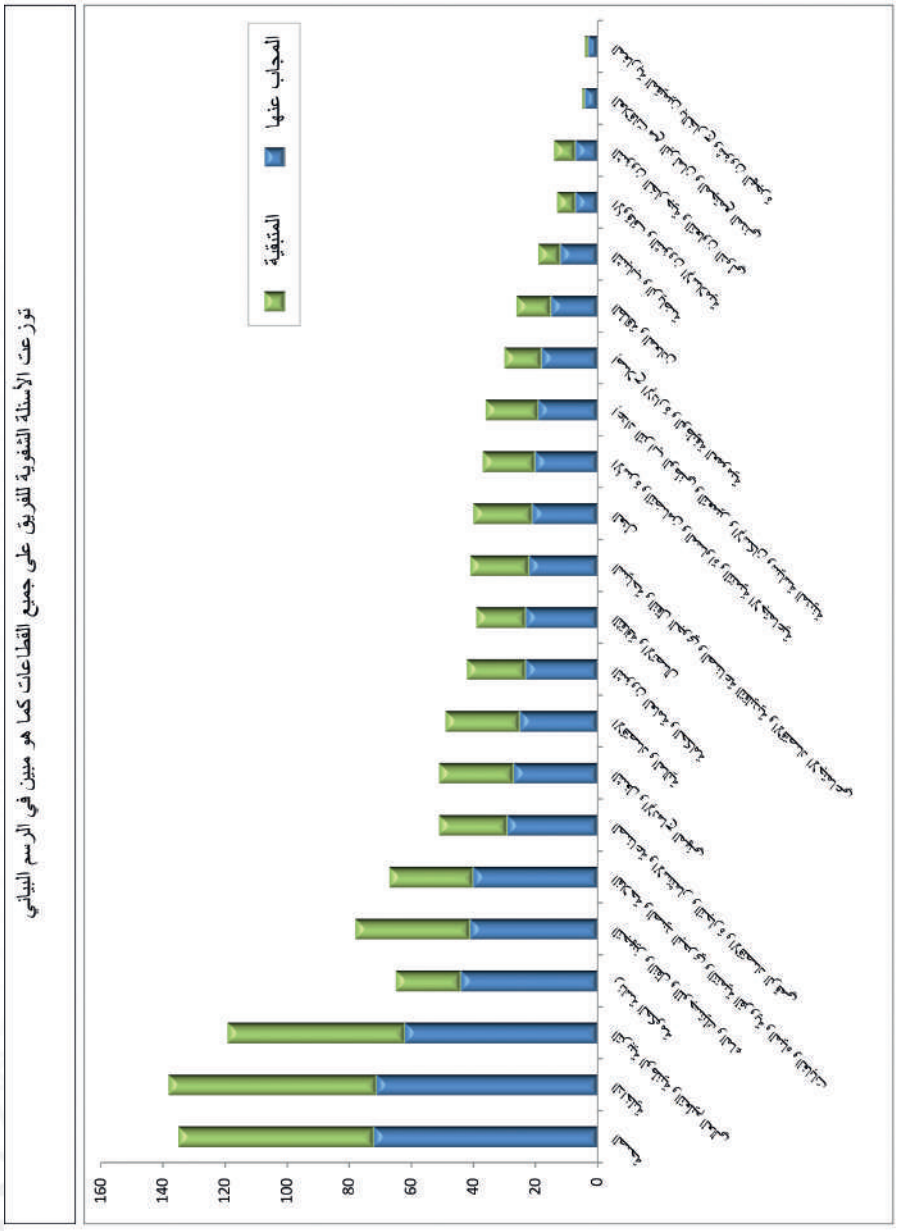

لقاء رئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام، مع بعض الفاعلين
في مجال الأدوية والصيدلة

الأسئلة الكتابية حسب القطاعات

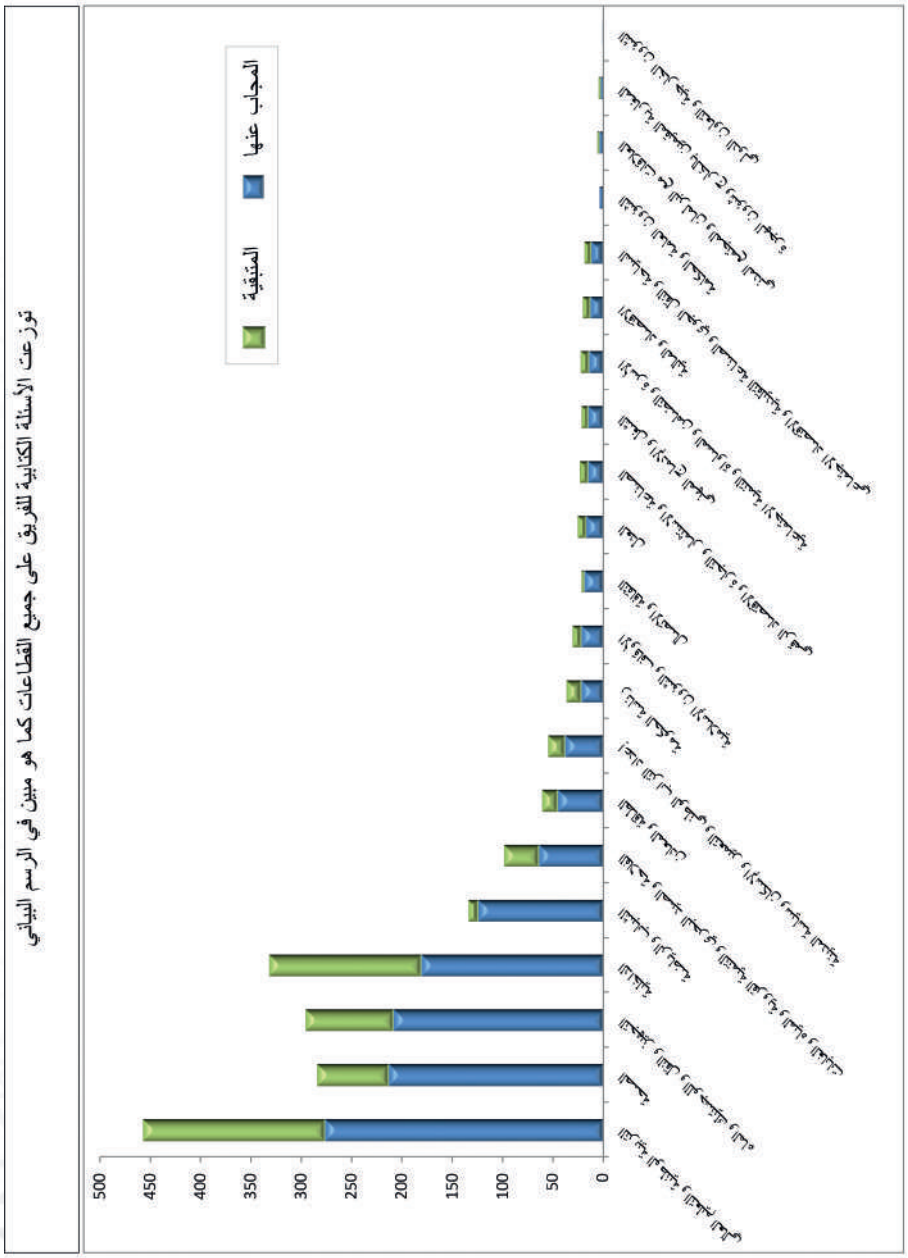

من أشغال اللقاء الدراسي للفريق الاشتراكي حول
أراضي الجموع والتنمية القروية، أية آفاق؟

بعض مداخلات أعضاء الفريق في الجلسات العامة

مداخلة السيد النائب
عبد الواحد الراضي

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في مناقشة مشروع قانون رقم 01.17
يوافق بموجبه على القانون التأسيسي
للاتحاد الإفريقي

الجلسة التشريعية التي عقدها مجلس النواب
يوم الأربعاء 18 يناير 2017

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي العزاء،

اسمحوا لي في البداية ألا أتكلم عن مشروع القانون المطروح علينا، ولكن سأبدأ بسياسة المغرب في إفريقيا منذ الاستقلال. الجميع يعرف - وإذا لم يعرف، فنذكر، فإن الذكرى تنفع المؤمنين - مكانة المغرب بعد الاستقلال، لن أتكلم عما قبل الاستقلال. مكانة المغرب بعد الاستقلال في إفريقيا كانت قوية وجيدة، فبعد استقلاله كان العدد الكبير من الدول الإفريقية لازال مستعمرا، والمغرب خصص جهدا كبيرا من دبلوماسيته، ومن ماله، لدعم الحركات التحررية في إفريقيا خاصة وغير إفريقيا، ولهذا هذه الدول لازالت تعترف للمغرب بأنه احتضن نلسون مانديلا وديسونطوس وأوغستينو نيتو وكابرال، قادة الحركات التحررية في إفريقيا.

وبعد استقلال الدول الإفريقية، حاول المغرب أن يجمع الشعب ويوحد الأفارقة، ولهذا العمل خصص، كما قال الأخ سعد الدين العثماني، وزارة الشؤون الإفريقية، وحاول المغرب عن طريق هذه الوزارة أن يدعم هذه الحركات، لدرجة أنه اعتبر آنذاك قائد الحركة التقدمية في إفريقيا، والتف حوله ما سمي بمجموعات الدار البيضاء؛ وكان اللقاء في الدار البيضاء في يناير 1961 برئاسة محمد الخامس، رحمه الله، بضعة أسابيع قبل وفاته. ومن بين الحاضرين كان جمال عبد الناصر ونكروما وموديبو كيتا وسيكوتوري وفرحات عباس. هؤلاء هما عمالقة إفريقيا، الذين كانوا آنذاك بقيادة محمد الخامس رحمه الله.

ولا ننسى أن أمام هذه المجموعة، مجموعة الدار البيضاء، كانت توجد مجموعة «مونروفيا» التي كانت تتسم بميولها للسياسة الغربية. ورغم هذا الفرق، حاول المغرب، في شخص جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، أن يوحد ويضم هاتين المجموعتين، وهذا ما أعطى منظمة الوحدة الإفريقية، الذي ساهم المغرب في تحرير قانونها الأساسي، لأنه مؤسس منظمة الوحدة الإفريقية. الكل يعلم أن المغرب استقبل في أرضه عددا كبيرا من القمم لهذه المنظمة، واتخذت في المغرب قرارات أساسية بالنسبة لمستقبل إفريقيا.

كان المغرب دائما يعطي أهمية وأسبقية لإفريقيا، وأتذكر دائما المقولة الشهيرة لجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، بأن المغرب شجرة جذورها في إفريقيا ولو أن أوراقها توجد في أوروبا. هذا كله دليل على أن المغرب وملوك المغرب، كانوا دائما يعطون الأسبقية للسياسة الإفريقية.

أتذكر أغلبية اعتمادات ميزانية وزارة التعاون، التي تشرفت بتحمل المسؤولية بها، كانت تصرف في إفريقيا. وبفضل المنح التي وزعها المغرب على الأفارقة، تتمتع الآن إفريقيا بعدد من الأطر والقادة، الذين تعلموا ودرسوا في المغرب.

كان المغرب يحتل مكانة خاصة في الوحدة الإفريقية، ولكن المغرب غادرها. لماذا غادر؟ غادر بسبب مؤامرة قام بها خصوم وحدتنا الترابية، بتواطؤ مع الأمين العام للمنظمة آنذاك، إدم كودجو من الطوغو، الذي توصل بأموال. الكل يعرف أن هناك بعض المقالات، قرأناها في الصحف فيما بعد، أعطت تفاصيل على هذه الأموال التي تسلمها كودجو، وتعلمون كيف وقعت الأحداث. كان بالاتحاد 50 عضوا، واعترف بالجمهورية المزعومة 25، وكان ينقصهم واحد فقط. لذا تمكن خصوم وحدتنا الترابية من شراء صوت بلد اليسوطو، وأكملوا به عملية المؤامرة بكيفية غير قانونية. لماذا خرج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية؟ لأن المنظمة الإفريقية لم تحترم قانونها الأساسي الذي ينص على أنه يجب على الدولة المشاركة أن تكون لها أرض، وعدد من المقومات. ومن جهة أخرى كان قرار قمة نيروبي الذي نص على أن منظمة الوحدة الإفريقية ستنظم استفتاء؛ والاستفتاء هو أن الصحراويين هم الذين سيصوتون، كل واحد بصوته. ولكن ماذا وقع؟ عوض احترام قاعدة الاستفتاءات كما في جميع الدول، أصبحت الدول الإفريقية هي التي تستفتي، أصبحت دول مثل اللوسوطو، أو أنغولا أو غينيا هي التي تقرر وتدبر الاستفتاء عوض الصحراويين. إذن لم يعد الاستفتاء تعبيرا على إرادة السكان، بل أصبح تعبيرا عن إرادة أناس خارج الوطن، والذين يريدون تصفية حساباتهم مع المغرب.

إذن، أيها الأخوات والإخوة، لماذا استطاع خصوم المغرب أن يصلوا إلى هذه النتيجة؟ العالم آنذاك كان يعيش في ظروف خاصة. كانت الحرب الباردة، والمشكل الإيديولوجي بين الشرق والغرب، وعدد كبير من الدول الإفريقية، للأسف، كان تابعا دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح أبنائها. ولكن، ولله الحمد، هذه الأشياء ستتغير، ولو انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية كما قال عدد من الإخوان، استمرت العلاقات الثنائية وتقوت مع جلالة الملك محمد السادس.

اليوم تقرر الرجوع. لماذا؟ وما الذي تغير؟

أعتقد أنه من بعد أكثر من 32 سنة، أظهر المغرب قدرته على الصمود، بفضل حكمة الحسن الثاني ومحمد السادس، وإرادة الشعب كذلك، وبفضل تضحية القوات المسلحة الملكية، وكل من يساهم في الدفاع عن وطننا، وهذا عنصر أساسي، لأن الخصوم اعتقدوا انهيار المغرب بمناوراتهم تلك، ولكن، ولله الحمد، قاوم المغرب وصمد ولازال صامدا.

للرجوع تبريراته، فالعالم تغير في ثلث قرن، وإفريقيا تغيرت كذلك، والحرب الباردة انتهت. وبنهايتها تعززت الديمقراطية في إفريقيا، وانهارت الأنظمة الدكتاتورية وخلفتها الأنظمة الديمقراطية، ولم تبق هذه الدول والشعوب تابعة، بل استقل القرار، وأصبحت قادرة على أخذ القرار.

إذن هذا الشعب الإفريقي أصبح يقرر مصيره بنفسه، ويضاف الى ذلك أن المؤامرات، التي كانت تمول من عائدات البترول والغاز، لم تعد تسمح بالقيام بعمليات من هذا النوع، وأصبح الأفارقة اليوم واعين بأن الأسبقية ستكون لقضايا الأمن، مما أدى الى تراجع عدد كبير من الدول عن اعترافها بالجمهورية المزعومة.

الآن الظروف مواتية دوليا، والفضل يرجع لجلالة الملك محمد السادس بفضل لبعد نظره، لأن هذا الرجوع لم يتقرر اليوم، وحضر له منذ سنين. بدأ جلالة الملك زيارته لإفريقيا منذ سنين، ودفع بالتعاون جنوب-جنوب، وعبر عن تضامن المغرب مع الدول الإفريقية وقدم الدعم والمساعدة، ناهجا سياسة التعاون. على ضوء هذه الأعمال، وهذه الخطط، وهذه الرؤيا، تمنت دول كثيرة عودة المغرب إلى منظمة الوحدة الإفريقية. يمكننا أن نقول بأن هذا القرار لم يكن ارتجاليا، ولكنه قرار عميق ومُحَضرله منذ زمن طويل. حقيقة في مشروع هذا القانون بعض العبارات، نعتبرها مزعجة لنا، ولكن لا ينبغي أن نكون متأثرين بها أو بهذا الجانب، لأن المهم هو أن نكون في الداخل لنغير الأشياء، ونتغلب على التي لا تعجبنا. لا يمكن أن نقوم بهذا من خارج المنظمة.

أولا، وبالعـودة الى مـشروع القانـون نفسـه، فعبـارات جعلـت مـن منظمـة الوحـدة الإفريقيـة تبـدل وتصبـح منظمـة، ليـس منظمـة، أصبحـت الوحـدة الإفريقيـة، وأعتقـد أنـه ليـس لنـا كمغاربـة اعـتراض عـلى هـذه العبـارات؛

ثانيـا، ليـس لنـا اعـتراض عـلى الأهـداف والمبـادئ الموجـودة في الفصـل الثالـث، لأن كل هـذه المبـادئ بالمبـادئ توجـد في دسـتورنا، مثـل الاختيـار الديمقراطـي، حمايـة حقـوق الإنسـان، المسـاواة بـين المـرأة والرجـل، الحكامـة الجيـدة، السـلم والأمـن والاسـتقرار، حسـن الجـوار، التعـاون بـين الشـعوب، التنميـة، هـذه الأشـياء كلهـا موجـودة في هـذا المـشروع، ونحـن متفقـون عليهـا.

أمـا هيـاكل هـذه المنظمـة، ليـس لنـا اعـتراض عـلى مـا هـو موجـود فيهـا، إذن نعتـبر في الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشـعبية أن الموافقـة عـلى مـشروع القانـون هـو عمـل سـياسي، وليـس فقـط عمـلا قانونيـا، ونعتـبر أن صانـع هـذا القـرار السـياسي هـو جلالـة الملـك محمـد السـادس الـذي سـيحضر القمـة في نهايـة هـذا الشـهر، ويجـب أن يكـون مسـلحا بـكل الوسـائل، ويتوفـر عـلى ملـف كامـل، ورابـح، وهـذا القانـون الـذي سـنصادق عليـه هـو صفحة مـن الصفحـات لتتميـم هـذا الملـف، ولهـذا ينبغـي أن نصـوت بالإجـماع عليـه.

لهـذه الاعتبـارات كلهـا، كـما ورد في تدخـلات الزمـلاء، فـإن الفريـق الاشـتراكي سـيصوت بنعـم وبحـرارة.

وشكرا لكم

لقاء السادة النواب، شقران أمام، رئيس الفريق، ومحمد الملاحي والسعدية بنسهلي
مع ممثلي الغرفة الوطنية لمنتجي الأفلام وبعض الممثلين والمخرجين

مداخلة السيد النائب
شقران أمام
رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في مناقشة البرنامج الحكومي

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الاثنين 24 أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم
السيد رئيس الحكومة المحترم
السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون

يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي، أن أقف أمام المجلس الموقر، بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، لبسط موقف فريقنا بخصوص مضمون ما جاء به، وعرض وجهة نظر حزبنا، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أمام المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، عبر مناقشة موضوعية نستهدف من خلالها إبراز ما نراه من إيجابيات تؤسس لتعاقد باعث للأمل في المستقبل، وطرح عدد من التساؤلات، وبواعث القلق، بخصوص بعض ما يعتري فقرات البرنامج الحكومي من ملاحظات، مع تقديم ما نراه من مقترحات كفيلة بتطويره وإغنائه.. وإن كنا ندرك مسبقا بأن البرنامج المقدم لنا، يتعلق فقط بالخطوط الرئيسية للعمل، الذي تنوي الحكومة القيام به طبقا لمقتضيات المادة 88 من الدستور.

سيكون من اللازم، في البدء، الوقوف عند القضية الوطنية الاولى، المتعلقة بالصحراء المغربية، و المجهودات التنموية الكبيرة، المبذولة في هذا الجانب، من كافة مكونات المجتمع المغربي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار مشروع مجتمعي متكامل، بين بالملموس، أن بلادنا، تعيش منذ سنوات أوراشا كبرى، على مستويات متعددة، جعلتها استثناء على المستوى العربي والإقليمي، بتميز ملفت، إن على المستوى الحقوقي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، في ظرفية صعبة، أكدت الوقائع والأحداث مناعة البلاد تجاهها، بفضل إمكانات عديدة هي نتاج سنوات من النضال و البناء رغم الامكانيات المحدودة .

ولا يفوتنا، في هذا الباب، توجيه التحية والشكر والاحترام، للقوات المسلحة الملكية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على مجهوداتهم اليومية لضمان أمن واستقرار وطننا الحبيب، بكل تفان وإخلاص.

ويجب التأكيد في البدء على أن تعاطينا وتعاملنا مع التصريح الحكومي، من موقعنا في الأغلبية الحالية، لا ينفصل مطلقا عن مرجعيتنا كحزب اشتراكي ديمقراطي حداثي، ناضل ويناضل، من أجل ترسيخ وتدعيم أسس البناء الديمقراطي، ودولة الحق والقانون، ومن أجل مغرب الحرية والكرامة، والعدالة الاجتماعية.. مرجعيتنا المواطنة، التي تضع المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، وتتفاعل مع قضايا المواطنات والمواطنين في معيشهم اليومي بواقعية وموضوعية، وبالتزام مسؤول أيا كان موقعنا، سواء في المعارضة أو الاغلبية الحكومية.

ولعل تأكيد السيد رئيس الحكومة المحترم، في خاتمة تصريحه المتعلق بعرض البرنامج الحكومي، أمام المجلس الموقر، على أن الأخير، هو نتاج عمل جماعي مشترك بين مكونات الأغلبية ومختلف القطاعات الحكومية، يعكس الانشغال، في المقام الأول، بقضايا الوطن والمواطنين حفظا لكرامتهم وحماية وصونا لحقوقهم وحرياتهم ... لعل التأكيد على ذلك، يشكل، وبحق، عنوانا جامعا لما يجب أن نشتغل عليه جميعنا، كل من موقعه، وبثقة مشتركة بنوع من التعاون والتكامل المستمرين، وبالوضوح التام في تنزيل البرنامج الحكومي على أرض الواقع... هو وضوح تام في تمثل المسؤولية لدى الجميع، وبالأخص وضوح تام في الخطاب؛ هذا الخطاب الذي كان نقطة سلب في مرحلة مضت، دون الخوض في تفاصيل لا تخدم مستقبل البلاد في شيء.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون

إن تعاملنا مع البرنامج الحكومي، ينطلق، بالإضافة إلى ما تمت الاشارة إليه، من مجموعة من الملاحظات التي، لا شك، وجب وضعها نصب الأعين، في سياق ترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا، بدءا من سؤال انخراط المواطنات والمواطنين في العملية السياسية و الانتخابية، مرورا بالقوانين المؤطرة والمنظمة لذلك، وصولا إلى محطة الانتخابات و ما يطبعها من شوائب، عبرنا في مناسبات متكررة عنها وقدمنا بشأنها مذكرات وملاحظات، للأسف، لم يؤخذ بها لتظل حتما عنوان عمل هام، ينتظرنا في المرحلة المقبلة، بما يسمح بتجاوز واقع العزوف و آثاره من جهة، و وضع المواطنات و المواطنين أمام مسؤولية الاختيار الواعي والمسؤول في تحديد مسار البلاد، عند كل محطة يرجع فيها للإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع من جهة ثانية .

وإذ نسجل، بإيجابية، تأكيد البرنامج الحكومي على مجموعة من الاجراءات والأهداف، في المحور الأول، المتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون،

وترسيخ الجهوية المتقدمة ... نسجل ذلك، في الفريق الاشتراكي، انطلاقا من تشبثنا، المبدئي والدائم، بالمشروع الديمقراطي الحداثي، الذي صار عنوانا بارزا في كافة الاصلاحات، بمختلف مشاربها، التي تعيشها بلادنا منذ حوالي عقدين من الزمن.. نؤكد على أن المقاربة التشاركية، والعمل الجماعي التوافقي، كفيلان -ليس فقط في تسريع وثيرة التنزيل العملي لمجموع الاصلاحات والأولويات المرتبطة بها في هذا الباب- بتجويد الاصلاح بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة، برؤية مستقبلية، تقطع بشكل جذري مع ممارسات، آن لها ان تكون جزءا من الماضي.

وإذا كانت بلادنا، قطعت أشواطا كبيرة في مسار البناء الديمقراطي، وتعزيز الحريات والمساواة، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، فإن الواقع اليوم، يؤكد بأن أشواطا أخرى لا تزال في الانتظار، والضرورة تحتم تقوية وتفعيل المؤسسات الدستورية، بما يضمن إقرار الكرامة والحرية، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الجانب، فإن الفريق الاشتراكي، بقدر ما ينوه بمجموع الاجراءات والاصلاحات المزمع القيام بها، من خلال الالتزامات الواضحة في البرنامج الحكومي، والتي، كانت ولا تزال، في صلب نضال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ نشأته؛ فانه ينبه الحكومة، إلى ضرورة جعل الأهداف المنشودة، مصاحبة بسلوك مؤطر يبعد الاصلاح عن دائرة الشك؛ وبالأخص التعاطي مع التعبيرات الاحتجاجية و المطلبية للعديد من الفئات الاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة لمطالب الأساتذة المتدربين، و الممرضين، والمتصرفين و غيرهم بمختلف التنسيقيات الاجتماعية والتنظيمات المهنية .

إن الحديث عن دعم الخيار الديمقراطي، ودولة الحق والقانون، يصبح غير ذي معنى في ظل استمرار التدخلات الامنية العنيفة، لتفريق تظاهرات احتجاجية سلمية، بالرغم من التنبيه إلى خطورة ذلك على صورة البلاد، ومسار البناء الديمقراطي والحقوقي بها، في مناسبات عديدة، وداخل هذا المجلس الموقر ... أملنا، كفريق اشتراكي، أن تكون النصوص والقواعد القانونية هي المحدد لأي إجراء تجاه أي فعل كيفما كان.

وفي مجال إصلاح الإدارة، وترسيخ الحكامة الجيدة نسجل إيجابية الأهداف، والبرامج المسطرة على المستوى التشريعي والعملي، لدعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها، وتعزيز نجاعة السياسات العمومية، ومنظومة النزاهة، ومحاربة الرشوة وغيرها. إن الفريق الاشتراكي، يؤكد على ضرورة تخصيص موارد مالية، كفيلة بإنجاح كافة الأهداف والاصلاحات المنشودة، لما لهذا الورش الأساسي من أهمية كبرى، أكد عليها الخطاب الملكي في الجلسة الافتتاحية للولاية البرلمانية الحالية، الذي خصص في مجمله للإدارة وعلاقتها بالمواطن، والاشكالات التي تعرفها، وكذا الاهتمام بالموارد البشرية والأوضاع

المادية للموظفين والمستخدمين، وإشراكهم في أي إصلاح، من منطلق المقاربة التشاركية التي نأمل أن تكون قاعدة في جميع المجالات.

وبخصوص الجانب الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، الذي حاز نصيبا هاما من البرنامج الحكومي، نسجل إيجابية مجموع الأهداف والاجراءات الواردة به، والرامية إلى تقوية الاقتصاد الوطني وتنافسيته، عبر النهوض بالقطاع الصناعي، والمقاولة، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية في المجالات الفلاحية، و الصيد البحري، والطاقة والمعادن، والسياحة، وغيرها، وما يصاحب ذلك من إجراءات، على مستوى النهوض بالشغل و الادماج المهني ، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نؤكد على ضرورة عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين ، واعتماد مقاربة شمولية، تلامس كافة المعيقات والمشاكل، التي تعيق نمو و تطور الاقتصاد الوطني، عبر المراقبة الصارمة للمشاريع المنجزة في إطار الصفقات العمومية، وتبسيط المساطر الادارية في وجه المستثمرين، و الاصلاح الضريبي، و غير ذلك من الاجراءات، التي لا تحتاج إلى موارد مالية إضافية تثقل كاهل ميزانية الدولة، بقدر ما قد تسمح باقتصاد و عقلنة المصاريف، خاصة ما يتعلق بالمراقبة الصارمة لأوجه صرف المال العام .

وفي المجال الاجتماعي، لا بد من التذكير، بأن إشكالات حقيقية تهم هذا المجال؛ وانتظارات المواطنين المشروعة، كثيرة ومتعددة، مما يستوجب، ليس فقط، التنصيص على إجراءات طموحة لتحقيق الاهداف المنشودة من خلال البرنامج الحكومي؛ ولكن يجب اعتبار الأمر ذا أولوية قصوى، وذا طابع استعجالي في كثير من جوانبه، خاصة تلك التي ترتبط بالإرادة السياسية أكثر مما ترتبط بالموارد المالية، والامكانات البشرية الواجب توفرها لإنجاح الاصلاح.. ولعل مبادرتكم في العودة لمأسسة الحوار الاجتماعي، والاتصال بالفاعلين النقابيين، لمؤشر إيجابي لطبيعة العلاقات التي ستسود في المرحلة المقبلة.

و بالنسبة لتفعيل إصلاح منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي، نسجل أهمية وواقعية الأهداف المسطرة، بما تطرحه من إمكانات كفيلة بإخراج هذا المجال من واقعه المزري، الذي دقت بشأنه العديد من أجراس الانذار، فإننا في الفريق الاشتراكي، مع كل إصلاح يستهدف مراجعة المناهج، والبرامج الدراسية ، والتوجه نحو الاستثمار العقلاني للتكنولوجيات الحديثة، والوسائط الجديدة للمعلومات، والمعرفة، والتواصل، واللغات، ودعم الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين و الماليين، من أجل ضمان انفتاح أكبر للمنظومة التعليمية على محيطها الاقتصادي .

ولا يفوتنا، أن نذكر، وننبه من جديد، إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية، خاصة رجال ونساء التعليم، يشكل وبأوضاع المؤسسات التعليمية من التعليم الأولي إلى الجامعي، التي تعرف، بعديد من جهات المملكة، واقعا مزريا، عائقا في أن تلعب المؤسسة التعليمية دورها الأساسي في التربية والتكوين.

و بخصوص تحسين و تعميم الخدمات الصحية ، و بالرغم من التراكم المحقق بفضل مجهود حكومات متعاقبة، نؤكد على ضرورة التشخيص الواقعي لقطاع الصحة ببلادنا، وعدم ربط الاصلاح بأرقام في حد ذاتها، و لكن، أساسا، بجودة الخدمة الطبية المقدمة للمواطن، و فضاءات الاستقبال، وواقع الأطر الطبية العاملة في المجال، مع التعاطي مع مطالبها و ملاحظاتها بكثير من الجدية والموضوعية، كما هو الشأن بالنسبة لفئة الممرضين، التي تخوض منذ أشهر حركات احتجاجية مطلبية، و وجهت للأسف بما لم يكن يجب ان تواجه به، حتى لا ندخل في تفاصيل مؤلمة ..

إن انتظارات المواطنين بخصوص هذا الجانب كبيرة، وملاحظاتهم على واقع المستشفيات ببلادنا أكبر، الأمر الذي يضع الاطر الصحية، في مناسبات عديدة، أمام واقع من العجز لتقديم الخدمات الصحية، بسبب غياب التجهيزات، ووسائل العمل، وغير ذلك من الشروط التي يجب توفرها للحديث عن مستشفى أو مستوصف او غيرهما.

لم يعد مقبولا اليوم ان تكون هناك مستشفيات إقليمية دون اجهزة للكشف بالأشعة، ودون أطر طبية مختصة، وأحيانا دون أبسط شروط الاستقبال.

لم يعد مقبولا أن يتنقل المريض من مدينة يتواجد بها مستشفى إقليمي، للعلاج بمستشفى إقليمي آخر بمدينة أخرى، بسبب غياب بعض التخصصات، أو جهاز السكانير أو غيره.

لم يعد مقبولا اليوم، أن نطالع على صفحات الجرائد، والمواقع الاجتماعية، طلبات مساعدة من مواطنين مرضى، من أجل تمكينهم من الخضوع لعمليات جراحية، أحيانا كثيرة، لا تتجاوز تكاليفها، سبعة او تسعة آلاف درهم ... الصحة حق للجميع، وعلى الحكومة أن تعمل جاهدة من أجل ضمان هذا الحق.

ولعل الإجراءات والأهداف المسطرة، من خلال البرنامج الحكومي، المتعلقة بتقليص الفوارق في الدخل، ومحاربة الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي، ستكون كفيلة بالإجابة على جزء من الاشكالات المشار إليها سابقا.

و هي الاهداف التي، نسجل أهميتها و آنيتها في شق كبير منها؛ وإننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن قرارات كثيرة يجب أن تكون موضوع تفكير كبير قبل أجرأتها، كما هو

الشأن بخصوص مواصلة إصلاح صندوق المقاصة، الذي وجب ربطه بكافة الاصلاحات المنشودة من خلال البرنامج الحكومي، وليس جسرا لتحقيق بعض الاهداف، لما لذلك من مس مباشر بالقدرة الشرائية للمواطنين، و ما يترتب عن ذلك من إشكالات أخرى.

السيد رئيس الحكومة المحترم

لقد تميزت الاشهر الاخيرة، بحركية قوية منتجة، في علاقات المغرب الدولية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.. وتوجت مرحلة من البناء الديبلوماسي والاقتصادي بعودة المغرب إلى الاتحاد الافريقي، لتبدأ مرحلة جديدة في استراتيجية تموقع المغرب ومصالحه العليا على المستوى الجهوي والقاري والدولي.

الأمر الذي يقتضي- بالإضافة إلى الاهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، من خلال المحور المتعلق بالعمل على تعزيز الاشعاع الدولي للمغرب، وخدمة قضاياه العادلة بالعالم، والتي نثمنها في كليتها - العمل على تأهيل الموارد البشرية في الجانب الديبلوماسي. وليس الأمر منوطا فقط بالفاعلين الرسميين في المجال، و لكن، أيضا، يناط بكل الطاقات المجتمعية التي تمثل بلادنا في محافل دولية عديدة، من أطر، وشبيبات الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وغيرهم، مع تخصيص الدعم المناسب لإنجاح الدبلوماسية الموازية .

ولعل ربط قطاع الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، بوزارة الخارجية بما يطرحه ذلك من صلاحيات أساسية، في علاقة القطاع بالسفراء والقناصل، سيساهم بدوره، ليس فقط في متابعة ومعالجة كافة جوانب المعيش اليومي للمواطنين المغاربة بالخارج، عبر الاهتمام بمشاكلهم وانتظاراتهم، وربطهم الروحي والجسدي ببلدهم الأم.. هذا سيسمح كذلك بحسن استثمار الطاقات الكبيرة، التي تزخر بها جاليتنا بالمهجر، في إشعاع بلادنا وتقدمها، وتحسين علاقاتها الدولية، من خلال الانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، والاستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكامة التي نص عليها الدستور، وضمان مشاركتها السياسية في تحديد توجهات البلاد واختياراتها.. وهو ما يقتضي تمكين القطاع من موارد بشرية ومادية هامة تسمح بتحقيق الاهداف المنشودة في هذا الجانب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يسعفنا الحيز الزمني المخصص لنا، للوقوف عند كثير من الملاحظات، بخصوص مجموعة من القضايا والمجالات، التي جاء بها البرنامج الحكومي، والتي لا شك ستكون موضوع متابعة مسؤولة من قبل الفريق الاشتراكي، فيما يستقبل من محطات تنزيل برنامجكم على أرض الواقع،

لكننا نسجل، باعتزاز، تضمين البرنامج الحكومي، مجموعة من الاجراءات والأهداف، التي كانت في صلب البرنامج الانتخابي لحزبنا، وأيضا، باعتبارها عنوانا بارزا في مساره النضالي.

وإذ نثمن التنصيص على مواصلة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، وتعزيز حقوق المرأة، وتفعيل مبدأ المساواة، الواجب تطويره وملاءمته مع الأغلبية الجديدة، ومطالب ونضالات الحركات النسائية، وتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية، واعتماد المقاربة التشاركية، والانصات لكافة الفاعلين النقابيين والجمعويين، وإصلاح الادارة، والاهتمام بقضايا الشباب والمجتمع المدني ... وغيرها من القضايا..

نعتبر بأن البرنامج الحكومي، في جانبه الاقتصادي والاجتماعي، يضعنا أمام رؤية شمولية تضع في الاعتبار الاسئلة الاجتماعية كأولوية، خاصة ما يتعلق بتقوية التنافسية الاقتصادية للبلاد، وتشجيع الاستثمار، وخلق الثروة، وجعل ذلك كله في خدمة التوجه الاجتماعي للحكومة، استجابة لانتظارات شرائح واسعة من الشعب المغربي.

نؤكد على أن الفريق الاشتراكي، بقدر ما سيعمل على المساهمة الايجابية في إنجاح البرنامج الحكومي الموضوعي، الواقعي، والطموح؛ بقدر ما سيكون صارما، إذا صح التعبير، في ممارسة أدواره الرقابية في شتى المجالات والقطاعات، خدمة للصالح العام للبلاد.

وإذ نهنئ السيد رئيس الحكومة المحترم، والسيدات والسادة الوزراء، والوزراء المنتدبين، وكتاب الدولة على الثقة الملكية السامية، وكذا الزميلات والزملاء النواب المحترمين على الثقة الشعبية، فإننا نسأل الله أن يوفقنا جميعا في مهامنا، خدمة للوطن والمواطن.

والسلام عليكم

من أشغال اللقاء الدراسي حول تحديث الإدارة التربوية

مداخلة السيدة النائبة حنان رحاب باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

في مناقشة مشروع قانون المالية رقم 73.16
للسنة المالية 2017

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ 11 ماي 2017

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن مناقشتنا لأول مشروع قانون مالي في ظل هذه الحكومة، وهي تتسلم مهمة التدبير في ظروف تضغط فيها معطيات المحيط الدولي والإقليمي والمحلي، استلزمت منا، كفريق اشتراكي، أن نتقاسم معكم تقديرَنَا لهذه المعطيات، والتي نعتبرها مدخلا لاستنتاج الخلاصات، التي تنير طريقنا للقيام بالأدوار المنوطة بكل واحد منا، سواء داخل هذه المؤسسة، أو على مستوى الجهاز التنفيذي، وذلك بغية تقديم منتوج يسمح بخدمة مصلحة بلدنا، وذي صبغة مشتركة بيننا أفرادا وكثلا وجماعات.

إن المناخ الدولي الذي يتشكل حولنا، ويُؤثر على مساراتنا، يحمل جرعات من القلق، ففي كثير من مناطق العالم هناك تنامي الانكماش على الذات، وصعود نزعات الانغلاق، وهو ما ينعكس على الاوضاع الاقتصادية، ويعيد رسم العديد من الخطوط الجديدة لدوائر الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد تكون له ارتدادات تستدعي اليقظة لنكون مهَيَّئين، على الأقل، بالقدر الذي لا يفاجِئُنا.

نناقش هذا المشروع، الذي يحمل رقم 73.16، ونحن نعيش على إيقاع فعل وطني نعتز به، ويتعلق الامر بالمبادرات في تنويع شُركائنا عبر العالم، دون التفريط في شَراكاتنا الاستراتيجية؛ وقد كانت الرؤية الملكية حاسمة في هذا المجال، وعبرت عن جُرأةٍ كبيرةٍ في إعلان هذا التَّوجهِ، في لحظات كان مُحيطُنا يعيش ضبابيةً كبيرةً بعد ارتدادات الربيع العربي.

وانطلاقا من هذا الوضع، نحن ملزمون أن ننتبه جميعا لمخلفاته، ومن ذلك، أساسا، نسبة النمو، التي سبق لتقرير البنك الدولي أن حددها في نسبة غير مشجعة للاقتصاد العالمي. نستحضر كل ذلك لنقول، كفريق اشتراكي، إن مصلحة بلدنا تفرض علينا أن نجمع بين اليقظة، والحس الوطني، الذي يستدعي تغليبهما على كل تقدير أدنى، وإن كان الإقرار به غير مُريح.

السيدات والسادة

نناقش هذا المشروع، ونحن مطوقون في محيطنا الاقليمي بتحديات ورهانات، لم يسبق وأن كانت بهذا التوسع، الذي جعل المغرب في قلب ريادة قارية، تُوِّجت بعودة مظَفَّرة لمؤسسات الاتحاد الإفريقي. لذا، نحن أمام واقع جديد يفرض على بلادنا أن تكون في مستوى تطلعات شُركائنا، الذين فتحنا معهم شَرَاكات واسعة وضخمة، تتطلب المتابعة الفاعلة واليقظة.

المغرب، يتوفر على مُؤشرات قوة من شأنها تعميق العلاقات الاقتصادية، منها القرب الجغرافي؛ والبُعد التاريخي والثقافي، إلى جانب تعدد الاتفاقيات، التي عقدها المغرب مع بعض الدول الإفريقية، والتي تناهز 480 اتفاقية شراكة، لكنها تفرض تحديات تنطلق من الداخل ومنها:

- تعزيز قدرات الاستثمار في المجالات التي تشملها الاتفاقيات المتنوعة.
- جعل القدرة التنافسية للقطاعات، التي شرعت في الاستثمار داخل القارة، في مركز اهتمام التقوية والتصليب.
- تجاوز العوائق التي لا زالت تُعِيق النَّفَس الاستثماري القوي، سواء على مستوى التخطيط والتوجيه، أو على مستوى محاربة كل أشكال الفساد التي تعيق تقدمه.

السيدات والسادة

إن السياق الداخلي، الذي يناقش فيه قانون المالية الحالي، يُعَد في نظرنا مناسبة لاستخلاص العبر، لجعله في خدمة المستقبل، ونحن لم نتأخر، كفريق اشتراكي، في كل اللحظات، التي استدعت المصلحة الوطنية أن نضع جانبا جزءا من خلافاتنا، وتصوراتنا حول المسار السياسي والاقتصادي، وننخرط في اللحظات الصعبة في أي مجهود، يُمكن أن تكون له آثار إيجابية على المصلحة العليا للوطن.

ومن هذا المنطلق نعتبر في الفريق الاشتراكي، أن قراءتنا لهذا المشروع، تندرج ضمن قناعتنا بضرورة ترسيخ البناء الديمقراطي، القائم على المساهمة الإيجابية والفاعلة. ولذا، فهذه القراءة التي نتقاسمها معكم، يحكمها النَّفَس المستشعر لفضيلة تزكية مجموعة من الاختيارات التنموية، التي حققتها البلاد منذ مدة، والتي لعب الاتحاد الاشتراكي دورا طلائعيا في إنجاز جزء منها، كما تتوخى إبراز محدودية نمط التنمية المعتمد، وبالتالي ضرورة إعمال جيل جديد من الإصلاحات البنيوية، التي تُمَكِّن من الاستجابة إلى المطالب الاجتماعية المتزايدة والملحة.

ونرى أن من مسؤولياتنا داخل الأغلبية، ألا نغفل تشخيص هذه الاختلالات، التي لازالت تعيق توسيع الرقعة الاجتماعية، والمجالية للمستفيدين من المسار التنموي للبلاد. ومن البديهي أن نكون إيجابيين، ومنخرطين لربح الرهان التاريخي، الذي جاءت في سياقه هذه الحكومة، والذي يقتضي مواصلة تفعيل مقتضيات الدستور، من خلال إصلاحات بِنْيَوِية للدولة لتقويم أدائها، والرفع من مردودية القطاع العمومي في إنتاج الخدمة العمومية.

وفي المجال الاجتماعي، لا بد من التذكير بأن هناك إشكالات حقيقية تهم هذا المجال، وأن انتظارات المواطنات والمواطنين المشروعة، كثيرة ومتعددة، مما يستوجب، ليس فقط، التنصيص على إجراءات طموحة لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال البرنامج الحكومي، ولكن، أيضا، اعتبار الأمر ذا أولوية قصوى، وذا طابع استعجالي في كثير من جوانبه، خاصة تلك التي ترتبط بالإرادة السياسية، أكثر مما ترتبط بالموارد المالية، والإمكانات البشرية الواجب توفرها لإنجاح الإصلاح.

وفي هذا الصدد، أصبح من اللازم رفع الحيف عن مجموعة من الفئات الاجتماعية والمهنية، التي وجدت نفسها مُجبرة على الدفاع عن نفسها بكل الأشكال المشروعة، بما في ذلك النزول للشارع، قصد إيصال مطالبها، التي يَلْزَم التفاعل معها، من خلال سياسة الحوار الجاد والمسؤول، بعيدا عن أية هواجس أمنية، نعتبرها من بقايا ما قبل العهد الجديد.

إننا نعتبر أن مشروع القانون المالي، مُناسبة سنوية، ينبغي استغلالها لمعالجة وتقويم بعض الثغرات، التي مست بحقوق العديد من الفئات المهنية، إما نتيجة تدابير جزئية في غير محلها، أو نتيجة توجه عام اعتمدته الحكومة، ويتعلق الأمر، على سبيل المثال وليس الحصر، بالأساتذة المتدربين، وفئة الممرضات والممرضين، والمحاسبين المعتمدين، إلى غير ذلك من الفئات، التي لحقها حيف ما. ولذلك، فإن نهج أسلوب الحوار القطاعي

بالنسبة لبعض الحالات، وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي، كفيلان بوضع حد للعديد من هذه الاختلالات.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نستشعر، ونثمن مجموعة من المبادرات التي أطلقت مع تشكيل هذه الحكومة، والتي نعتبرها حاسمة في توفير الأجواء المرافقة لكل الإصلاحات. وفي هذا الصدد نقدر عاليا مبادرة رئاسة الحكومة، ومجموعة من القطاعات الوزارية، التي سارعت إلى الاتصال بالفاعلين النقابيين الشريك الاجتماعي، الذي طالما طالبنا في إشراكه في كل المبادرات الحكومية، التي تروم تنزيل إصلاحات، تَمُسُّ بشكل مباشر الطبقات الاجتماعية، التي تُبَاشر هذه الهيئات تأطيرها، والتي تعد وسيطا لا محيد عنه في بناء الديمقراطية التشاركية، ونعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا لطبيعة العلاقات التي ستسود في المرحلة المقبلة.

إن إنجاح رهانات، يَفرض علينا أن نكون واضحين، وصريحين إزاء مجموعة من مفاصله. كنا حريصين على تسجيل جملة من الملاحظات، التي تنسجم مع تصورنا، لإنقاذ مجموع الإجراءات التي جاء بها هذا القانون، فنحن نثمن الالتزام بمجموعة من التوصيات التي كانت منتوجا مغربيا خالصا في مسار المصالحة، ومواصلة الالتزام بقضايا، يعتبرها الاتحاد في صلب مهامه، ومعاركه الديمقراطية، سواء على صعيد الأفراد أو الفئات.

وتذهب قراءتُنا، لهذا القانون، من مدخل الرؤية الشمولية، التي تضع في الاعتبار المسألة الاجتماعية كأولوية، في علاقتها بتقوية التنافسية الاقتصادية للبلاد، وتشجيع الاستثمار، وخلق الثروة، لخدمة التوجه الاجتماعي للحكومة واستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الشعب المغربي.

إن مَرْجِعيَّتَنَا، كحزب اشتراكي ديمقراطي، تعي دور الدولة في الرعاية الاجتماعية، وتفرض علينا أن ننبه إلى ضرورة ترسيخ وتدعيم أُسُس البناء الديمقراطي، ودولة الحق والقانون من أجل مغرب تسوده الحرية والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.

لا نزايد على أحد في تملك روح المواطنة، لكنَّ مَرْجِعيَّتَنَا تفرض علينا التأكيد على أن مصلحة الوطن العليا، تفرض على كل واحد منا مُصَارحة مواطناتنا ومواطنينا، في كل الإجراءات التي سَنَقْدِم عليها، والإنصات لرأيهم، ووضعهم في صورة المعلومة، لتجاوز حالة الضبابية والإشاعة التي تملأ المجال العام، لأن تملك المعلومة الصحيحة، يقطع، في نظرنا، مع جزء كبير من سوء الفهم، الذي يغذي علاقة الإدارة بالمواطنات والمواطنين؛ودفاعنا عن منظومة الحماية الاجتماعية الموسعة والعادلة، قائم على ضرورة إعادة النظر في طريقة تعامل الدولة مع الحقوق الاجتماعية، التي تُعَدُّ، في آخر المطاف،

الهدف الرئيسي، الذي من خلاله يُمكن تقوية الاستقرار الاجتماعي، من خلال سياسة التضامن والإنصاف.

ولن يتأتى تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال توجيه القوانين المالية الى إقامة صرح سياسة اجتماعية مُتكاملة قِوامها العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الصدد، نعتبر، في الفريق الاشتراكي، أن معالجة شاملة، وناجعة لمنظومة التربية والتكوين، تقطع مع نزعة المعالجة القطاعية، وبما يضمن تعميم حق التعليم، وتنويعه وجودته، وتوزيعه بشكل جيد على المستوى الترابي، وخاصة المؤسسات الجامعية العليا، كفيل بجعل العنصر البشري في صلب اهتمام مختلف السياسات العمومية.

كما نعتبر، أن هذا الاهتمام ينبغي أن يَصُبَّ في اتجاه بلورة سياسة طَمُوحة في مجال إنعاش التشغيل، ومراجعة سياسة الأجور بطريقة تأخذ بعين الاعتبار، معايير الأداء والمردودية، ومدى تحقيق الأهداف بحسب المهام والوظائف.

وفي مجال الخدمات الصحية، يجب الحرص على حق جميع المواطنات والمواطنين في الصحة، والاستفادة من وسائل الوقاية، والتطبيب والعلاج، بتفعيل مبادئ المساواة في الخدمات الصحية، والعدالة والإنصاف، والتضامن في تحمل تكلفتها، وتحقيق العدالة المجالية، والتكامل بين القطاعين العام والخاص؛

وفي مجال توفير السكن اللائق، يتطلب إخراج مُختلف الالتزامات الحكومية الواردة بالبرنامج الحكومي، الذي صوتنا عليه إيجابا، إلى أرض الواقع في كل ما يخص إعداد التراب، والسكن والتعمير ومنظومة المدن.

إن هذا التوجه الاجتماعي، ينبغي أن يتم تجسيده في القوانين المالية، من خلال إعادة هيكلتها، وتوزيعها بشكل عادل على مختلف الفئات المجتمعية، من نساء وشباب وأطفال ومسنين، وأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات صعبة.

وبهذا الخصوص، ينبغي مواصلة رد الاعتبار للنساء المغربيات، وإنصافهن لتمكينهن من ممارسة حقوقهن وواجباتهن، باعتبارهن مواطنات كاملات المواطنة، وفاعلات، وشريكات أساسيات في صناعة مغرب العدالة والمساواة والكرامة، ليس فقط من زاوية التمثيلية النسائية، ولكن أيضا، وأساسا، من خلال عدالة اقتصادية واجتماعية لصالحهن.

ولأن الشيء بالشيء يذكر، نعتبر في الفريق أن الإرادة المعبر عنها في فتح ورش إصلاح الإدارة، والذي سبق لجلالة الملك أن خصص له خطابا قويا، عكس بعمق جزءا من شظايا القلق والغضب في كثير من الأحيان لدى المواطن، والذي تتم تغذيته في الممارسة، ليتحول إلى صورة ضبابية تثير الشك.

ولذلك تعتمد قراءتنا لهذا القانون على النفس والتوجه، الذي سبق وعبرنا عنه في مناقشتنا للتصريح الحكومي، وهو أنه بقدر ما ننبه الحكومة، إلى ضرورة جعل الأهداف المنشودة، مصاحبة بسلوك مؤطر يبعد الإصلاح عن دائرة الشك، نعتبر أن جزءا من هذا المدخل، يمر عبر التعاطي مع التعبيرات الاحتجاجية، والمطلبية للعديد من الفئات الاجتماعية بقدر من التفهم والسلاسة والانصات، وفي مقدمتها الهيئات المؤطرة، مما يقوي من سلوك التدبير التشاركي للمكتسبات والمطالب، وفي نفس الوقت تدشين تواصل واسع لإبلاغ خلفيات الإجراءات، التي يمكن للحكومة أن تقدم عليها كضرورات لتحقيق الإصلاح، لكن في نفس الوقت، ضخ جو الثقة الذي يحافظ على السلم الاجتماعي.

وبهذه المناسبة نذكر- أن حزبنا الذي، يقف اليوم لمناقشة هذا القانون من موقع الأغلبية- بالفترة التي استغرقت في تشكيل الحكومة وما عرفته من سجال، فيه جزء من التمرين الديمقراطي، وفيه جزء عانينا منه لاستهدافنا المباشر.

لقد حرصنا منذ البداية على استحضار كل ما ورد في هذه المقدمة، من حجم التحديات التي تنتظر بلدنا، وآثرنا أن نتحمل كل شيء، بهدف تنزيل قناعتنا، التي طوقتنا بها أجهزتنا التقريرية. والباعث في استحضار كل ذلك ليس لتكرار ما لا ينفع، بل للتذكير بأننا انطلقنا من حس وطني ،بضرورة المساهمة إلى جانب باقي الشركاء، في مواجهة جملة الأسئلة والتحديات التي طرحنا آنفا، وأساسا مواجهة ما سيعترضنا من تحديات داخلية، تتطلب تظافر جهود الجميع، لبعث الأمل في مجتمعنا، عبر تحصين المكتسبات، وتفعيل الانتظارات، ولذلك سنجد أنفسنا مجبرين على إثارة جملة من الملاحظات السياقية، التي تفسر تعاطينا مع مشروع القانون الحالي، والهاجس المركزي في كل ذلك نقول: إن دخولنا الى هذه الحكومة وباقي المحطات المرافقة لها، جاء بدافع المساهمة الفعلية في منح بلدنا جرعات إضافية من الأمل، في محيط متقلب وواقع يزداد ضبابية يغطي على ممكنات تحقيق الأمل، ولمواصلة تحصين خيارنا الديمقراطي، وتجنيبه كل هزات، تعود بنا الى نقطة لا يرتضيها أي واحد منا.

وانطلاقا من كل ذلك، وجب التذكير بمجموعة من المكتسبات التي تحتاج للتعميق، وكما يفرض التنبيه الى مجموعة من الاختلالات التي تطوقنا جميعا، والتي يجب معالجتها بروح وطنية، مهما اختلفت تقديرات الوسائل الناجعة لإنجاح تحقيقها.

لقد سبق لحزبنا أن نبه إلى أن ضخامة حجم الموارد التمويلية، وكلفة الاستثمار العمومي، وأهمية الاعتمادات المرصودة لعدد من القطاعات من جهة، وثمار هذا المجهود، وآثاره على المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، واستمرار استفحال المشاكل الاجتماعية، التي قد تتحول إلى مصدر اصطدام بين الدولة والمجتمع. لذا وجَبَ

الاستفادة من السياق الإصلاحي الجديد، الذي ولجته بلادنا باعتماد دستور مُتقدم بكل المقتضيات، ينص عليها فيما يتعلق بالحقوق، والحكامة الجيدة، والمحاسبة، وتكافؤ الفرص، والإنصاف وغير ذلك؛ كل هذا يدفعنا إلى اعتماد اختيارات جديدة، بنفس بعث الأمل المستمر، وبالتالي فإن الجهد العمومي في حاجة إلى التجميع، وإلى الأدوات التي تجعله ينتج النجاعة والفعالية.

إن سياساتنا العمومية- التي ظلت لفترة طويلة قائمة على أساس تدبير مركزي مُفرط - قد أنتجت، إلى جانب التفاوتات الاجتماعية، تفاوتات مجالية، أدت إلى تنامي القلق الآتي من جهاتنا البعيدة، وهو ما جعلنا نثمن الإرادة المعبر عنها في تعزيز دور الجهات، ودعمها بالإمكانيات المالية اللازمة، كما عبر عن ذلك حزبنا في مناسبات عديدة. وبهذه المناسبة نُشدد على ضرورة تنمية التضامن المجالي، واستدراك العجز الاجتماعي في الهوامش، لأن الأمر، وكما سبق أن قلنا، يتعلق بالمشروع الديمقراطي لبلدنا ومستقبله، وبسياسة القرب، التي نُريدها منهجية تقف على الإكراهات في عين المكان، وتجد الحلول الملائمة لها. إن هذا التصور الذي نُدافع عنه، هو وحده الكفيل بالابتعاد عن سياسة الارتجال، التي كانت سائدة سابقا. ونكتفي بهذا التذكير، الذي نعتبره الهاجس الأساسي في بعث الأمل، والذي يتطلب من الجميع التوجه نحو تجويد الأداء، الذي يصب في نهاية المطاف الى تحسين أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية.

نحن إذا أمام محطة، ينبغي استغلالها لتعميق النقاش، حول الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا، كما أنها فرصة لمعرفة آفاق النمو الاقتصادي، والإكراهات المالية الموجودة والمحتملة، وتقدير السياق الاقتصادي الذي طرح فيه هذا المشروع المالي؛ ولذلك نقول إن موقِفنا بخصوص مضمون هذا المشروع، يقتضي الإحاطة بكل محاوره للبحث عن مدى استجابة التوجهات، والمشاريع التي يتضمنها مع حجم الانتظارات المجتمعية، ذات الطابع الملح والاستعجالي. فإلى جانب كل ما حمله المشروع من إيجابيات، نسجل عددا من الملاحظات، نتمنى أن يتم تجاوزها، من خلال العمل على سن تدابير اجرائية جريئة، تتوخى ترشيد الموارد، والنجاعة في تدبير المالية العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان نجاعة الأداء.

وينبني موقفنا من المشروع المالي، على تصورنا للمحاور التالية:

- مدى ملاءمة قانون المالية للبرنامج الحكومي.
- مدى تحقيق النجاعة في المالية العمومية،
- والتوازنات الماكرو اقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول: مدى ملائمة قانون المالية للبرنامج الحكومي

إن قانون المالية لا يعكس بدقة، توجهات البرنامج الحكومي، خصوصا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة. وبالتالي نؤكد أن تقوية الاقتصاد الوطني وتنافسيته، يمر بالأساس عبر المداخل الأساسية التالية:

المدخل الأول: تحسين مناخ الأعمال، من أجل تقوية وضع بلادنا على مستوى التنافسية الاقتصادية العربية والافريقية والعالمية، وأساسا من خلال الحد والقضاء على المظاهر السلبية، التي أصبحت معضلة حقيقية، وحاجزا أساسيا أمام الاستثمار المغربي والأجنبي على حد سواء، وبالأخص ظاهرة الرشوة.

المدخل الثاني: سياسة عمومية للتشغيل في صلب قانون المالية، إذ لاحظنا أن مشروع قانون المالية، يقتصر على خلق مناصب التوظيف في القطاع العمومي، في مقابل غياب كلي للتقديرات فيما يخص فرص الشغل المتوفرة بالقطاع الخاص، باعتباره يستفيد (بصفة عامة) من جملة التحفيزات، والاعفاءات الضريبية، والتسهيلات على مستوى الوعاء العقاري.

المدخل الثالث: الاصلاح الضريبي، إذ نسجل هنا تزايد التحملات الجبائية عوض تراجعها، الشيء الذي يؤثر سلبا على تنافسية المقاولات، لاسيما منها المتوسطة والصغيرة، ويمس في العمق القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفئات الهشة. لذا نعتبر أن الحل يَكمُن في العمل على توسيع الوعاء الضريبي وليس الضغط الضريبي، لأن توسيع الوعاء الضريبي يقتضي نهج سياسة جبائية تقوم على أساس التقليص من النفقات الجبائية ومحاربة الإعفاءات في المجالات غير الأساسية وتحقيق عدالة جبائية عبر تكريس مفهوم الإعفاء في خدمات العيش الكريم كالصحة والتعليم والسكن، والتي من شأنها خلق دينامية اقتصادية تقوم على أساس تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما الطبقة المتوسطة.

المدخل الرابع: حماية الاقتصاد الوطني وإدماج القطاع غير المهيكل وتحفيز المقاولة الصغرى، لأن مشروع قانون المالية لا يتضمن أية إجراءات ضريبية جديدة تحفيزية لصالح المقاولات الصغرى، وإدماج القطاع غير المهيكل، وذلك قصد تجاوز الاكراهات والمعيقات، التي تواجه هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني. إن حماية الاقتصاد الوطني، يتطلب تحقيق التوازن بين السوق الداخلية والخارجية، وتأهيل السوق الداخلية الوطنية عبر اقتراح آليات مبتكرة لاحتواء القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، وتحصينه من المنافسة التجارية الخارجية، لما لها من تأثير سلبي على ميزان الأداء، وإضعاف الرتبة الاقتصادية للمغرب على مستوى التبادلات التجارية.

لذلك نقترح دعم المصالح الجمركية للقيام بعملها، وحماية الصناعة الوطنية، عبر الرفع من رسوم الاستيراد للواردات، التي تضرب الاقتصاد والمنتوج الوطني.

وفي نفس السياق، فإن القانون المالي، ينبغي أيضا أن يعكس دفاعنا عن نموذج تنموي منصف ومتماسك، بتقوية السياسة العمومية الموجهة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قصد تطويره، ودعم نشاطه، ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: مدى تحقيق النجاعة في المالية العمومية ففي الوقت الذي كنا فيه ننتظر تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، لتحسين طريقة تقديم مشروع القانون المالي، ها نحن أمام مشروع قانون مالية يجسد الاستمرارية، ويعكس ما كانت عليه القوانين المالية السابقة، والتي تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات الحكومية خلال السنة. إن هذا الأسلوب يكرس النموذج التقليدي لتدبير المالية العمومية، والتنمية الاجتماعية، المبني على مقاربة تعتمد زيادة المداخيل من أجل تفعيل الاستثمار العمومي، وإنجاز الأوراش الكبرى، دون أية رؤية أفقية تستحضر سياسة اقتصادية واجتماعية وبيئية شمولية ومندمجة، على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري العمل على:

- تحسين الحكامة الجيدة في الإدارة العمومية، بما يتطلب من إصلاح لنظام الوظيفة العمومية وفق المقاربة الجديدة للتدبير العمومي، المرتكز على النتائج، عبر دعم إصلاح المالية العمومية.
- تطوير القانون التنظيمي للمالية ببرمجة مشاريع تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، بهدف خلق نموذج اقتصادي اجتماعي، يزاوج بين الدولة والقطاع الخاص، على أساس تدبير مجموعة من القطاعات، دون أن يلغي الأدوار الاجتماعية الكبرى للدولة الوطنية.
- استحضار البرامج والمهمات الحكومية، بمؤشرات واضحة وقابلة للقياس، وفق أفق زمني محدد سلفا.
- تقويم السياسات العمومية، إعمالا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

المحور الثالث: التوازنات الماكرو اقتصادية والاجتماعية

يمكن القول بأن الفرضيات التي طرحتها الحكومة في مشروعها، ترتكز على سيناريو التفاؤل، الذي يبديه مشروع القانون المالي، فيما يتعلق بنسبة النمو الاقتصادي المتوقعة سنة 2017، والتي تقدر بنسبة تتراوح ما بين 4,5 و5,5 %، وهي نسبة مُتفائلة بالنسبة للظرفية الاقتصادية الحالية.

لقد كان من المنطقي، بعد أن أسس القانون المالي توقعاته على فرضيات نعتبرها هشة، «تحرير المالية العمومية»، و «أسعار المحروقات على المستوى العالمي»، والحديث عن نسبة تضخم قد تصل إلى 1.7 %، وعجز في الميزانية يقدر بـ 3% من الناتج الداخلي الخام. نقول إن هذه الفرضيات هشة وغير واقعية، وتتجنب التوجه إلى الإشكالات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد المغربي، والتي أشرنا إليها سابقا.

لقد تجنبت الحكومة الحديث عن إصلاح نظام المقاصة، على النحو الذي يضمن استفادة الفئات المحتاجة، التي استحدث من أجلها هذا النظام، وعلى النحو الذي يخفف العبء عن الميزانية العمومية، ويعطي للتضامن والتكافل الاجتماعي معناه الحقيقي.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية المتبعة بخصوص تحرير الدرهم، فماذا عن تأثير تعويم الدرهم، الذي سيشرع في تنفيذه ابتداء من الشهر القادم؟ وما مدى تأثيره على ميزانية الدولة، خاصة خدمة الديون الخارجية، وعائدات الجمارك وأثرها على القدرة الشرائية للمواطن المغربي؟ كلها أسئلة تستدعي مقاربتها، وتستلزم الإجابة عنها لما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية، تمس في العمق العدالة والتماسك الاجتماعي، وتحيل إلى مزيد من الفوارق الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- بما أن هذه الميزانية قد شرع في تنفيذها بمرسوم، على الحكومة والقطاع الوصي أن يدرجا المعطيات بخصوص مستوى الإنفاق، ومستوى تحصيل المداخيل إلى حدود نهاية مارس 2017، حتى يتمكن النواب من معرفة مدى إمكانيات التعديل، وفي أي قطاعات وأبواب..

- استنفاذ دور ومهام النموذج التقليدي للدولة، في تدبير المالية العامة والتنمية الاجتماعية، المبني على مقاربة تعتمد زيادة المداخيل، من أجل تفعيل الاستثمار العمومي، وإنجاز الأوراش الكبرى.

- تتحدث الحكومة عن تحفيز المقاولة الصغرى، وإدماج القطاع غير الهيكل؛ والواقع لا نجد في المشروع إجراءات ضريبة جديدة في هذا الباب..

السيدات والسادة ...

إننا في الفريق الاشتراكي، وكما عبرنا عن ذلك خلال مناقشة البرنامج الحكومي، لا يُمكن إلا أن نكون بجانب أية تدابير يكون جوهرها حماية المقاولات المغربية بشكل يسمح، في نفس الوقت، بتوفير مداخيل إضافية ناتجة عن رفع نسبة الضريبة على

استيراد بعض المنتجات، التي تدخل في سياق حماية الإنتاج الوطني، وضخها في الخدمات الاجتماعية، اتي لا نُريدها خدمات جزئية أو ظرفية، ولكن حماية اجتماعية عادلة ومُنصفة.

إننا نعتبر أنفسنا جزءا من أغلبية حكومية، ينبغي أن يتسم عملها بالتضامن الحكومي، والمساندة البرلمانية، دون أن يُفقدنا حقنا في الدفاع عن التعديلات، التي نرى ضرورة إدخالها على مشروع القانون المالي، تجويدا لفلسفته العامة، وتفاعلا مع تطلعات الفئات الاجتماعية والمهنية، التي تنتظر من الحكومة الحالية.

وبناء على كل ما سبق، فإننا سنصوت لصالح مشروع القانون المالي.

الفريق الاشتراكي في الحفل التأبيني للمرحوم المناضل مصطفى شكيب بإقليم سطات

مداخلة الأستاذ شقران أمام

رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في المناقشة العامة
لمشروع قانون المالية رقم 68.17 برسم
السنة المالية 2018
الإطار السياسي العام

(الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الاربعاء 15 نونبر 2017)

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الاشتراكي، لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 68.17، للسنة المالية 2018.

المناقشة نرمي من خلالها، الوقوف عند مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، في علاقة بمشروع القانون من جهة، وارتباطا بالتحولات الهامة، التي تطبع كافة مناحي الحياة ببلادنا من جهة ثانية.

المناقشة نبسط، من خلالها، وجهة نظرنا بخصوص ما جاء به مشروع قانون المالية من إجراءات وإصلاحات، من باب مسؤوليتنا، باعتبارنا طرفا في الأغلبية الحكومية، ومن منطلق الوعي بواجب الانخراط المستمر، والمسؤول، في بناء الوطن، وتسريع وثيرة الإصلاح، وتحصين المكتسبات، وفتح أبواب الأمل مشرعة أمام المستقبل الجماعي لكافة المواطنات والمواطنين.

ونحن في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن مناقشة القانون المالي، ليس بالعملية التقنية، القائمة على الأرقام والإحصائيات والمناصب المالية؛ بل فرصة لمناقشة السياسات العمومية في مجال تدبير الاقتصاد الوطني، ومختلف القطاعات الحكومية، ومدى ملاءمتها مع البرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه، وخاصة مدى استجابته لانتظارات البلاد، وتطلعات المواطنات والمواطنين.

نعبر في البدء، عن ارتياحنا لعدد من الإجراءات والتدابير والاصلاحات الهامة، التي جاء بها مشروع قانون المالية، خاصة دعم القطاعات الاجتماعية، من تعليم وصحة وتشغيل، وتقليص الفوارق المجالية، نعتبرها أولوية أساسية ضمن أربع أولويات يرتكز عليها المشروع.

نعبر عن ارتياحنا لذلك من باب النضال المستمر من أجل مغرب الديمقراطية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، ومن منطلق مرجعيتنا، كحزب اشتراكي، لا يمكن إلا أن نضع النقط على حروف بعض المتغيرات والإكراهات، الواجب الانتباه إليها، ومحاولة تداركها في علاقة بعدد من الاختيارات، التي نرى أن آثارها قد تكون بعكس الإصلاح المراد منها. وهو ما سنتطرق إليه في الآتي من هذه المداخلة.

إن الحكومة، وهي تهدف من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2018، إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بنسبة 3,2 بالمائة، وتقليص عجز الميزانية إلى 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مؤسسة ذلك على فرضية تحدد توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوطان في 380 دولار أمريكي للطن.

والحكومة تهدف إلى ذلك، نعتبر بأنها تعاطت بعقلانية وموضوعية مع الإمكانات المرتبطة بالظرفية الوطنية والدولية، لولا أن المتغيرات الأخيرة على مستوى ما تشهده الساحة الدولية من توترات، خاصة بمنطقة الخليج والشرق الأوسط، من جهة، وتأخر سقوط الأمطار، من جهة ثانية، الأمر الذي نسأل الله عز وجل أن يكون مسألة وقت فقط. يجعلنا أمام واجب التفكير الجماعي، أغلبية ومعارضة، في سبل تمنيع بلادنا، وجعلها في منأى عن أي تأثر سلبي بأوضاع غير منتظرة، قد تطبع المرحلة المقبلة لا قدر الله.

لقد تجنبت بلادنا، في مناسبات عديدة، عددا من الهزات التي لم تسلم منها عدد من الدول، سواء منها الأزمة المالية العالمية، أو ما سمي بالربيع العربي وتبعاته على المنطقة، او غيرهما، بفضل الامكانات المحققة طيلة سنوات من النضال، وبفضل اختيارات مسؤولة طبعت بالخصوص العقدين الأخيرين من الزمن.

وكذلك بفضل لحمة وطنية هي عنوان لحكمة في التدبير والتعاطي المسؤول مع القضايا الكبرى للوطن، بالرغم من كافة الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية، التي لم تكن يوما حاجزا دون البلاد وسنة التغيير.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن التوجه العام لبلادنا، بخصوص تنويع الشركاء الاقتصاديين، سيكون بمثابة صمام أمان، يقينا من التقلبات التي قد تمس بعض الشركاء، فتنقص حدة التأثير السلبي.

كما أننا نُراهن على أن السياسة الملكية الرشيدة، لتعميق البُعد الإفريقي في مختلف علاقاتنا، لن يكون لها إلا الأثر الإيجابي على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية.

إن هذا الرهان، يفرض علينا العمل بكثافة، وملاءمة قوانيننا المالية مع هذا المستجد، الذي ينبغي أن تجعل منه الحكومة أحد الأولويات المُحفزة على تقوية قدرات كل القطاعات، التي نتعامل من خلالها مع الدول الإفريقية، وتجعل منها قاطرة لبروز قطاعات مهيكلة لاقتصادنا الوطني الداخلي.

إن السياق الدولي والإقليمي ، ينبغي ألا يحجب عنا أوضاعنا الداخلية ، وما تقتضيه من تعامل صارم ، مع كل المظاهر التي تُعيق تطور بلادنا ، وذلك بالتجاوب مع تطلعات مختلف الفئات، وخاصة منها الفئات الشعبية الهشة والضعيفة ، والقضاء على كل مظاهر الريع ، و محاربة كل مظاهر الفساد ، وإنجاز الإصلاحات الكبرى في المجالات الحيوية ، خاصة منها ورش إصلاح التعليم ، وتقوية قدرات الخدمات الصحية ، وتوفير الشغل والسكن اللائق ، وتقديم خدمات مرفقية جيدة، وتخليق الحياة العامة، إلى غير ذلك مما نعتبره أساسيا، لإعادة الثقة للمواطن المغربي في تدبير الشأن العام.

وارتباطا بالقانون التنظيمي للمالية، وما جاء به من مستجدات وإصلاحات هامة، فإن دورنا الرقابي المناط بنا، يمتد عمليا الى مراقبة أوجه صرف الأموال العمومية بمختلف القطاعات مراقبة بعدية، وهو ما نضعه نصب أعيننا كفريق اشتراكي، بضرورة تفعيلها بمنأى عن أي انتظارية مرتبطة بعمل المجلس الأعلى للحسابات، أو مفتشيات القطاعات الحكومية، وذلك من منطلق الوعي بتكامل عمل المؤسسات جميعها، لتفعيل مبدأ المسؤولية والمحاسبة، خدمة للمصلحة العليا للوطن.

إن تحصين خيار الاصلاح، يستمد أهميته من الوعي التام، بأن أحد أسس البناء الديمقراطي ببلادنا، يكمن في تفعيل القانون، ومراقبة أوجه صرف المال العام، واحترام دفاتر التحملات المتعلقة بالصفقات العمومية، حماية للمالية العمومية. وهو ما دفع بالفريق الاشتراكي بأن يتقدم بمقترحي قانون: الأول يهم إحداث هيئة قضايا الدولة، من أجل ترسيخ الحكامة القانونية الجيدة داخل المرافق العمومية، لوقايتها من المخاطر والاخطاء القانونية، التي عادة ما تكبد ميزانية الدولة الشيء الكثير، والثاني يقضي بمنع تعدد الأجور والتعويضات في الهيئات الترابية والمهنية المنتخبة، والمؤسسات الدستورية والادارية، ترشيدا للنفقات العمومية من جهة، وتخليقا للحياة السياسية في إطار الحكامة الجيدة من جهة ثانية.

إن الفريق الاشتراكي، يعي جيدا، أن رفع تحدي الاصلاح في كافة الجوانب المشار اليها سابقا، رهين بقدرة مؤسساتنا على الفعل المبني على الرؤية الإستراتيجية، والتخطيط

الجيد، والممارسة الاندماجية، التي لا تحول القطاعات الوزارية إلى وحدات منفصلة عن بعضها البعض، وكذا جعل الهدف الأسمى هو تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

نعتبر أنه لا يُمكن لبلادنا أن تُحقق التنمية الشاملة، دون عدالة مجالية، تحد من التفاوت بين مختلف الجهات، وعدالة اجتماعية، تُقلص الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك بربط المسؤولية بالمحاسبة، واعتماد سياسة متكاملة موجهة للشباب.

وسيبقى هذا الهدف الأسمى، شعارنا المركزي، الذي نتعامل من خلاله مع المبادرات الحكومية، ومنها مشروع قانون المالية الذي نُناقشه حاليا.

السيد الرئيس المحترم

إن قراءتنا لمشروع القانون المالي، تنطلق من مرجعيتنا باعتبارنا ديمقراطيين اشتراكيين حداثيين، و هي المرجعية التي تفرض علينا ، باعتبارنا أيضا أحد مكونات الأغلبية الحكومية، أن ندفع في اتجاه تقوية وتعميق البعد الاجتماعي، لما له من تأثير مباشر على المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، فنحن نعتبر أن هذا التوجه، هو الكفيل بمنح مصداقية أكبر لمختلف السياسات العمومية التي ننتهجها، دون أن يمنعنا ذلك ، من الاعتراف بالأفق المسدود الذي نسير إليه نتيجة النموذج التنموي غير المنتج ، والذي دعا صاحب الجلالة إلى إعادة النظر فيه.

إن النموذج التنموي الذي نبتغيه وننشده، لا يُمكن أن يكون إلا نموذجا تنمويا، مُدمجا لمختلف الفئات الاجتماعية في صيرورة الاقتصاد الوطني، دون إقصاء أو تهميش، ولا يُمكن أن يكون إلا نموذجا موزعا بشكل عادل على مختلف جهات المملكة، ومُنتجا لمناصب الشغل، وموفرا لحماية اجتماعية عادلة، موزعة حسب احتياجات الفئات المعنية. ولنا في تجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تدبير الشأن الحكومي، انطلاقا من حكومة التناوب بقيادة أخونا الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي، مرتكزات صلبة شكلت أرضية لإصلاحات بنيوية لا تزال مستمرة إلى اليوم. كما شكل برنامجنا الانتخابي في هذا الصدد، ربطا بين ما تحقق، وما يجب الاسراع بالقيام به ارتباطا بالتفكير في المشروع التنموي المناسب لمغرب اليوم والغد.

ولعل أحد أسس هذا النموذج التنموي البديل، هو تحمل المسؤولية في مجال تشخيص الاختلالات، التي تُعيق تطور اقتصادنا رغم الأوراش الكبرى المفتوحة، وعلى رأسها ورش الإصلاح السياسي، الذي يستلزم أولا قبل كل شيء، توفر الإرادة السياسية الحقيقية، القادرة على استثمار وتعبئة كل الفئات الاجتماعية، من خلال إنصاف الفئات المتضررة، والهشة، ومجموعة من ممارسي المهن والحرف المختلفة ، حتى نقطع الطريق على أي توجه نحو زرع اليأس ، وتعميم التشاؤم ، وبروز التطرف.

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن مجموعة واسعة من التدابير المالية المزمع اعتمادها، تنسجم بشكل كبير مع تصور الفريق الاشتراكي، لذلك لا يُمكن إلا أن نُدافع عنها، مستحضرين في نفس الوقت، أن أية سياسة لا يصل تأثيرها الإيجابي إلى الفئات المتضررة، تعود سلبا على أداء الأغلبية الحكومية.

وبقدر ما نُثمن التوجه العام لمشروع القانون المالي، بقدر ما يلزمنا الإدلاء ببعض الملاحظات التي نعتبرها جوهرية، تمس صميم السياسات العمومية التي تنتهجها الحكومة، ونُعتبر نحن - فرق الأغلبية الحكومية بالمجلس - مسؤولين عنها أيضا.

إننا نحن - الفريق الاشتراكي- نعتبر أن ما يلزم الوقوف عنده، انطلاقا من مرجعيتنا، هو الانطلاق من عنصرين أساسيين:

1- النموذج التنموي المُنتج والمُدمج لمختلف الفئات الاجتماعية، ومختلف الجهات، في صيرورة الإنتاج، باعتبار أن النموذج الحالي، لم يعد قادرا على تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بالرغم من الاستثمارات العمومية الكبيرة.

إنه نموذج لا يستجيب لانتظارات الشعب المغربي، وحقوقه في خدمات اجتماعية تليق به، بل يُؤدي إلى المزيد من الفوارق الاجتماعية، ويُوسع من هامش الفقر.

2- الرعاية الاجتماعية المتكاملة، العادلة والمنصفة، وهي الرعاية التي كنا دائما، وسنبقى مدافعين عنها. إننا نريد تطبيق رعاية اجتماعية قائمة على الحقوق الأساسية للمواطن في التعليم، والصحة، والشغل، والسكن اللائق.

لذا، فإن كل السياسات العمومية ينبغي أن تصب في هذا الاتجاه، ويجب أن يعكس القانون المالي ذلك.

ينبغي العمل كذلك، على وضع سياسات تجعل شرائح واسعة داخل المجتمع، تستفيد من الأوراش الكبرى التي تعرفها البلاد، وذلك بالعمل على دمج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني المنظم.

يجب أيضا التعاطي مع واقع جديد هو أن بلادنا تعرف اقتصادا عصريا، قائما على وسائل التدبير الحديثة، إلى جانب قطاعات استراتيجية، لا تزال تعتمد على العوامل الطبيعية والمناخ أساسا؛ بكثير من التفكير والإبداع.

الفلاحة بحكم أهميتها في النشاط الاقتصادي الوطني، رهينة بالتساقطات المطرية، وبشكل لا يُمكن معه إلا أن يبقى اقتصادنا غير مخطط له بشكل أفضل، وهو ما يفرض علينا الرفع من نسبة مساهمة العناصر غير المرتبطة بالفلاحة في الاقتصاد الوطني،

ونفس الأمر ينطبق على قطاع السياحة، الذي يبقى رهينا بعوامل لا نتحكم في جزء كبير منها، بالشكل الذي يجب أن ينعكس إيجابا على كافة الشرائح الاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن التوجه العام الذي يتحكم في مشروع القانون المالي، وفق التقارير المرفقة به، طابعه «الاجتماعي»، إلا أن ذلك، لا يمنع من الاعتراف بضرورة توحيد فهمنا للطابع الاجتماعي.

فالبعد الاجتماعي، لا يعني تضخيم ميزانية قطاع معين (التعليم والصحة مثلا)، ولكنه يعني مدى استفادة الفئات الضعيفة من السياسة العمومية لهذه القطاعات.

وبنفس المنطق، نقول إن الحديث عن تطبيق «الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي» مسألة في غاية الأهمية، ونتساءل عن دورنا نحن – البرلمانيين – في مناقشة هذه الاستراتيجية ، والاطلاع على تفاصيلها، وتحديد مسار الإصلاح المتعلق بهذا الورش بكل مسؤولية وطنية، كما أننا، في الفريق الاشتراكي، نراهن كثيرا على أن مستقبل المغرب قائم على السياسات التي سنبلورها للشباب، باعتباره الشريحة الأوسع في المجتمع المغربي، فلا يُمكن أن نبقى دون استراتيجية بقدر طموح هذا الشباب، وحقه في بناء دولته بالانخراط في كل المجالات ذات الصلة باهتماماته (تعليم، صحة، شغل، رياضة، ...)، وبالتالي نعتبر أن أية استراتيجية ستكون قطاعية، سيكون مآلها الفشل، إذ يلزم اعتماد الالتقائية، والمنهجية الموحدة حتى يتم تحقيق النجاعة المطلوبة.

إن هذا الورش ينبغي أن يكون فرصة لبلورة سياسة موجهة للشباب، قائمة على أساس محاربة اليأس والإحباط، والاهتمام الأكبر بمجال الطفولة، التي تُعتبر ركيزة شباب الغد.

في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن إعداد القوانين المالية، يقتضي إعادة النظر في طريقة تقديم الأرقام والإحصائيات، خاصة تلك المتضمنة في التقارير المرفقة بمشروع القانون المالي. إن السياسة المالية الناجحة، تقتضي التوفر على قاعدة معطيات حقيقية، لفهم

الوضع الاجتماعي بصورة أفضل وأوضح. فالأرقام التي يتم تقديمها تبقى أرقاما مجردة، ولا معنى لها إذا لم تكن تعكس الواقع الحقيقي.

لا يُمكننا أن نفهم جيدا كيفية الاستفادة من مختلف آليات الدعم الاجتماعي، لأن الأرقام لا تُبين ذلك ما دام أنه يتم تقديمها بطريقة منفصلة عن بعضها البعض، ومرتبة حسب المجالات، بينما قد يتعلق الأمر بنفس الأشخاص الذين يستفيدون من كل المجالات، وهو ما يُؤدي إلى تضخيم عدد المستفيدين، والحال أن الأمر يتعلق بحالات مكررة، وهي نفسها المستفيدة من كل مجال أو آلية للدعم الاجتماعي.

إن مشروع القانون المالي، ينبغي أن يكون أيضا فرصة للتغلب على مختلف العوائق، من قبيل إدماج المرأة، وعوائق إصلاح الإدارة، والنظام الجبائي، وآليات التمويل، والنظام البنكي، ووضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخاصة العوائق التي تقف في وجه توفير الشغل، فنحن في انتظار «المخطط الوطني للنهوض بالشغل» الذي لا نريده مخططا قطاعيا، ينضم إلى باقي المخططات القطاعية، بل نريده ورشا جامعا، ومندمجا بين كل القطاعات الحكومية حتى يُحقق الغاية المرجوة منه.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية، بالرغم من نفحته الاجتماعية، وبالرغم من المجهود المبذول في جوانب متعددة، وفي قطاعات مختلفة، يقدم بعض الإجابات فقط لواقع اجتماعي واقتصادي بنقائص كثيرة، وانتظارات شعبية وفئوية كبيرة. لكننا واعون، بأن إرادة النهوض الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا قائمة، وقاطرة الإصلاح تشق طريقها، بالرغم من عدد من العقبات والصعوبات الذاتية والموضوعية.

إننا واعون بأن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس.

وإننا أيضا واعون بأن الأساس صلب، والدعامات الاساسية لمغرب الغد، لا يمكن أن تتجسد إلا بواسطة تعليم وتربية جيدين، وفي سلم اجتماعي دائم، وفي مغرب الحق والقانون.

إننا، في الفريق الاشتراكي، إذ نحيي تجاوب الحكومة مع عدد من التعديلات الهامة التي تقدمنا بها رفقة باقي فرق الاغلبية، خاصة ما يتعلق ببعض الاجراءات ذات العلاقة بالقدرة الشرائية للمواطنين.

سنصوت لصالح الميزانية كتحصيل حاصل لما تطرقنا إليه أعلاه، فإننا لا بد أن نؤكد على أن الإصلاح، أي إصلاح لا يمكن أن ينجح، إلا بتحمل كل فرد داخل المجتمع مسؤوليته كاملة، كل من موقعه وإمكانياته.

ونجـدد بالمناسـبة تحيـة الشـكر والاحـترام لقواتنـا المسـلحة الملكيـة المغربيـة، وقـوات الـدرك الملـكي، والامـن الوطنـي، والقـوات المسـاعدة، والوقايـة المدنيـة، السـاهرين عـلى أمـن واسـتقرار البـلاد، بـكل مسـؤولية ويقظـة ...

وسـنناضل مـن أجـل تعميـم الحقـوق بـين كافـة شرائـح المجتمـع، ونؤمـن بـضرورة تحمـل الواجبـات بنفـس القـدر، كل مـن موقعـه بطبيعـة الحـال.

لقاء الفريق الاشتراكي مع بعض الممثلين والسينمائيين

مداخلة السيد النائب رشيد البهول

في مناقشة الميزانيات الفرعية
التي تدخل في اختصاص لجنة القطاعات الاجتماعية
برسم السنة المالية 8102

(الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الجمعة 17 يونيو 2018)

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي، أن أتناول الكلمة، لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية.

نثمن التوجه الحكومي في تفعيل الاستراتيجيات والبرامج، بغاية ترسيخ حكامة إصلاحية، للارتقاء بالخدمات الاجتماعية، للمساهمة في تطوير البناء الديمقراطي التنموي ببلادنا.

أيها السادة والسيدات،

نعتبر، في الفريق الاشتراكي، أن رهان تفعيل الديمقراطية في الجانب الاجتماعي، يقتضي إقرار سياسة اقتصادية واجتماعية ناجعة، بإعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية من خلال الاستثمار في العنصر البشري، وتحسين أوضاعه وذلك، بجعل المنظومة التربوية والتكوينية قاطرة للتنمية والتطور المجتمعي المستدام، من خلال:

- تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، تحقيقا لمطلب الإصلاح المجتمعي للمدرسة المغربية وأدوارها الجديدة، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج القانون الإطار، لتوفير الضمانات القانونية والمادية لأجرأته.

- توفير تكوين مهني بعرض موسع ومتنوع، وبقدرة استيعابية تساهم في تقوية النسيج الاقتصادي، ورفع منسوب التشغيل لدى فئات الشباب، وتشجيع المقاولة.

- التأكيد على دور التعليم العالي والبحث العلمي، في عمليات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي -الفكري، ونسجل بهذا الصدد، المجهود المبذول على مستوى العرض الجامعي، والدعم الاجتماعي الموجه للطلبة. إن محدودية القدرة الاستيعابية

للجامعة، وضعف الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي، يطرح علينا مسالة التوزيع العادل للخريطة الجامعية، وربط استقلاليتها بتطوير حكامتها وإصلاح نموذجها البيداغوجي، وإعادة الاعتبار للشهادات والتكوينات الجامعية، مع

التأكيد على الارتقاء بالموارد البشرية العاملة في قطاع التربية والتكوين بكل أصنافها.

السيدات والسادة؛

نؤكد، في الفريق الاشتراكي، على ضرورة تقوية التغطية الصحية الاساسية، والأجرأة الفعلية لحق الجميع في ولوجها، وذلك من خلال:

- اعتماد مقاربة شمولية، تروم إعادة بناء المنظومة الوطنية للصحة، على قاعدة مبدأي الإنصاف والصحة للجميع.
- الاستفادة من وسائل الوقاية والتطبيب والعلاج.
- إعادة النظر في الخريطة الصحية وعقلنتها، والعمل على التوزيع العادل للموارد الصحية، بما يستجيب لمبدأ العدالة المجالية، ويحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص.
- توفير الموارد البشرية وتأهيلها، وإخراج المجلس الأعلى للصحة إلى حيز الوجود باعتباره آلية دستورية استشارية.

الاشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة:

بالرغم من المجهودات المبذولة، للعناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، وفقا لمقتضيات الدستور، إلا أن الأمر لازال يستدعي إعادة تأهيل هذه الفئة، قصد ضمان إدماجها في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعها بالحقوق والحريات المعترف بها.

التشغيل:

يمثل التشغيل مدخلا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمعالجة معضلة البطالة، التي لا زالت تعد من أبرز المشاكل المجتمعية ببلادنا، وعليه فإننا ندعو، في الفريق، إلى:

- بلورة سياسة شمولية مندمجة، بتدابير استعجالية تروم تقليص البطالة في أفق سنة 2021.
- تشغيل هذه الفئة النشيطة، وتشجيع مبادراتها في إنشاء المقاولات، وبالتالي إشراكها في التنمية.
- تشجيع مختلف صيغ التشغيل الذاتي، ووضع إطار قانوني جديد لتحفيزه ودعمه.

قطاع الشباب

السيادات والسادة؛

نعتبر، في الفريق الاشتراكي، أن الشباب يشكل فئة اجتماعية وازنة، وفاعلة في بناء المجتمع وتحقيق تنميته. لذا نؤكد على:

- تفعيل المقتضيات الدستورية، المتعلقة بالشباب وفق مقاربة تشاركية ومندمجة (إخراج المجلس الاستشاري للشباب) إلى الوجود بما يخدم فعليا قضايا الشباب.
- نهج سياسات عمومية لتأهيل وإدماج الشباب في سيرورة التنمية والتشغيل.

بالنسبة لقضايا المرأة:

شكلت قضايا النهوض بأوضاع النساء جزءا لا يتجزأ من المشروع المجتمعي الشامل ببلادنا، والذي توج بدستور 2011، وخاصة الفصل 19، الذي نص على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق. وعليه، نؤكد على:

- التفعيل الايجابي للمقتضيات الدستورية والقانونية، وحظر كافة أشكال التمييز ضد النساء، ودعم مشاركتهن في مختلف المجالات المجتمعية.
- توسيع تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي والاقتصادي.

مداخلة السيد النائب نبيل صبري

في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل

في اختصاص لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة برسم السنة المالية 2018

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

يوم الجمعة 17 نونبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية و البنيات الأساسية، و لجنة القطاعات الانتاجية برسم السنة المالية 2018 .

تعتبر مناقشة مشروع قانون المالية بالجلسة العامة، فرصة سنوية لتقييم السياسات العمومية المتبعة ببلادنا، من خلال تتبع نسبة تنزيل التزامات الحكومة بالبرنامج الحكومي، والمرتبط أساسا بورش الجهوية المتقدمة، والذي يجعلنا اليوم مدعوين إلى بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي، والناجع لهذا التحول التاريخي، كما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم أمس للمشاركين في المنتدى البرلماني الثاني حول الجهات، والتي ستشكل بدون شك منعطفا بارزا في مقاربة تنموية، وانطلاقة خلاقة لإعمال والتنزيل السليم للجهوية الموسعة، بما يخدم الصالح العام على العموم والقضية الوطنية خصوصا.

وفي هذا الإطار يتعين على الحكومة أن تدرك حجم هذه التحديات، وتضمن انخراط كل المؤسسات في النموذج التنموي الجديد، من أجل إنصاف الجماعات والأقاليم المهمشة، وفك العزلة عن الوسط القروي والمناطق الجبلية، وإقرار العدالة الاجتماعية.

وهنا نسجل، بكل ارتياح، الدينامية الكبيرة التي تعرفها هذه القطاعات الحيوية، سواء من حيث تنزيل أوراش الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، أو من حيث إطلاق الإصلاحات المهيكلة، تفعيلا لما ورد في البرنامج الحكومي.

أما فيما يتعلق بالعدالة المجالية، والتي تعتبر مدخلا رئيسيا لكل تنمية مستدامة، فإنه أصبح لزاما علينا تفعيل صندوق التضامن بين الجهات، وصندوق التنمية القروية، باعتبارهما آلية ضرورية لتنزيل ورش الجهوية الموسعة، بإشراك الفاعل المحلي بالجهات والجماعات الترابية، في اختيار البرامج والمشاريع، وتنزيلها بما يتماشى مع احتياجاتها، مراعاة للفوارق المجالية.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نثمن نتائج مخطط التسريع الصناعي، الذي فتح آفاقا جديدة ببلادنا في التوجه الصناعي، وخلق فرص شغل تقدر ب 500.000 منصب شغل. لكن، تبقى المقاربة المجالية غائبة في هذا المخطط ،حين تم تقييم التغطية الترابية، التي ركزت على المناطق الجالبة للاستثمار (لشريط الساحلي نموذجا)، مما يستدعي إعادة النظر في توزيع هذه الاستثمارات و المشاريع، بخلق تحفيزات ضريبية، لدعم المستثمر وتشجيعه على الاستثمار في المناطق، التي يرتكز اقتصادها على قطاعات السياحة والفلاحة، والصناعة التقليدية، والصيد البحري، غيرها من الأنشطة التي تبقى محدودة من حيث خلق فرص الشغل، والنهوض بأوضاع الساكنة، على اعتبار أن السياحة في هذه المناطق - بالرغم من مؤهلاتها الطبيعية - عرفت تراجعا كبيرا، من حيث المردودية، واستقطاب السياح، مما جعل تثمين وتسويق منتوج الصناعة التقليدية المحلي، يعرف تراجعا، نتج عنه ضعف في مستوى خلق فرص الشغل لشريحة كبيرة من سكان تلك المناطق.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

لقد لمسنا، في الفريق الاشتراكي خلال مناقشتنا للميزانيات الفرعية باللجان النيابية، المجهودات الحكومية، المتمثلة في مواصلة تنفيذ سياسة الأوراش الكبرى، والتي تبلورت في المخطط الوطني لشبكة الطرق السيارة، وأجرأته في أفق 2030، وبلورته وتطويره، باعتباره قيمة مضافة عالية، تمكن من ربط الأقطاب الاقتصادية الجهوية للمملكة فيما بينها، كما هو الشأن بالنسبة لإحداث الطريق السيارة الرابطة بين جهة بني ملال – خنيفرة، و جهة فاس-مكناس، التي لازالت تشكل مطلبا ملحا لتيسير الربط بينها، باعتبارها القلب النابض للاقتصاد الوطني،

وننوه أيضا بمجهودات الحكومة، وبرامجها في مجال الصيانة للحفاظ على الرصيد الطرقي، والسلامة الطرقية، ومضاعفة الجهود لفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية.

نطلب من الحكومة الاهتمام بالنقل المزدوج، وتسريع وثيرة إصلاحه. ولا يفوتنا أن ننوه بالإنجازات المهمة والكبرى لبلادنا، على مستوى البنيات التحتية للموانئ وتطويرها، كميناء طنجة المتوسطي الذي أصبح قطبا دوليا، ومشروع ميناء الداخلة الأطلسي الذي أدى إلى تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية المينائية، وربط بلادنا قاريا وبحريا مع شركائها الدوليين والإقليميين.

لا ننسى التنويه بالمجهودات المبذولة، على مستوى تطوير البنيات التحتية للسكك الحديدية، لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نثمن عاليا التعاقد بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، الهادف إلى تحديث شبكة السكك الحديدية ومشروع القطار فائق السرعة؛ وفي هذا الإطار ندعو إلى تحسين الخدمات أكثر.

وبخصوص المجال الطاقي، فالمغرب أضحى، بفضل مشاريعه الطموحة في مجال الطاقة الشمسية والريحية، نموذجا مثاليا في مجال الطاقة المتجددة والبيئة.

السيد الرئيس

إننا اليوم، نعيش وفرة لا يستهان بها من المخططات التنموية، التي تستهدف النهوض بأوضاع الساكنة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فالمخطط الأخضر الذي استمر لسنوات طويلة، وحقق نجاحات لا يمكن إنكارها، إلا أنه لم يستطع الحد من الفوارق الاجتماعية، المترتبة عن مشاكل التسويق، والتثمين للمنتوجات الفلاحية، وانخراط كل الفئات في الاستفادة من الدعم، والإمكانيات التي يوفرها هذا المخطط. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى مشكل ندرة المياه، الذي أصبحنا نعيشه اليوم في جل المناطق المغربية، في ظل التقلبات المناخية الناتجة عن قلة التساقطات المطرية، مما يستدعي إيجاد بدائل وحلول لندرة المياه.

لا بد أن نثمن المجهودات، التي تقوم بها الحكومة في قطاع التجهيز والنقل، الذي تتزايد أهميته بتزايد حركة التمدن والتوسع العمراني، وارتفاع عدد السكان والتحولات الاجتماعية، وحاجيات المواطنين، وما يترتب عن ذلك من ضرورة تيسير عملية النقل والتنقل، وتوفير البنيات التحتية الضرورية، وتوزيعها بشكل عادل.

وفي هذا الإطار، وانطلاقا من قناعاتنا المعبر عنها في أكثر من مناسبة، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نؤكد من جديد أن العدالة المجالية في توزيع المشاريع على كل الجهات، هي المدخل الأساسي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور، وأن التوزيع العادل للبرامج على كل الأقاليم، هو الكفيل بضمان التنمية المستدامة، الأمر الذي يستدعي إعطاء العناية اللازمة للجهات، و المناطق المهمشة خاصة بالعالم القروي

و المناطق الجبلية، من أجل فك العزلة عنها، بتقوية وتعزيز البنيات التحيّة، وفتح المسالك الطرقية، وقنوات الربط مع البوادي و المداشر، بما يحقق شروط الاستجابة للحاجيات الضرورية للساكنة، و ربطها بالمراكز الحضرية، و بشبكة طرقية قوية، تمكن هذه الساكنة من الولوج للخدمات الصحية و التعليمية وغيرها ....

السيد الرئيس

إن النقل في العالم القروي سواء النقل الجماعي للأشخاص، أو نقل البضائع ، لا يستجيب، في العديد من المناطق و الجهات، لأدنى شروط الراحة و السلامة، و لا يصون كرامة ساكنة البوادي و القرى و المناطق الجبلية، مما يصعب من تنقلات المواطنين، ويكرس العزلة على هذه المناطق، و يعيق دمجها في النسيج السوسيو اقتصادي للبلاد.

إلى جانب ما سبق فإننا، في الفريق الاشتراكي، نود أن نتقاسم معكم بعض الملاحظات فيما يتعلق بالنقل الجوي، والسككي و البحري .

قطاع النقل الجوي

- لا بد أن نشيد بالدور الذي تلعبه كل من مديرية الملاحة الجوية، أو مديرية النقل الجوي في سلامة الطيران المدني، وتطوير القدرات التقنية للقطاع، وفي التفتيش والمراقبة.

لذا نرى ضرورة:

- إنشاء وإحداث خطوط جديدة، تتماشى جنبا إلى جنب مع مخططات تسويق العرض المغربي، وتواكب الحاجيات المختلفة للاقتصاد الوطني، خاصة مطلب ساكنة الجهة الشرقية والمناطق الحدودية، بإحداث خط جوي مباشر يربط بين وجدة ووهران.

- توسيع الاستثمارات، وضرورة تقوية وتحسين جودة الأسطول الجوي الوطني، بشكل يجعله قادر على المنافسة.

النقل البحري

لا شك أن الموانئ تلعب دورا كبيرا في نقل المسافرين، وتحريك عجلة الرواج التجاري و الاقتصادي، والصيد البحري بكافة أنواعه.وبالرغم من أن المغرب في السنوات الأخيرة، أنجز منشآت بحرية، منها ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد إنجازا ذا طابع دولي ، إلا أنه لا بد من بذل مجهودات كبيرة، لإعادة تأهيل بعض الموانئ القديمة وتطوير تجهيزاتها، بما يساير التطور المتسارع الذي يعرفه هذا القطاع ، و حتى تلعب كل

الموانئ المغربية الدور المنوط بها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق مناصب شغل جديدة ، مع المحافظة على البيئة وسلامة الملاحة البحرية.

بالإضافة الى ذلك يجب تقوية الأسطول البحري المغربي، الذي لا يتوفر إلا على ثلاث بواخ، لراهنيته ومساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية و السياحية ، و ما يطرحه مشكل الترخيص للشركات الأجنبية، لسد الخصاص خاصة عند مراحل عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

النقل السككي

إن النقل السككي لا يقل أهمية عن أنواع النقل الأخرى ، حيث أن هذا القطاع يعد شريانا حيويا ، لما يوفره من سلامة وراحة للمسافرين، فضلا عن مساهمته في الحركة الاقتصادية والتجارية الداخلية، إلا أنه لم يحض بالاهتمام الكافي من حيث الزيادة في عدد القطارات، وتوسيع شبكة السكك الحديدية عبر ربوع المملكة، وخصوصا صوب المناطق الجنوبية منها..

شكرا للجميع

والسلام عليكم ورحمة اله تعالى وبركاته

الفريق الاشتراكي في شخص رئيس الفريق والسيدة النائبة مينة الطالبي،
يستقبل أعضاء من الفريق الوطني للدراجات

مداخلة السيدة النائبة مينة الطالبي

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

في مناقشة مشروع قانون رقم 76.15

يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الثلاثاء 6 فبراير 2018

السيد الرئيس المحترم،

السيدات و السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة النواب المحترمون.

يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي، في هذه اللحظة التاريخية، التي تشهد على تحول نوعين في المسار الحقوقي ببلادنا، ونحن نناقش مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان رقم 76.15، الذي يتطلب منا في البداية استحضار السياق الذي تم فيه إحداثه.

الأمر لا يتعلق بمجرد مؤسسة دستورية، بل يتعداه إلى كونه آلية لوضع المغرب في سكة اللاعودة إلى «سنوات الرصاص»، والقطع النهائي مع كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، التي طبعت مرحلة هامة من تاريخ المغرب.

إن معالجة مخلفات هذه السنوات، كان له الأثر الواسع في تصالح البلاد مع تاريخها، وتطوير البناء الديمقراطي.

وقد كان - للعهد الجديد، ولحكومة التناوب التوافقي، التي قادها أخونا الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي- شرف مواكبة هذا الملف، عن طريق هيئة التحكيم المستقلة للتعويض، والتي مهدت للمبادرة الملكية السامية، والقاضية بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، لمعالجته بصفة جذرية.

وبالموازاة مع ذلك، فإن تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اعتبرت آنذاك تمهيدية ومتواضعة، بالنظر لدوره الاستشاري من جهة، ولعدم استقلاليته من جهة أخرى، فكان من اللازم أن يدخل المغرب مرحلة نوعية جديدة، بهدف ترسيخ،

وتكريس المكتسبات الحقوقية، التي تم تحقيقها بفضل التجربة الرائدة لهيئة الإنصاف والمصالحة، والتي أصبحت تعد نموذجا يُحتذى به في التجارب المقارنة.

وتبعا لذلك، فإننا نعتبر أن تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، جاء في سياق ترصيد هذه المكتسبات الحقوقية، والعمل على تطويرها وتحصينها، وأصبح من الطبيعي جدا أننا ، في الفريق الاشتراكي، ندافع عن هذه المؤسسة باعتبارها مسألة مبدئية، منصهرة في اختياراتنا ومبادئنا، أدينا بخصوصها تضحيات جسام، مما يفرض علينا مواصلة النضال في الواجهة الحقوقية، والعمل على تطوير هذه المؤسسة في اتجاه المزيد من ترسيخ الحقوق والحريات ببلادنا.

وقد شكل دستور2011 محطة مفصلية في جعلها مؤسسة دستورية ضمن هيآت الحكامة، إلى جانب كل من مؤسسة الوسيط، و هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، تحت عنوان «مؤسسات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها».

لذا، نعتبر أن هذا المعطى الجديد، يمثل حافزا آخر، للدفع بهذه المؤسسة إلى القيام بأدوارها الحاسمة في الارتقاء بثقافة حقوق الإنسان وحماية الحقوق، والنهوض بها ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان المتعارف عليها دوليا، بحكم توفرها على كل المعايير الدولية اللازمة في المجال.

وعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، السيد وزير الدولة، فإننا، في الفريق الاشتراكي، دعمنا كل المقتضيات التي تسير في اتجاه المحافظة لهذه المؤسسة على مكانتها، ووضعها الاعتباري المتميز في مجال الحماية، والنهوض بحقوق الانسان ببلادنا، ولما هو منتظر منها وطنيا ودوليا، سواء قدمت هذه المقتضيات من قبل الحكومة، أو من قبل الفرق والمجموعة النيابية المشكلة للأغلبية.

وعلى رأس هذه المقتضيات، تم إحداث داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان الأليات الوطنية الثلاث.

هذه الآليات التي شكلت قيمة مضافة للنضال الحكومي ببلادنا، وإضافة نوعية لمجال اشتغال المجلس على مستوى الحماية والنهوض بحقوق الانسان، مما سيعزز أدواره ووظائفه.

وفي الختام لابد من التذكير بأننا، في الفريق الاشتراكي، تقدمنا بمجموعة مهمة من التعديلات، أدمجت مع تعديلات الأغلبية، في إطار تجويد النص وتحصين هذه المؤسسة، وكان النقاش داخل اللجنة حادا أحيانا، بين الحكومة وبعض فرق من الأغلبية، وإن مجموعة من التعديلات استجابت لها الحكومة ورفضت البعض.

ولكن على العموم لا يمكن إلا أن نصوت على هذا المشروع، الذي كنا نصبو إلى الرقي به إلى أبعد مدى.

والسلام علكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقاء رئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام، والسيدة النائبة فتيحة سداس والسيدة النائبة السعدية بنسهلي، مع رئيس التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية والوفد المرافق له

مداخلة السيدة النائبة ابتسام مراس

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

في مناقشة مشروع قانون رقم 65.05

المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

الجلسة التشريعية التي عقدها مجلس النواب

يوم الثلاثاء 27 مارس 2018

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

إن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، وهو يناقش مشروع القانون 65.05 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، يستحضر في البداية، الإطارَ العام الذي ينطلق منه لمناقشة أي نص تشريعي، والمتمثل في مدى المكاسب والآثار الإيجابية التي سيعود بها على المستوى الاجتماعي. فنحن، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن مشروعنا المجتمعي قائم أساسا على إقامة نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة، والمنصفة؛ وطبعا فإن ذلك لا يُمكن أن يتحقق إلا من خلال الرؤيا الواضحة، والتخطيط الجيد، والتنفيذ الأفقي، الذي لا يعزل القضايا الاجتماعية في قطاع أو إدارة معينة، أو حتى في نص تشريعي أو تنظيمي، بل من خلال نظام، يضع الأسس لسياسة عمومية، شمولية، التقائية، مندمجة، ومتكاملة.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر أي مجهود يتم القيام به، لا يُمكن أن يتلقى منا كل الدعم في حدود الإضافات النوعية، التي سيُحققها على الصعيد الاجتماعي، كما أننا نعتبر أن جوهر التدخل الحكومي بهذا الخصوص، ينبغي أن يتجسد في شكل نصوص وبرامج، تخلق الآليات اللازمة للتنفيذ. ولذلك، فإن قراءتنا لمشروع القانون المعروض للتداول والتصويت، ستتم انطلاقا من التشخيص الذي قامت به الوزارة المعنية سنة 2013، على مستوى عَدَد مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وانتشارها الجغرافي، ومستوى الخدمات التي تُقدمها، والفئات التي تستفيد من ذلك.

لقد تبين لنا بالفعل، أن هناك صعوبات عديدة ينبغي العمل جماعة على تجاوُزها، لما فيه خير المستفيدات والمستفيدين، والذين ليسوا إلا مواطنات ومواطنين، من حقهم

العيش في مجتمع يُحقق أهداف دستور 2011، المتمثلة أساسا في «مجتمع متضامن»، يتمتع فيه الجميع بالأمن، والحرية، والكرامة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، مجتمع يُحقق ويتلاءم مع التوجه العام لكل الثوابت، التي نص عليها الدستور من دين إسلامي، ومَلَكية اجتماعية، ووحدة وطنية، ومعاهدات واتفاقيات دولية، ومبادئ الثقافة والحضارة الإنسانية، وهي كلها ثوابت تُؤكد الحاجة إلى سياسة اجتماعية عادلة.

إن مبدأ العدالة والإنصاف الذي نُدافع عنه، ليس عمليةً كميةً جامدة، بل يعتبر مفهوما نوعيا، يُراعي حاجيات كل فئة اجتماعية، ويُوفر لها ما تحتاجه وفق ظروفها الخاصة. وطبيعي، بالنسبة لنا، أن الفئات الأكثر هشاشة، هي التي تستحق العناية الأوسع، ولا نعتبر أن هناك أي تحيز أو تمييز لصالحها، بل واجب وطني من جهتنا، وحق من حقوق هذه الفئات من جهة أخرى.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيدات والسادة؛

إننا - في الفريق الاشتراكي، من خلال الإطار العام الذي نسترشد به، في تعاملنا مع مشاريع القوانين - نقول أن مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، ليس نصا عاديا يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسات قائمة، ولكنه نص يُؤسس لسياسة اجتماعية، تسير في اتجاه تجسيد التزامات الدولة، والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية في توفير الحماية الاجتماعية، التي نص عليها الفصل 31 من دستور 2011 والتزامات السلطات العمومية، الواردة في الفصل 34، والمتمثلة في وضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص، والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها:

- معالجة الأوضاع الهشة والوقاية منها لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال، والأشخاص المسنين.
- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

لذا، فإن تحقيق هذه الغايات، يتطلب بالضرورة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، لترتقي إلى مستوى مقتضيات الدستور، وذلك من خلال توسيع الخدمات المُقَدمة وتجويدها.

ومن هذه الزاوية، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن مشروع القانون يحقق الكثير من هذه الأهداف، ويُشكل أرضية صلبة لتجاوز الصعوبات القائمة، ونخص بالذكر من ذلك، مسألة التحديد الوارد في المادة الثالثة بخصوص تحديد أنواع المؤسسات، والفئة التي تتكفل بها، والتحديد الوارد بالمادة الخامسة بخصوص لائحة خدمات التكفل، والفرع الثاني المتعلق بأجهزة التدبير، وخاصة الطريقة التي تم بها إعمال المبدأ الدستوري، القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك من خلال كل المقتضيات الواردة بمشروع القانون، والهادفة إلى دعم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وأعمال المراقبة والتفتيش.

وفي نفس الاتجاه، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن المراهنة على جمعيات المجتمع المدني مسألة في غاية الأهمية، باعتبارها شريكا استراتيجيا، لا غنى عنه في أية سياسة اجتماعية، وإن كانت هذه الجمعيات في حاجة للمزيد من الدعم المالي من جهة، والمتابعة عند تنفيذ برامجها بغية، تقييمها وتقويم عملها، والوقوف على احتياجاتها في التدبير والتكوين من جهة أخرى.

إن تسجيلنا للعديد من الإيجابيات، التي جاء بها مشروع القانون، لا يمنع من القول إنه في حاجة إلى نصوص ومؤسسات قوية، تقوم إلى جانبه،إذ وجب تعديل وتحيين النصوص المؤطرة لمؤسسات العمل الاجتماعي، وخاصة النص، المتعلق بمؤسسة التعاون الوطني، ونعتبر أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي، يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات، ذات الصلة بهذا المجال العمل الاجتماعي، حتى لا تبقى مُوزعة بين هيئات مُتعددة، تُقَدم فقط خدمات محددة. إننا مع مؤسسة واحدة قوية بميزانيتها، ومواردها البشرية، تجمع شتات مؤسسات التعاون الوطني، والإنعاش الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية.

وهكذا، ستَّصبح عملية تدخل الدولة قوية وواضحة، ما دام أن عملية التجميع في إطار واحد، تُطبق عليه نفس المقتضيات التشريعية والتنظيمية، وتُسَهل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم، وبالتالي يُصبح هذا القطب، هو المخاطَب الوحيد، خاصة مع المؤسسات والبرامج ذات الطابع الاجتماعي الأخرى، من ضمان اجتماعي، وتغطية صحية إجبارية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيدات والسادة؛

إن التعامل الإيجابي للفريق الاشتراكي، مع مشروع القانون، ناتج كذلك من اعتباره لبنة إيجابية، سيكون لها الأثر الطيب على مسلسل السياسة العمومية الاجتماعية للحكومة، سواء انطلاقا من قناعاتنا الخاصة، أو من التزامنا ضمن الأغلبية الحكومية، التي نعتبر أنه علينا واجب الدفاع عن البرنامج الحكومي، الذي صادقنا عليه، والذي يتضمن محورا خاصا بتقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية، يشمل إشارة صريحة إلى اعتماد، وتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومواصلة تأهيلها، مع التزامات نحو الأسرة والطفولة، والأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة.

لذا، فإن الفريق الاشتراكي، استنادا إلى كل الحيثيات السابقة، لا يُمكنه إلا أن يكون في الصف المؤيد لمشروع القانون، و يُصوت عليه بالإيجاب، داعيا في نفس الوقت إلى الإسراع بإصدار النصوص اللازمة لتطبيق هذا القانون، سواء تعلق الأمر بالنصوص التنظيمية، أو دفتر التحملات المتعلق بالشروط العامة، أو دفاتر التحملات المتعلقة بالشروط الخاصة.

والسلام عليكم.

من أشغال اجتماع لجنة البنيات الأساسية

مداخلة السيد النائب محمد احويط

في مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول
«التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية»

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

إن الفريق الاشتراكي، وهو يناقش اليوم موضوع «مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني، في فك العزلة عن العالم القروي والجبلي بالمغرب»، يستحضر في البداية مُعطيَيْن أساسيين:

المعطى الأول، يتمثل في أهمية التذكير بالمنطلقات التي سنُناقش من خلالها هذا التقرير. فالفريق الاشتراكي، يعتبر أن هذه المناقشة فرصة لاستحضار التراكمات الإيجابية، التي كانت من ورائها حكومة التناوب التوافقي، و التي كان لحزبنا شرف قيادتها، وأعطت دينامية نوعية لقطاع إعداد التراب الوطني، الذي ظل لفترة طويلة خارج اهتمامات السلطات العمومية.

لقد شكل الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، خلال سنة 2000، محطة مفصلية، في إيجاد أرضية صالحة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال الاستراتيجيات، التي تم التأسيس لها بالميثاق الوطني لإعداد التراب الصادر سنة 2001.

لقد شكل، ولا يزال، الآلية الرئيسية للسياسة الالتقائية والاندماجية، لمختلف السياسات العمومية، بحيث أصبحت الوسيلة الوحيدة الناجعة لتنسيق السياسات العمومية.

إن تنسيق مختلف التدخلات والأعمال، التي يقوم بها كل الفاعلين، هي الأسلوب الأمثل للقطع مع السياسات القطاعية المنفصلة التي أدت إلى الوضعية الحالية.

وفي هذا الصدد، احتلت المجالات القروية والجبلية، مكانة خاصة ضمن الميثاق الوطني لإعداد التراب، وذلك من خلال إيلائها المكانة التي تستحقها، باعتبارها المجالات الأكثر تضررا من السياسات العمومية، وخاصة بالنسبة لفك العزلة. فكيف يُمكننا الحديث عن تنمية وإنعاش العالم القروي والجبلي، إذا لم نُحقق نتائج إيجابية على مستوى فك

العزلة بوسائل عديدة، أهمها الطرق والمسالك، باعتبارها الأساس الذي يُسهل عملية الاندماج، ويجعل الساكنة تُحس بالالتحام، والتضامن الترابي والمجالي.

فإذا كانت الإحصائيات، تُشير إلى أن الساكنة القروية تُشكل % 40 من ساكنة المغرب، و لم نتمكن من فك العزلة عنها، فإن ذلك سيجعلنا في وضعية يتم من خلالها استغلال 60 % من الطاقات فقط ، علما بأنه، إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعية المرأة والتهميش الذي يطالها، ستنخفض النسبة إلى النصف أي 30 %.

وفي نفس الاتجاه، وتطبيقا للمبادئ التوجيهية للميثاق الوطني، ساهمت مبادرات حزبنا في إصدار التصميم الوطني لإعداد التراب، سنة 2003، والذي اعتبر بدوره، أن فك العزلة منطلق أساسي، والعُصب التي يتم من خلالها الولوج لمختلف الخدمات المرفقية، فلا يُمكن الوصول للمدرسة أو المستشفى لتلقي الخدمات التعليمية أو الصحية أو غيرها، إلا عبر هذه البنيات التحتية الأساسية. كما أن التصميم الوطني، عند تحديده للمجالات التي تُعتبر حيوية بطبيعتها، ووضع ضمنها «الجَبَل» الذي لا يُعتبر مجالا طبيعيا أو ديمغرافيا فقط، ولكن أساسا خزانا للمياه التي تُغذي الفلاحة المغربية، فلا يُمكن إذن إلا أن تلقى المناطق الجبلية الاهتمام اللازم لاحتياجات ساكنتها، بدلا من الإهمال الذي طالها نتيجة العزلة وضعف التجهيزات والمرافق.

إننا، في الفريق الاشتراكي، ونحن نستحضر هذا المعطى، الذي كان نتيجة حوارمُجتمعي شامل، ساهمت فيه كل القوى الحية بالبلاد، نعتبر أنه أصبح يُشكل منتوجا وطنيا، يحق لبلادنا أن تفتخر به، ونعتبر أن الفرصة مواتية، لتحضير النصوص القانونية اللازمة لتأطير هذا المجال.

أما المعطى الثاني، فيتمثل في ضرورة استحضار المعطى الجغرافي، الذي جعل من «الجبال» في بلادنا، مكونا جغرافيا أساسيا إلى جانب المكون المتوسطي، والأطلسي، والصحراوي. فكل سياسة عمومية، ينبغي أن تُراعي أن السلاسل الجبلية هي المحور الذي يُطل على كل المجالات الطبيعية الأخرى. فالسلاسل الجبلية التي تخترق المغرب، تشكل المجال المفتوح على الفضاء المتوسطي شمالا، و المجال المفتوح على الفضاء الأطلسي غربا، والصحراوي جنوبا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

إن هذا المعطى، يمنح مشروعية أكيدة لموضوع فك العزلة، بل يجعل من معالجة هذا الجانب حلا لملف التنمية القروية بأكمله. ومن هذه المنطلقات، نعتبر، في الفريق

الاشـتراكي، أن معالجـة مجموعـة العمـل الموضوعاتيـة لموضـوع «مسـاهمة البرنامـج الوطنـي للطـرق القرويـة الثـاني في فـك العزلـة عـن المجـال القـروي والجبـلي بالمغـرب»، فرصـة سـانحة للوقـوف عـلى مسلسـل وضـع هـذا البرنامـج الوطنـي، وتنفيـذه، وتقييمـه.

لـذا؛ فـإن مسـاهمتنا كانـت إيجابيـة، احترامـا للمرتكـزات التـي انطلقنـا منهـا، وللالتزامـات الناتجـة عـن مسـاهماتنا في وضـع البرنامـج الحكومـي، والمصادقـة عليـه. فنحـن ملتزمـون بالسـير عـلى نهـج الوفـاء لالتزاماتنـا داخـل الأغلبيـة الحكوميـة.

إلا أن التوجـه، لا يمنـع الفريـق الاشـتراكي، انطلاقـا مـن مرجعياتـه الحزبيـة، ومـن منظـوره الخـاص والمتميـز حـول منظومـة التنميـة الاجتماعيـة، القائمـة عـلى أسـاس التوزيـع العـادل، والمنصـف للخدمـات والمرافـق العموميـة، سـواء تعلـق الأمـر بالعدالـة الاجتماعيـة أو بالعدالـة المجاليـة، أن يُركـز عـلى ضرورة وضـع السياسـة العموميـة، بخصـوص الطـرق القرويـة، و اذي ينبغـي أن يكـون ضمـن اسـتراتيجية تحسـين مسـتوى الاسـتقطاب في المجـالات القرويـة والجبليـة، التـي لا يُمكـن أن تتـم إلا مـن خـلال تقويـة البنيـات والتجهيـزات التحتيـة.

فكيـف سـنتمكن مـن الرفـع مـن التنافسـية الاقتصاديـة بالعـالم القـروي والجبـلي، إذا لم نُوفـر الـشروط اللازمـة لاسـتقطاب الاسـتثمارات؟

إن طرحنـا لهـذا التسـاؤل، نابـع مـن بعـض ملاحظاتنـا، التـي تهـم طريقـة وضـع المعايـير لبرمجـة وتوطـين الطـرق؛ فـلا يُمكـن أن تكـون المعايـير ذات بُعـد اقتصـادي ومـالي فحسـب، وإنمـا ذات بُعـد اجتماعـي تقتضيـه العدالـة المجاليـة التـي نُؤمـن بهـا؛

لذلـك، فإننـا نُؤكـد عـلى التوصيـات الـواردة بهـذا الخصـوص، وسـنُدافع عـن برنامـج اسـتعجالي يُغطـي الحاجيـات الآنيـة لسـاكنة المناطـق المعزولـة، أو تلـك التـي يتـم الولـوج إليهـا بصعوبـة، كـما أننـا سنسـير في اتجـاه العمـل عـلى تحـدي الصعوبـات التـي تُسـمى «تقنيـة»، لأنـه لا يُمكـن أن نـترك المواطنـات والمواطنـين رهينـة هـذه الصعوبـات، مـا دام أن تلبيـة احتياجاتهـم الأوليـة هـي مـن واجـب أجهـزة الدولـة عـلى المجتمـع.

وبنفـس المنطـق، فإننـا، في الفريـق الاشـتراكي، لا نُسـاير كل المعايـير التـي تـم اعتمادهـا لدراسـة، وتقييـم الوقْـع السوسـيو اقتصـادي للبرنامـج. فرغـم أهميـة أثـره عـلى مسـتوى النقـل بالعـالم القـروي، وعـلى الواقـع الاقتصـادي المحـلي، ورغـم مـا قـد يعـود بـه ذلـك مـن نفـع عـلى السـاكنة بصفـة عامـة، فـإن الوقـع الأسـاسي والرئيـسي، يبقـى بالنسـبة لنـا هـو مـدى تأثـيره عـلى شروط ، وأنمـاط عيـش السـاكنة القرويـة، فالإنسـان هـو محـور الاهتـمام، وينبغـي أن يتـم التقييـم أساسـا عـلى هـذا المعيـار.

كما أننا نُسجل، بخصوص ديمومة ودوام المشاريع الطرقية المنجزة في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، أن مسألة التمييز بين الطرق المصنفة، والطرق غير المصنفة، لاينبغي أن يُشكل عائقا أمام الصيانة اللازمة لمجموع هذه الطرق، إذ لا يُمكن أن نُلقي بمسؤولية صيانة الطرق غير المصنفة على الجماعات ذات الطبيعة القروية، التي لا تمتلك الإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك، مما يتطلب إنجاز استراتيجية وطنية لصيانة الطرق غير المصنفة، ارتكازا على ما تُشكله تكلفة عدم الصيانة من عبء كبير، يصل أحيانا إلى نفس درجة إنشاء طرق جديدة، مع الاستفادة من خبرات و تجارب الدول النامية الأخرى.

وفي نفس السياق، ينبغي أن نعمل جماعة، لإيجاد حلول ملائمة لبعض جوانب القصور في الحكامة المتبعة، الناتجة عن تعدد المتدخلين سواء على مستوى التدبير، أو على مستوى التمويل؛ ولنا في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، مرجع من أجل تجاوز الصعوبات، وتقويم بعض الاختلالات سواء فيما يتعلق بالحكامة، أو إنجاز المشاريع وتدبيرها.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

السيدات والسادة ...

إن ملاحظاتنا، نابعة من طموحنا لتوفير أوسع الخدمات المرفقية لساكنة المناطق القروية، والجبلية، والتي لا يُمكن أن تتحقق إلا بتوفر شرط فك العزلة، الذي نعتبره مفتاحا، أي منطلقا ديناميكيا وفعالا، لأنه سوف لن يعود بالنفع على هذه المناطق لوحدها، بل سيفتح أفاقا أخرى لحركية اقتصادية واجتماعية، في علاقة هذه المجالات مع الفضاءات الجغرافية التي تُطل عليها، وفي علاقة الساكنة بمحيطها، لأن الطرق بالضرورة تجر وراءها الخدمات المرفقية الأخرى، وتُقلص من الهجرة القروية.

إن هذا الطموح الإيجابي، هو الأساس الذي نستند عليه لدعم مضامين التقرير الموضوع للمناقشة، دون أن يمنع ذلك، من دعوة كل الفاعلين والمتدخلين في مجال وضع وتنفيذ، ومتابعة التوصيات الواردة به، لتوسيع المقاربة التشاركية حوله، ووضع معايير للتقييم تتمحور حول الإنسان أساسا.

لذا؛ فإن الفريق الاشتراكي، يُثمن ما ورد بالتقرير، ويدعو إلى تكثيف الجهود لوضع برنامج وطني جديد، يُراعي كل الملاحظات التي تم الإدلاء بها، والتي لن تكون إلا إضافة نوعية للسياسة العمومية للحكومة في مجال فك العزلة.

والسلام عليكم

استقبال السيد النائب محمد الملاحي والسيد النائب سعيد بعزيز لطلبة ماستر القانون المعمق، ماستر المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وماستر المالية العامة المعمقة بكلية الحقوق بسطات

مداخلة السيد النائب عبد الفتاح أهل المكي

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

في مناقشة مشروع القانون المتعلق بتعويض إجمالي

لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

ولذوي حقوقهم

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

يوم الثلاثاء 24 يوليوز 2018

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، لمناقشة مشروع القانون 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534، والمخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين، وأعضاء جيش التحرير، ولذوي حقوقهم.

نستحضر في البداية، التضحيات الجسام، التي قدمها الشعب المغربي بمختلف بفئاته، للدفاع عن استقلالية وطنه، وما خلفه ذلك من آثار، سواء على مستوى أعضاء المقاومة وجيش التحرير، أو على مستوى عائلاتهم، وذوي الحقوق.

إن الفريق الاشتراكي، يعتبر أن الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع، هو اهتمام بتاريخ المغرب الحديث، وهو تراث مُشترك لكل المغاربة، ينبغي العمل جماعة على المحافظة عليه من زوايا مُتعددة، من بينها، توفير شروط العيش الكريم لأعضاء المقاومة، وجيش التحرير وعائلاتهم.

وتبعا لذلك، فإننا قد تعاملنا بإيجابية، مع مشروع القانون المعروض للتصويت، خلال مرحلة مناقشته باللجنة، باعتبار أن الأمر يتعلق في آخر المطاف بتخويل منحة للتعويض الإجمالي، تم تحديد مبلغها الشهري بالنسبة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وبالنسبة لذوي حقوق الشهداء، وفق شروط مُحددة.

إن هذا التعامل الإيجابي، نابع من إيماننا بالأبعاد الاجتماعية لأية سياسة عمومية، واستعدادنا للدفاع عنها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمؤازرة ذوي الدخل المحدود لأية فئة اجتماعية، فبالأحرى المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير، لنضمن لهم على الأقل دخلا قارا ومنتظما، ومبنيا على قاعدة الحد الأدنى الضروري المضمون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة .

إن تعاملنا الإيجابي مع مشروع القانون، نابع أيضا مما يفرضه علينا، باعتبارنا نواب للأمة، واجب خلق انسجام بين النصوص التشريعية؛ فمصادقتنا على تعديل القانون المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، ودخوله الفصل 31 حيز التنفيذ، سيحرم الفئة التي يقل مبلغ الحد الأدنى لمعاشها عن 1500 درهم في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2018، من حق الاستفادة من منحة التعويض الإجمالي، رغم حالة العوز والاحتياج، التي يعانون منها جراء ضيق ومحدودية مداخيلهم، وصعوبة تحملهم الأعباء اليومية، وكذا ظروفهم المادية والاجتماعية القائمة، ومن ضمنهم شريحة واسعة من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

ولا يفوتنا هنا الحديث عن المقاومين، وعائلاتهم بالأقاليم الجنوبية، فهم الشريحة الأكثر تضررا وإهمالا،من بين شرائح المجتمع ،باستثناء بعض الاعانات المحتشمة، التي تقدمها المندوبية السامية من حين لآخر، والتي لا تتعدى مصاريف الدفن بالنسبة للمتوفين في حدود 4000 درهم، أو الاعانات المباشرة، والتي تقدر ب 1000 درهم. أما تقاعد ما تبقى من هذه الفئة، فهو في مجمله لا يتعدى حوالي ألف درهم. إذ نسجل هذا النوع من الحيف بعدم توفير معاشات حقيقية، قادرة على تغطية متطلبات الحياة الكريمة لهاته الفئة بأقاليمنا الصحراوية.

وعلى هذا الأساس، فإنه أصبح من الضروري رفع سقف الدخل، المخول على أساسه منحة التعويض الإجمالي المحدد في مشروع القانون، ليصبح بذلك أساس تقدير الحالة الاجتماعية للمنتمين لأسرة المقاومة، وجيش التحرير المستحقين له؛ ونحن، في الفريق الاشتراكي، لا يُمكن إلا أن نكون بجانب هذه التسوية، التي ستحفظ لهذه الأسرة كرامتها، وحقها في العيش الكريم.

ولذلك، فإن الفريق الاشتراكي، سيُصوت لصالح مشروع القانون، وكله أمل في أن يكون مشروع القانون لبنة أخرى، تضاف للتدابير الاجتماعية التي اعتمدتها الحكومة.

والسلام عليكم

مداخلة السيد النائب محمد الملاحي

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل
في اختصاص لجنة العدل ولجنة الخارجية
ولجنة الداخلية برسم السنة المالية 2019

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الجمعة 16 نونبر 2018

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي، لمناقشة القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل، ولجنة الخارجية، و لجنة الداخلية.

لا بد من التأكيد في البداية على تثميننا، ودعمنا للمبادرة الملكية، التي دعا من خلالها جلالة الملك إلى « حوار مباشر وصريح « مع الجزائر، واقترح جلالته إحداث آلية سياسية مشتركة، للحوار والتشاور من أجل تجاوز «الخلافات الظرفية « التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين؛ كما نسجل بكل اعتزاز تفاعل، وتجاوب المجتمع الدولي مع المبادرة الملكية السامية.

إن مناقشة مشروع القانون المالي لهذه السنة، يأتي في سياق خاص، مرتبط أساسا بتجديد دعوة جلالة الملك من هذا المجلس الموقر، لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، وبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، بما يجعله قادرا على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، والحد من الفوارق بين الفئات، ومن التفاوتات المجالية، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار فإننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن فتح ورش اللاتمركز الإداري، يشكل أحد أهم مداخل إصلاح أعطاب النموذج التنموي الحالي، باعتباره منطلقا لترسيخ نظام الجهوية المتقدمة، وتقوية مؤسسة الجهة، وبناء علاقات جديدة بين إدارات الدولة والمرتفقين، ولتسخير الإدارة لخدمة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، في الاستفادة من الخدمات العمومية، آملين من الحكومة أن تعجل بإخراج مشروع ميثاق المرافق العمومية، إلى حيز الوجود، وتنزيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

إن تحسين علاقة الادارة بالمواطن، التي تعتبر من أهم مداخل الاصلاح المنشود، يقتضي - إلى جانب المجهودات المبذولة لتحسين فضاءات ومرافق الادارات العمومية، وما تم إنجازه في إطار بلورة رؤية مشتركة حول تحسين «جودة الاستقبال»، وإصدار دليل مرجعي محدد لهذه الغاية - التعجيل بملاءمة، وتحسين جودة كل التشريعات الوطنية ذات الصلة، وترسيخ الحكامة الجيدة، ومواصلة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على» ربط المسؤولية بالمحاسبة.»

وفي نفس السياق، ننوه كذلك بمبادرة قطاع الوظيفة العمومية، بإصدار قرار وزاري، يحدد شروط وإجراءات، وبرامج تنظيم المباريات الموحدة للتوظيف، ضمن الهيئات المشتركة بين الوزارات، الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وارتباطا بموضوع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، إننا، في الفريق الاشتراكي، ننوه ببرنامج محافظتي، الذي أطلقته الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، و الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، بهدف تمكين مغاربة العالم من تتبع ممتلكاتهم، داخل أرض الوطن عن بعد، وبالتوجه الاجتماعي المحض لهذا القطاع الحكومي، الذي خصص 415 مليون درهم للمجتمع المدني، والندوات، والتكوين لفائدة مغاربة العالم.

ونسجل بارتياح كبير الإبداعات، الرامية إلى إعادة الثقة لمغاربة العالم، من أجل الاستثمار بالمغرب، عبر إطلاق الجهة 31 المعنوية، لاطلاعهم على الإمكانيات، والمؤهلات المتوفرة، والدعم الممكن للاستفادة منه، وتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، وتأسيس إطار بينهم لضمان تواصلهم، ودعم الدبلوماسية الاقتصادية، وتمثيل المغرب ببلدان الإقامة.

إن استكمال إصلاح منظومة العدل ببلادنا يعتبرالحجر الأساس، لتكريس الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، الذي تحقق سنة 2017، وترسيخ دولة الحق والقانون، وإقرار العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والحقوقية، والسياسية. وهذايقتضي المراجعة الشاملة للقوانين ذات الصلة، عوض المراجعات الجزئية، والتعجيل بإحالة مشاريع القوانين، المتعلقة على وجه الخصوص، بالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية، الذي أحيل على الأمانة العامة للحكومة، شهر دجنبر من سنة 2017.

بالإضافة إلى ما سبق، نعتبر أن تنزيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة القضاء، يتطلب تعزيز حكامة الإدارة القضائية، وتحديثها، بما يضمن انفتاحها على المواطنات والمواطنين. ولا شك، إن التسريع بإحداث المحكمة الرقمية، وتوفير الإعلام القانوني والقضائي للمرتفقين، سيعزز الثقة في القضاء من جهة، وسيسهل من عملية الولوج للقضاء من جهة أخرى.

و في نفس السياق، و إن كنا، في الفريق الاشتراكي، نثمن المجهودات المبذولة لتحسين جودة القوانين، فإننا نشدد على ضرورة تحديث التشريعات، وفق ما أقرته الوثيقة الدستورية،تحقيقا لملاءمة النصوص التشريعية، مع التزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي.

السيد الرئيس،

لقد حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في نسختيها الأولى والثانية، نتائج مهمة في مجال محاربة الفقر، والهشاشة، والإقصاء الاجتماعي.

و المطلوب اليوم - وبعد إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، ليس فقط تكريس وترصيد هذه المكتسبات وصيانتها - تظافر جهود كل المتدخلين، من أجل إعطاء نفس جديد لهذه المبادرة النبيلة في بعدها التنموي، عن طريق إطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل، والزيادة في الاعتمادات المخصصة للمشاريع، والبرامج التي تستهدف بشكل خاص ساكنة العالم القروي، والمناطق الجبلية، و إعطاء الأولوية لبرامج التأهيل الترابي للمناطق المعزولة، وصعبة الولوج.

السيدات والسادة،

لا بد أن نشيد بحكامة الدبلوماسية المغربية، برئاسة صاحب الجلالة، في الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، كما نثمن الجهود المبذولة، والتطور الإيجابي، الذي عرفه ملف قضيتنا الوطنية، بعد أن كرس القرار الأخير - بشأن قضية الصحراء المغربية، بشكل صريح ومباشر، ولأول مرة - دور الجزائر باعتباره طرفا رئيسيا في هذا النزاع المفتعل، الذي عمر قرابة نصف قرن من الزمن ومقترح "الحكم الذاتي"، الذي تطرحه المملكة، وجهود بلادنا، التي وصفها القرار بأنها تتسم بالجدية والمصداقية للمضي، قدما لتسوية هذا الملف، مرحبا بالدور الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة وطنية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان. ونسجل بكل اعتزاز التعاطي الإيجابي والفعال، مع ملف الصيد البحري، بما يخدم المصالح الوطنية في التشبث بالوحدة الترابية.

وأخيرا ننوه، من هذا المنبر، بمجهودات قواتنا المسلحة الملكية، والدرك، والأمن، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، والعاملين بالمصالح المدنية في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة السيد النائب سعيد بعزيز

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

في مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير

وتتميم القانون رقم 39.89

المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

يوم الثلاثاء 11 دجنبر 2018

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

لي شرف كبير أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة بداية، أن عملية تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص أو ما يسمى بالخوصصة، وإن كانت قد تمت دسترتها لأول مرة بموجب دستور المملكة للسنة 2011، إلا أنه يعود أصلها إلى الخطاب الملكي، للملك المغفور له الحسن الثاني، خلال افتتاح الدورة الربيعية لمجلس النواب يوم 80 أبريل 1988، وهو الخطاب المدرج في ديباجة القانون رقم 39.89 المؤذن بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 الصادر في 51 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990)، كما أن أول عملية للخوصصة قد تمت خلال شهر فبراير 1993، والمتعلقة تحديدا بتفويت شركة مشتقات السكر (SREDOS).

ويأتي مشروع القانون الذي نناقشه اليوم، في الرتبة العاشرة، من حيث عدد القوانين التي أدخلت تعديلات على القانون الأصل، دون احتساب ثلاثة قوانين قطاعية أخرى.

وإننا، في الفريق الاشتراكي - كما عبرنا على ذلك أثناء مناقشة هذا المشروع في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية - نؤكد على توخي الحيطة والحذر في تحويل منشآت اقتصادية ذات حيوية، والتي ترتبط خدماتها بشكل مباشر بالمواطنات والمواطنين، وذلك عبر إنجاز دراسات لقياس حجم الخدمة العمومية التي تؤديها، وكذا التي تكون عائداتها المالية ايجابية على خزينة الدولة. وفي هذا الصدد نؤكد فيما يتعلق بشركة

استغلال المحطة الحرارية لتهدارت، على تضمين دفتر التحملات إجراءات، لا تضع الدولة في مآزق، كما وقع في الجرف الأصفر، حيث إنها اليوم، أصبحت ملزمة بالتعامل مع هذه الأخيرة وبأسعار تفضيلية.

أما فيما يتعلق بتفويت فندق المامونية، فإننا في الفريق الاشتراكي، سبق أن أكدنا على أن كل المؤسسات التي يمكن أن تكون عرضة لسوء التسيير والتدبير، نتيجة غياب الحكامة، وتفشي الفساد، يجب تأهيلها وتحويلها إلى القطاع الخاص، ويتعلق الأمر تحديدا بالوحدات الفندقية، شريطة الحفاظ على الموروث الثقافي والعمراني لهذه المعلمة التاريخية، عبر التنصيص في دفتر التحملات، المتعلق بتفويتها على ضرورة حماية المقومات الثقافية والعمرانية لهذه المنشأة، وضمان حقوق الشغيلة التي توجد بها وفق ما يكلفه القانون، وهذا هو مطلبنا الأساسي.

وهنا السيد الوزير المحترم، يحق لنا التساؤل خاصة أنكم قلتم أن إخراج القرض العقاري والسياحي، ونحن معكم في هذا التوجه، سببه الوحيد هو كونه تابعا لصندوق الايداع والتدبير، وفي هذه الحالة تحتفظ هذه المؤسسة بأموالها، مما يستوجب عدم تحويله، وفي نفس السياق نجد أن نفس المؤسسة أي صندوق الايداع والتدبير تمتلك نسبة 15% في فندق المامونية، فكيف سيتم التعامل مع هذه الوضعية؟

ولذلكم، السيد الوزير المحترم، طالبنا بالتريث في إخراج فندق أسماء، وفندق ابن تومرت من هذه المنظومة، بحجة أن الدولة لا تحول للقطاع الخاص إلا المؤسسات والشركات الناجحة، وإن الوحدتين حاليا في وضعية صعبة، بسبب مشاكل متعددة، جعلتهما في مرحلة تصفية العقار، وتوفير التعويضات المالية للشغيلة، آملين أن يتم تأهيلهما وعرضهما للتحويل، بدل الإبقاء على هذه الوضعية والتي ستؤدي لا محال إلى إغلاقهما وبالتالي التخريب والتلاشي، لنصبح فيما بعد أمام مبان آهلة للسقوط، وآنذاك سيكون عقارهما موضوع مضاربات وتفويتات بأثمان غير مقبولة. وفي نفس السياق توقفنا عند وضعية شركة مركب النسيج بفاس (FETOC)، التي كانت شركة رائدة في حي سيدي ابراهيم بفاس، من حيث المردودية الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية، حيث كانت تشغل أفواجا كبيرة، إلا أن التأخر في تدخل الحكومة من أجل تأهيلها، أو تحويلها إلى القطاع الخاص، ساهم بشكل كبير في إغلاقها وتحويلها إلى خراب، الشيء الذي سيجعلنا مستقبلا أمام قطعة أرضية فقط في ملك الدولة الخاص، وليست شركة بكل مقوماتها، لذا كان يتعين على الحكومة فتح المجال أمام المستثمرين بدل التراجع عن تحويل طبيعتها.

إن المؤسسات والشركات المقبلة على الإفلاس، وغير المنتجة، والتي تعرف عجزا لأسباب مختلفة أبرزها سوء التسيير، لا يجب أن نتعامل معها باللامبالاة والتراجع، عبر إخراجها من سياق المنشآت العامة المحتمل تحويلها إلى القطاع الخاص، بل يجب إصلاحها وتأهيلها، حتى لا تضيع ميزانية الدولة في عائداتها.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نتفهم توجه الحكومة، الرامي إلى تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، بهدف توفير مداخيل الخوصصة، المنصوص عليها في مشروع قانون السنة المالية 2019، والمقدرة بـ 10 مليار درهم، لتوزع مناصفة بين ميزانية الدولة، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلكم قررنا، في الفريق الاشتراكي، التصويت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام علكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة السيدة النائبة السعدية بنسهلي

في مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات

برسم سنتي 2016 و2017

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

يوم الأربعاء 12 دجنبر 2018

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والساد ة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة النواب المحترمون ،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي، في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 2017و، والذي قدم بشأنه السيد الرئيس الأول للمجلس عرضا أمام أنظار البرلمان، يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2018، بناء على مقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور.

إن مساعدة المجلس الأعلى للحسابات للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، التي يستند فيها على مهامه المرتبطة بتدعيم، وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، يستهدف أساسا نجاعة وفعالية أداء البرلمان، أثناء قيام بأدواره التشريعية في مجال التصويت على القوانين، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، وتسهيل مأموريته في ذلك، بهدف ترسيخ حكامة جيدة، خاصة أن الأمر يتعلق بمؤسسة دستورية، تحتضن في تشكيلتها خبراء متخصصين، الأمر الذي يجعلها قادرة على إصدار وجهة نظرها العميقة والمحايدة في اتجاه ايجابي.

ولعل تفعيل مبدأ التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية، من شأنه أن يساهم في إرساء البناء الديمقراطي والتنموي ببلادنا، عبر الوقاية القبلية من خلال التوصيات والمقترحات، وكذا الاطلاع على اجتهادات هذه المؤسسة، وقراراتها في قضايا مختلفة، ثم المعالجة البعدية للاختلالات، عبر إصدار ملاحظات وتوجيهات، وأحيانا قرارات تأديبية، وإحالات على النيابة العامة قصد المتابعة.

إلا أن التعاون والتكامل، وتسهيل مامورية البرمان في أداء دوره الرقابي، لن يؤدي إ لى نتائج إيجابية، إلا بوعي الحكومة بأهمية العامل الزمني في التدخل، لتنفيذ التوصيات الصادرة، سواء عن اللجان البرلمانية وفي مقدمتها لجنة مراقبة المالية العامة والمهام

الاستطلاعية، أو عن مؤسسات الحكامة عامة، والمجلس الأعلى للحسابات خاصة، من أجل تصحيح الاختلالات المسجلة في مجالات مختلفة، والقيام بالإجراءات والتدابير المقترحة، بشكل استباقي لتفادي تكاليف إضافية، تؤدي إلى نتائج سلبية في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وجدير بالذكر، أن التقرير أشار إلى كون خزينة الدولة، سجلت مديونية إضافية تفوق 35 مليار درهم، وأن مديونية المؤسسات، والمقاولات العمومية واصلت ارتفاعها إلى ما يناهز 277.7 مليار درهم، أي بنسبة26.1 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وأن الدين الخارجي بلغ مع نهاية سنة 2017 ما يناهز692.3 مليار درهم، أي بنسبة 1.56 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما أن الحجم الإجمالي لمديونة القطاع العام، ارتفعت من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة.

وحتى بالنسبة لسنة 2016، وصل دين الخزينة وتيرته التصاعدية من 926 مليار درهم سنة 2015 إلى 657 مليار درهم سنة 2016، بزيادة 28 مليار درهم، اي بنسبة 4.5%، وسجل ارتفاع ملحوظ في الدين العمومي من 9.018 مليار درهم سنة 2015 إلى 850 مليار درهم سنة 2016، بزيادة 39.6 مليار درهم. كما أن الديون المستحقة على الدولة لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بلغت 5.5 مليار درهم، وأن مبلغ خزينة الدولة واصل وتيرته التصاعدية إذ ارتفع من 926 مليار درهم سنة 5102 غلى 657 مليار درهم سنة 2016، مسجلا مديونية إضافية أكثر من 82 مليار درهم اي بزيادة% 4,5.

ومن المؤسف أن يواصل المنحى التصاعدي للمديونية، بالرغم من الظرفية المواتية خلال الربع السنوات الأخيرة، بسبب تنامي موارد المنح الخارجية، وتراجع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية.

لذلكم، نؤكد في الفريق الاشتراكي على ما جاء في تقرير المجلس الاعلى للحسابات، فيما يتعلق بضرورة الحد من حجم الدين العمومي، ونسب المديونية، والتحكم في النفقات ونسبة عجز الخزينة.

إن تدهور الحسابات العمومية بسبب عجز الخزينة من الناتج الداخلي الخام، وارتفاع نسبة المديونية، يجعل الموقع الخارجي للبلاد في تدهور مستمر، حيث استمرار ارتفاع العجز الجاري لميزان الأداء، وهذا مرده إلى القيام بإجراءات مرتجلة أمام وضع مالي مقلق، ساهم في هشاشة التوازنات المالية الكبرى، نتيجة عجز الميزانية وارتفاع المديونية الخارجية مما يزيد من مخاطر التدخل المحتمل للمؤسسات المالية الدولية.

لذلكم نطالب، في الفريق الاشتراكي، بضرورة التوفر على إرادة حقيقية، واتخاذ مبادرات شجاعة، قادرة على معالجة الاختلالات المتعلقة بالميزانية، سواء على مستوى نفقات الدولة أو على مستوى مداخيلها، وتوفير الآليات الكفيلة بعقلنة النفقات العامة، وإعادة توجيهها لتتسم بالنجاعة القصوى، واعتماد منهجية التقييم، التي أوصى بها المجلس الاعلى للحسابات، فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، عبر اعتماد مبدأ الصدقية، المنصوص عليه في القانون التنظيمي للمالية، لكون المنهجية الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار معطيات أخرى منها الديون المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات، برسم دين الضريبة على القيمة المضافة، والديون المترتبة على فائض الأداءات، فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، وكذا الخدمات ذات الطبيعة التجارية والتي لم يتسن للدولة القيام بسدادها، ونشر معلومات كافية تمكن من فهم الوضعية الحقيقة للحسابات العمومية، من حيث المداخيل والنفقات والالتزامات.

كما ندعو في الفريق الاشتراكي، إلى العمل على خفض كلفة المديونية العمومية، عبر إعادة التوازن بين الدين الخارجي والدين الداخلي، من خلال سياسة مالية تمكن من الاستفادة من نسب فائدة منخفضة في مناطق الأورو والدولار.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بصندوق الإيداع والتدبير، آن الأوان لتجديد الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسة، بشكل يتماشى مع موقعها المالي والاقتصادي، الذي عرف تطورا متصاعدا منذ إنشائها، اتسم بتوسيع مهامها وتحديثها المستمر، حيث اصبحت مؤسسة تحفز على الاستثمارات الطويلة الأمد، فمركزها العام وطبيعة الأموال الخاصة الموكلة إليها، تتطلب دقة كبيرة في قواعد الإدارة واختيار الاستثمارات، وهو ما يستوجب الانخراط في تنفيذ ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، من أجل جعلها مؤسسة قوية بمجلس إدارة يقرر ويراقب، بدل اقتصاره على إبداء الراي والاستشارة.

أما فيما يتعلق بالصندوق المغربي للتعاقد، سبق أن نبهنا، في الفريق الاشتراكي، إلى أن ما يسمى بإصلاح التقاعد، لم يتضمن في طياته أي إصلاح، بقدر ما هو معالجة لحظية مؤقتة، ستساهم في تأخير الأزمة لمدة ستة سنوات إضافية فقط، مما يجعل مؤشرات العجز، التي يعرفها هذا الصندوق تنذر بقدوم مخاطر كبيرة، لن تتم مواجهتها إلا بنظام تقاعد، يستجيب لشروط التوازن والاستدامة والحكامة في التدبير، عبر معالجة الاختلالات الهيكلية، من خلال إصلاح شمولي متوافق عليه بين مختلف الفرقاء.

والسلام عليكم ورحمة الله

مداخلة السيدة النائبة فتيحة سداس

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في مناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة
حول صندوق دعم التماسك الاجتماعي

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب
يوم الأربعاء 12 دجنبر 2018

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي، في إطار مناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة، حول صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

في البداية، اسمحوا لي أن نهنئ أنفسنا على عمل هذه اللجنة، التي ترتبط مهامها أساسا بدعم دور، البرلمان في مراقبة وتتبع الإنفاق العمومي، سواء تعلق الأمر بالمراقبة البعدية، المرتبطة أساسا بمناقشة مشاريع قوانين التصفية السنوية، أو المراقبة الموازية، والمرتبطة بتدبير مالية المؤسسات العمومية، والحسابات الخصوصية للخزينة العامة، والتي يدخل ضمنها صندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي نحن اليوم بصدد مناقشته، عبر الوقوف على الملاحظات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات، والمرتبطة أساسا بحكامة الصندوق، ومشكل تحديد عدد المستفيدين، ومدى احترام معايير وشروط الاستفادة، وجودة الخدمات المقدمة، و كذا الشق المرتبط بديمومة موارد هذا الحساب الخصوصي.

كما تعلمون، لقد أكد جلالة الملك، في مناسبات متعددة على أهمية الشأن الاجتماعي، وخصه بتركيز كبير في جل خطاباته ، معبرا عن اهتمامه بالبرامج المتعلقة بكل ما هو اجتماعي، كما أن البرنامج الحكومي أعطى الملف الاجتماعي أهمية بالغة، وجعله في صلب اهتماماته .

إننا، في الفريق الاشتراكي، وانطلاقا من هويتنا الاشتراكية الديمقراطية، نعتبر ترسيخ الديمقراطية الاجتماعية في صلب أهدافنا السياسية، ونواصل الدعوة من هذا المنبر إلى ضرورة تبني رؤية واضحة، تقوم على جعل الملف الاجتماعي أولوية، مع وعينا الكامل بطبيعة الإكراهات، التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث لا ينبغي الاعتماد فقط على المقاربة التقنية على حساب التوازنات الاجتماعية، والمتمثلة في محاربة الفقر، والهشاشة، وتوسيع التغطية الصحية....إلخ.

فصندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي أحدث بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة 2012، يهدف إلى تمويل برامج الدعم الاجتماعي، والمتمثلة في المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، وتمويل مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الهدر المدرسي خاصة تلك المرتبطة بمنح الكتب واللوازم المدرسية «برنامج مليون محفظة»، وكذا المساعدات المالية لفائدة الأطفال المتمدرسين من أسر معوزة «برنامج تيسير»، والدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى في سن التمدرس.

إلا أن المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الذي، أعده حول «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» ، والذي شمل الفترة من 2012 إلى نهاية 2016، أشار إلى أنه بالرغم من إنشاء الصندوق سنة 2012، فإن تفعيله لم يتم إلا ابتداء من 2014، علما أن جل برامجه انطلق تنزيلها قبل 2012، ويتعلق الأمر ببرنامج «تيسير» و«مليون محفظة» و«نظام المساعدة الطبية».

إن ما يمكن الوقوف عنده في تدبير هذا الحساب الخصوصي، هو مشكل تعدد المتدخلين، وتنوع البرامج، التي تستفيد من تمويله، ونوعية خدماته، التي تستهدف فئات اجتماعية مختلفة على مستوى جميع تراب المملكة، الشيء الذي ترتب عنه غياب استراتيجية مندمجة، لتفعيل برامج دعم التماسك الاجتماعي، منذ إحداث الصندوق مع غياب دراسة دقيقة لمجموع الموارد والنفقات المرتبطة به على المدى المتوسط والبعيد.

وقد بلغ مجموع المداخيل المحولة إلى الصندوق عند نهاية 2016 ما قدره 15 ألف 257و مليون درهم، بالرغم من أنها غير منتظمة، تتأرجح بين الارتفاع والتراجع خلال الفترة الممتدة بين 2012-2016، لكون جزء منها غير قار، في ظل غياب رؤية واضحة للموارد المتوقعة، وكذا غياب المعلومات الكافية المرتبطة، باستعمال المبالغ المرصودة لمختلف برامج الدعم التي يمولها الصندوق، بسبب غياب آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين، والمتمثلين في قطاع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وقطاع الداخلية، وقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع الصحة. مما يستلزم إبرام الاتفاقيات بين وزارة المالية، وجميع القطاعات الوصية على برامج الدعم الاجتماعي، مع مراعاة البرمجة متعددة السنوات، وإعداد تقارير دورية، تهم جميع أنشطة الصندوق وبرامجه، والحرص على تنزيل نظام معلوماتي مندمج ومتكامل، يوفر المعطيات الكافية، ويدعم عملية الاستهداف، التي تتجلى أساسا في إحداث السجل الاجتماعي لتحديد ووصول الفئات المستهدفة، وفعالية وحكامة العمليات المرتبطة بالدعم الاجتماعي على العموم، وتلك الممولة

من طرف صندوق دعم التماسك الاجتماعي على الخصوص. لنتمكن من تعميم هذه البرامج، لتشمل جميع الفئات الهشة، وفق عدالة مجالية مبنية على إحصائيات محينة، تراعي التقسيم الإداري الجديد للمملكة، وتتماشى مع التنظيم الترابي، الذي ينص عليه الدستور، والذي تحتل فيه الجهة الصدارة لتحقيق الغاية، التي أحدث من أجلها هذا الصندوق، وضمان الاستعمال الأمثل لموارده، لمواكبة الحاجيات المتزايدة، تراعي كرامة المواطنات والمواطنين .

إننا،اليوم، مطالبون - أغلبية ومعارضة - بتحقيق ديمقراطية اجتماعية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع إعادة النظر في آلية الاستهداف المتبعة في جميع البرامج الاجتماعية، بما فيها تلك المرتبطة بصندوق دعم التماسك الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية، الذي يعاني الكثير من الاختلالات، منها تداخل الاختصاصات بين الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ووزارة الصحة في تدبير الموارد المالية، والمشكل المرتبط بجمع وزارة الصحة بين اختصاصين متنافيين: وصايتها على المؤسسات العمومية للعلاج والاستشفاء، وتسييرها للموارد المالية للنظام، عبر نقل الاعتمادات من حساب الصيدلية المركزية إلى حساب صندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي يخالف لمبادئ القانون التنظيمي للمالية، وغيرها من الاختلالات التي يصعب الوقوف عليها في هذه الجلسة نظرا لضيق الوقت. فالتضامن الوطني اليوم، بالإضافة إلى كل ما سبق يشكل لبنة أساسية في أفق تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وختاماٍ، نجدد التأكيد، في الفريق الاشتراكي، على ضرورة تدبير الشق الاجتماعي بعيدا عن كل مقاربة سياسوية ضيقة،وكل محسوبية وزبونية، بغية تحقيق السلم الاجتماعي، وجعل هذا الحساب آلية لخدمة الأهداف النبيلة، التي خلق من أجله، كما نكرر تأكيدنا على الحاجة الملحة لتجميع الصناديق ذات البعد الاجتماعي، وجعلها تحت إشراف قطاع حكومي واحد، مع الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي إلى حيز الوجود باعتباره الآلية الأساسية في عملية الاستهداف.

والسلام

سؤال شفوي للسيد النائب الشرقاوي الزنايدي

حول الإجراءات والتدابير المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي الجديد موجه إلى كاتب الدولة المكلف بالنقل

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الاثنين 10 دجنبر 2018

السؤال :

تكتسي الفلاحة أهمية خاصة في النمو والتنمية، وفي ضمان الأمن الغذائي الوطني والتشغيل واستقرار السكان بالوسط القروي.

وتفاديا للمشاكل والمثبطات، التي عرفها انطلاق الموسم الفلاحي السابق، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الإجراءات والتدابير الاستباقية، التي اتخذتموها لحماية الموسم الفلاحي 2018-2019، لضمان مردود فلاحي جيد؟

- وما الذي تعتزمون القيام به لتطوير الفلاحة الوطنية، دعما للاقتصاد الوطني؟

جواب السيد الوزير :

كما قالت زميلتي السيدة الوزيرة، نتمنى سقوط الأمطار، فنحن مستعدون، «اللهم ارحمنا في هذه الأيام المباركة»، قلت في شهر يونيو من كل سنة تبدأ الأشغال على البرنامج المقبل المرحلي، والاستعداد لموسم الشتاء، وذلك في إطار ما هو صيانة، (إصلاح المعدات، اقتناء المواد، صيانة اعتيادية)، وتعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء ثلاثة مصالح جديدة، تهتم بالسوقيات والمعدات في طنجة، وبني ملال، والعيون، من أجل المتابعة، والعمل على تكثيف اللقاءات مع مختلف المصالح الخارجية للوزارة، وكان آخر لقاء منذ 15 يوما، للاطلاع على استعداداتهم، كما أن هناك تنسيق مع مصالح الدرك الملكي، والوقاية المدنية، والسلطات المحلية، ومراكز الديمومة، مركزيا وترابيا، من أجل تسريع وتيرة الاشتغال. وهناك العديد من الإجراءات المرتبطة بالإرشاد والتواصل التي اتخذت، والإجراء الرئيسي الذي اتخذ هو مشروع حذف جميع منشآت العبور المغمورة بالمحاور الاستراتيجية. برنامج هذا المشروع الذي تقدر تكلفته بـ 5ملايير درهم يظم 525 منشأة مغمورة، ومع هطول الأمطار تضيع أو تغرق، مما يحتم علينا إزالتها، كما أن لدينا 5 ملايير درهم في إطار برنامج مستقبلي إن شاء الله.

التعقيب :

شكرا السيد الوزير على الإجابة، ولكن السيد الوزير، كل دول المعمور تعرف بعض الكوارث الطبيعية منها الأمطار، والفيضانات، لكن ليس من المعقول أن تموت الأمهات في الطرق إلى المستشفيات، وليس من المعقول أن تشل حركة السير، وتعطل المدارس، أو يحرم المواطنون من الولوج إلى الخدمات الأساسية.

السيد الوزير، علمتنا السنوات السابقة أن أمهات توفيت، وأخيرا في أزيلال توفي شخصان بسبب فيضانات بسيطة، وما أدراك إن وقعت فيضانات كالتي تقع في بلدان المعمور، بالنظر إلى حجمها القوي، ربما ستقع الكوارث، وستكون نتائجها أقبح مما نتصور. السيد الوزير، على الرغم من المجهودات التي تبذلونها إلا أنها تفتقد إلى لسرعة اللازمة أو التدخل السريع، من أجل الحد من آثارها.

سؤال شفوي للسيد النائب محمد ملال

حول رفع معدل الربط بشبكة الماء

موجه إلى كاتبة الدولة المكلفة بالماء

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الاثنين 11 يوليوز 2017

السؤال :

لقد تضمن البرنامج الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلس النواب أنه سيتم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

ـ ما هي الإجراءات والتدابير ذات الأولوية التي تنوون اتخاذها لتحقيق ذلك ؟

جواب السيدة كاتبة الدولة :

في إطار جواب السيدة الوزيرة على سؤال السيد النائب محمد ملال، أكدت أن المواطن الآن في الوسط القروي لم يعد يكتفي فقط بالإيصالات الجماعية، أو النافورات العمومية، بل أصبح يطالب بحقه الدستوري في الحصول على ربط فردي داخل مسكنه، وأن الحكومة واعية بهذه المسألة التي يشرف عليها مباشرة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وعليه فقد بلور هذا المكتب منظومة جديدة تستدعي التشجيع للوصول إلى الاشتراك الفردي لكل مواطن عبر انخراط الجماعة الترابية بالأساس في هذه المنظومة، حيث تساهم تقريبا بحوالي 50 % من كلفة الشبكة، و 15 % من الرفع من القدرة الإنتاجية للمنظومة، مع مشاركة المواطن بمبلغ 3.500 درهم مقسمة على سبع سنوات. وأمام الدخل الفردي البسيط جدا لهذه الساكنة، الذي يحول دون تسديده، قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتعاقد مع البنك الدولي لدعمهم ريثما تتوفر الاعتمادات، كما قامت السيدة الوزيرة بالترحيب على انخراط المجالس الجهوية في هذا الشأن.

تعقيب السيد النائب :

لا أحدا ينكر المجهودات المبذولة التي يقوم بها كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والحكومة، ولكن هناك إشكال واحد، هو أن هناك مجموعة من الاتفاقيات ظلت حبرا على ورق، رغم التوقيع عليها منذ سنة 2009 أمام أنظار صاحب الجلالة، ونخص بالذكر اتفاقيات جهة مراكش أسفي، التي تهم أقاليم الصويرة وشيشاوة والرحامنة والحوز، التي لم يتم تنفيذها إلى يومنا هذا، مما أدى إلى تأزيم ظروف الساكنة التي تطالب بتفعيل هذه الاتفاقيات.

لقاء رئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام، مع أعضاء من
الجامعة الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود بالمغرب

جوانب أخرى من عمل الفريق في المجال الرقابي و التشريعي

إلى جانب الأسئلة الشفوية والكتابية، تقدم الاشتراكي بمجلس النواب بـ 27 مقترح قانون من ضمنها مقترحات وضعت مشتركة مع فرق الأغلبية، و 63 طلب عقد اجتماع لجنة لتدارس مواضيع مختلفة، و 15 طلب القيام بمهمة استطلاعية، و 66 موضوع طارئ، و 21 لقاء دراسيا في إطار الانفتاح على فعاليات مدنية وأكاديمية ومختصة وجمعوية...

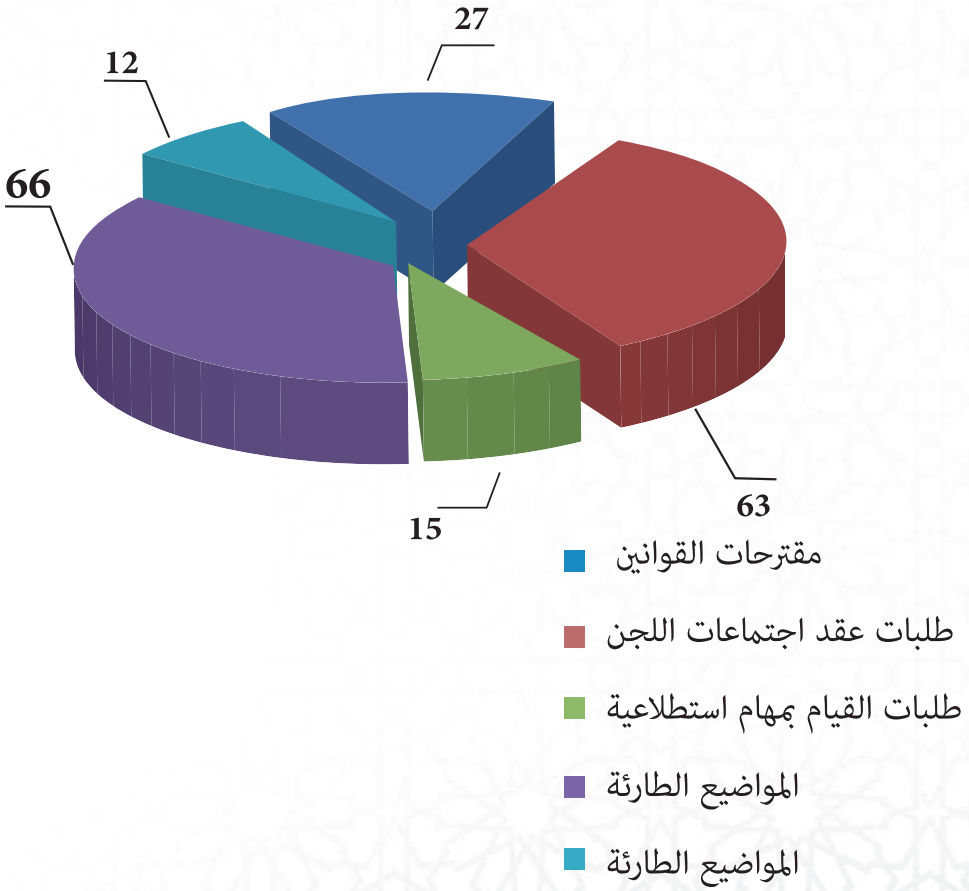

مقترحات قوانين الفريق

لقاء للسيد النائب محمد أبركان والسيدة النائبة حنان رحاب
مع المحاسبين المعتمدين

مقترحات القوانين

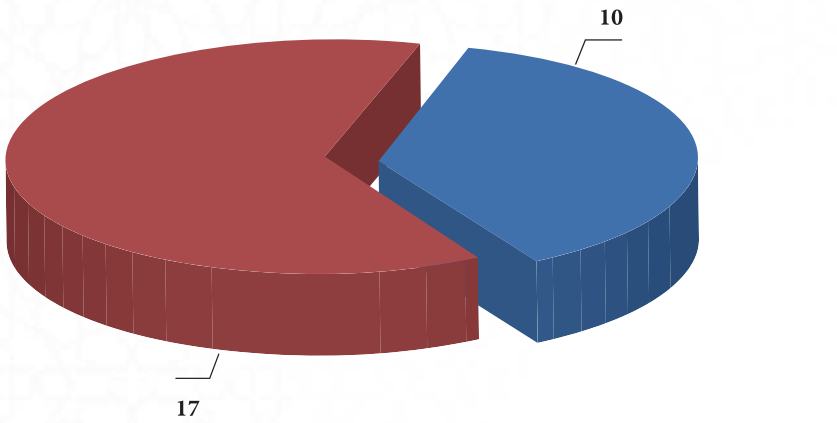

مقترحات قوانين الفريق

الفريق بمفرده : 10

موضوع المقترح	موضوع المقترح	موضوع المقترح
مقترح قانون يتعلق بإحداث هيئة قضايا الدولة	مقترح قانون يتعلق بمزاولة مهنة طب الأسنان	مقترح قانون يتعلق بمعاشات أعضاء مجلس النواب
مقترح قانون يقضي بمنع تعدد الأجور والتعويضات في الهيئات الترابية والمهنية المنتخَبة والمؤسسات الدستورية والإدارية	مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم وتغيير المادتين 92 و149 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 02 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)	مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في ٤ شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كما تم تغييره وتتميمه
مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 103 من الظهير الشريف رقم1.15.111 الصادر في 18 من شوال 1436 بتنفيذ القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد ، وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين	مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادتين 32 و256 من القانون رقم 99.56 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 رجب 1424 (11 سبتمبر 2003) كما تم تغييره
مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم وتغيير المادتين 98 و162 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)		

مقترحات قوانين الفريق

مع فرق ومجوعة الأغلبية : 17

موضوع المقترح	موضوع المقترح	موضوع المقترح
مقترح قانون بتغيير المادة 2 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية	مقترح قانون إطار يتعلق بالمناخ	مقترح قانون يتعلق بتحديد سقف أقصى للأجور والتعويضات بالإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية
مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 125 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر	مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 14.05 المتعلق بفتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها	مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 40 من قانون المسطرة الجنائية
مقترح قانون يتعلق بمعاشات أعضاء مجلس النواب	مقترح قانون يتعلق بمزاولة مهنة طب الأسنان	مقترح قانون يقضي بإحداث «الوكالة الوطنية لنظام المساعدة الطبية»
مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمُكتري للمحلات المُعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)	مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 12.08 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.16 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013)	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 33 و34 من القانون 011.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية كما وقع تغييره وتتميمه
مقترح قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1.03.194 المؤرخ ب 14 من رجب 1424 الموافق ل 11 سبتمبر 2003 الصادر بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل	مقترح قانون يقضي بمنح الشركات التي تخضع لأحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، أجلا استثنائيا لملائمة وضعيتها مع القانون المذكور	مقترح قانون يقضي بتغيير وتعديل الفصل 10 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 الصادر في 21 من صفر 1378 (6 سبتمبر 1958) بسن قانون الجنسية المغربية
مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 118 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية	مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في(09 رمضان (1331 12 غشت 1913 بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه	

جلسة عمل الفريق الاشتراكي بحضور رئيس الفريق، الأستاذ أمام شقران،
والسيدة النائبة السعدية بنسهلي والسيدة النائبة فتيحة سداس
مع ائتلاف عدد من جمعيات حماية الأطفال من العنف الجنسي

طلبات عقد اجتماعات اللجن

طلبات عقد اجتماعات اللجن

العدد : 68

الموضوع	الموضوع	الموضوع
آخر تطورات قضية الوحدة الترابية للمملكة	الوضعية التي يعيشها قطاع الصيادلة بالمغرب	وضعية الدور الآيلة للسقوط بالمدينة العتيقة بمدينة الدار البيضاء
تداعيات الإضرابات التي يخوضها المستخدمين بالشركة الوطنية للطرق السيارة	الوضع المقلق للخطوط الملكية المغربية وآثاره السلبية البليغة	وضعية المكفوفين المعطلين
الآليات و التدابير التي اتخذتها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	آخر تطورات قضية اتفاق الصيد البحري الذي يبرمه الاتحاد الأوروبي مع المغرب، على ضوء الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية الذي استثنى الأقاليم الجنوبية للمملكة من اتفاقية الصيد البحري	ظروف و ملابسات حادث انقلاب قطار بجماعة بوقنادل
تقدم برنامج ربط و تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب	وضعية العاملات في حقول الفواكه الحمراء بالديار الإسبانية	إجراءات تعبئة مليون هكتار إضافية من الأراضي الجماعية ّالمملوكة للجماعات السلاليةّ قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، وطرق ومساطر توزيعها
برنامج عمل وزارة الثقافة والاتصال خلال الولاية الحالية 2016-2021	التطورات الأخيرة التي تعرفها مدينة جرادة	التغيير الفجائي للساعة القانونية
برنامج عمل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي خلال الولاية الحالية 2016-2021	التعاطي المتهاون لوسائل الإعلام العمومية وعدم تنوير المواطنين والمواطنات بما تعرفه مدينة جرادة من أحداث	وضعية قطاع السينما ببلادنا

الموضوع	الموضوع	الموضوع
الدخول المدرسي والدخول الجامعي برسم السنة الدراسية والجامعية 2017-2018	تداعيات تغيير الساعة القانونية	وضعية قطاع القطب العمومي الإعلامي المغربي
التدابير المتخذة لتأهيل المدن و المراكز الحضرية الصاعدة	دارسة نتائج افتحاص الجامعات الرياضية التي قامت بها الوزارة	مدى استعداد الجامعات الرياضية للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية - طوكيو 2020
استراتيجية و برنامج عمل كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني	قطع العلاقات الديبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية	نتائج تقييم استراتيجية الرياضة
الإجراءات و التدابير التي اتخذت من طرف الخطوط الملكية المغربية خلال موسم الحج والعمرة	مدى فعالية النظام الوطني الجديد لترقيم قطعان الأضاحي، وتحديد مسارها، ومراقبة جودتها تحديد نقط بيعها	برنامج إعادة ترميم المدن العتيقة
آخر تطورات قضية الوحدة الترابية للمملكة	البرامج والإنتاجات التلفزيونية ومعايير انتقائها وما تخلفه من انتقادات قوية من قبل كل مكونات المجتمع	مستجدات القضية الوطنية بعد حضور الوفد المغربي يومي 5 و 6 دجنبر 2018 بجنيف في المائدة المستديرة حول موضوع «النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية»
ظروف و ملابسات الحادث المؤلم الذي خلف وفاة وإصابة العديد من النساء بجماعة سيدي بولعلام إقليم الصويرة	السياسة الرياضية ببلادنا	طلب عقد اجتماع اللجنة لمناقشة تداعيات الجريمة على الأمن والسياحة وسمعة المغرب في هذين المجالين
استراتيجية الحكومة في مجال صناعة الأدوية	تدبير النفايات ببلادنا	السياسة الحكومية في الطب النفسي
برامج تشغيل الشباب	امتحانات الماستر وما يحيطها من شكايات وخروقات	الرعي الجائر
الوضعية الادارية الحالية للجامعات الرياضية	الوضعية السياحية ببلادنا وأسباب تفضيل عدد من المواطنين المغاربة قضاء عطلهم بالخارج بدل الوطن	الرعي الجائر

الموضوع	الموضوع	الموضوع
وضعية مهنيي الصحة والمبصاريين والترويض الطبي	الوضعية الاستثنائية بسبب الاكتظاظ بميناء طنجة-المتوسط خلال عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج	وضعية قطاع الجمارك ببلادنا
تكرار الحوادث الكثيرة التي يعرفها منجم جرادة	الأوضاع المزرية التي عاشها الحجاج المغاربة بالديار المقدسة	الاستراتيجية المتبعة لتشجيع الصناعات الوطنية
الوضعية المهنية للفنانين والمخرجين والسينمائيين ومنتجي الافلام	مستجدات الدخول المدرسي برسم السنة الدراسية 2018-2019	التدخلات في المناطق النائية والجبلية، خلال فصل الشتاء وفي الظروف المناخية الصعبة التي تعرفها العديد من المناطق
سبل الارتقاء بجودة التربية والتكوين	تقييم مرحلة التخييم لصيف 2018	تقييم حصيلة المرحلتين الأولى والثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و كذا مناقشة ودارسة أهم مرتكزات المرحلة الثالثة للمبادرة 2019-2023
كيفية ممارسات الجهات لصلاحياتها في مجال تجويد وتقريب الخدمات الصحية	مآل الاستراتيجية المندمجة للشباب	وضعية المكاتب الصحية على مستوى الجماعات الترابية، ومدى انخراطها في تصور جديد حول المراقبة الموكولة لها على صحة المواطنين
مساهمة الأبناك في دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة	تنامي واستفحال ظاهرة احتلال الملك العمومي، خاصة من طرف أرباب المقاهي	تداعيات انتشار مرض انفلوانزا H1N1
دعم المنتوج الوطني	الوضعية الإدارية والمالية للجامعة، وعرض نتائج الافتحاص	واقع وآفاق رياضة كرة القدم، و تقييم حصيلة تنزيل توصيات المناظرة الوطنية للرياضة في الجانب المتعلق بالبنيات التحتية الرياضية

جلسة عمل لرئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام والسيدة النائبة فتيحة سداس مع الائتلاف المدني من أجل الجبل

طلبات القيام بمهام استطلاعية

طلبات القيام بمهام استطلاعية

العدد : 15

الموضوع	الموضوع	الموضوع
طلب القيام بمهمة استطلاعية إلى المدينة العتيقة بالصويرة	وضعية مستشفى الأنكولوجيا بإقليم الحسيمة	مديرية تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي وإلى بعض الجمعيات الوطنية البين مهنية بالرباط
الملاعب والحلبات المعشوشبة لجامعة كرة القدم وألعاب القوى	طلب القيام بمهمة استطلاعية لوكالة المغرب العربي للأنباء	وكالة التنمية الفلاحية
وضعية السجن المحلي بوجدة	التدبير المهني و الإداري والمالي لوكالة المغرب العربي للأنباء	الأوضاع المزرية التي يعيشها الأطفال المهملين والمشردين بالمناطق الحدودية ووضعية النساء المتمهنات للتهريب المعيشي
وضعية البنيات التحتية بإقليم الصويرة	الأوراش التي أطلقت لتأهيل و صيانة التراث المعماري بالمدينة العتيقة بإقليم الصويرة	مديرية الأدوية و الصيدلة بوزارة الصحة
الأوضاع المزرية التي يعيشها مستشفى أبو القاسم الزهراوي بمدينة وزان	تقدم إنجاز المرافق الاستشفائية	المشاريع المنجزة في إطار برنامج الحسيمة منارة المتوسط

زيارة للفريق الاشتراكي بمجلس النواب لمهرجان اولاد زمام بالفقيه بنصالح

طلبات الإخبار بالمواضيع الطارئة

طلبات الإخبار بالمواضيع الطارئة

العدد : 69

الموضوع	الموضوع	الموضوع
تفشي وباء اللسان الأزرق	الاستغلال السياسي ل «قفة رمضان»	إضراب مهنيي النقل عبر الشاحنات
استعمال العنف ضد المحتجين بإقليم الحسيمة	الاحتقان الاجتماعي الناتج عن تدهور الوضع الصحي	الوضع المدرسي بعد إعلان التوقيت الجديد
الانتشار المقلق لظاهرة احتلال الملك العمومي البحري	استمرار وفيات النساء الحوامل	البحث عن شخص مفقود في الثلوج بجبال بويبلان
استمرار التدخلات الأمنية العنيفة ضد الوقفات الاحتجاجية السلمية	الوضع تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين	منع مسيرات احتجاجية
استقالة الأطباء الاختصاصيين من المؤسسات الاستشفائية	تكييف الدعوة للاحتجاج ضمن جرائم التحريض على ارتكاب جنح	انسحاب النقابات من الحوار الاجتماعي
النقص الحاد في الماء الصالح للشرب	لجوء عدد من الكليات إلى خدمات طلبة الماستر	أزمة نفاذ مخزون الادوية
حرمان مجموعة من طلبة الاسر ذوي الدخل المحدود من المنحة	ظاهرة تطبيق «شرع اليد»	تزايد ضحايا حوادث السير
اختلالات عملية توزيع الدقيق المدعم	وضعية العاملات بحقول الفراولة بإسبانيا	ارتفاع أثمنة تذاكر القطار
فاجعة الجماعة القروية سيدي بولعلام بإقليم الصويرة	تصريح السيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي في البرنامج التلفزي «مثير للجدل» حول غياب العدالة المجالية بين الجامعات	ظاهرة الرعي الجائر
الوضع المقلق بالمعابر الحدودية	تحسين الأداء القضائي والتفعيل الأمثل لتنفيذ السياسة الجنائية	كساد بعض المنتوجات الفلاحية
داء اللشمانيا بإقليم زاكورة	تنامي مظاهر العنف المدرسي	معاناة طالبات المعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
ارتفاع أثمنة الخضر والفواكه	احتلال الملك العام بشواطئ المملكة	ظاهرة الرقاة

الموضوع	الموضوع	الموضوع
زيت الزيتون المغشوشة	النقص الحاد في التغذية بالمخيمات الصيفية	توالي الإضرابات في قطاع الصحة
تصريح المدعي العام الأوربي بخصوص اتفاقية الصيد البحري	المخيمات والبرامج الصيفية	زيت الزيتون المغشوشة
إلغاء مجانية التعليم	منح الجمعيات التنموية الشريكة لمؤسسة التعاون الوطني	وفاة رضع بمستشفى الليمون بمدينة الرباط
الانعكاسات السلبية لتنزيل المرسوم المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة	النيران التي التهمت واحتين بإقليم طاطا	استفحال وتنامي ظاهرة احتلال الملك العام
الوضع المقلق بالمعابر الحدودية	وفاة مكفوف معطل إثر سقوطه من بناية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الجريمة المرتكبة في حق سائحة دنماركية وأخرى نرويجية بمنطقة الحوز
التوتر بين ربابنة الطائرات وشركة الخطوط الملكية المغربية «لارام»	الهجرة خارج أرض الوطن	داء غامض يقتل عددا من الأغنام ببوعرفة
الاعتقال التعسفي للمواطنات والمواطنين بدعوى عدم أدائهم للغرامات المالية الناتجة عن مخالفات السير	الخسائر الناجمة عن الفيضانات الأخيرة	أزمة الخانقة التي يعرفها قطاع الحوامض
تزايد الاعتداءات على المواطنين بالطُرق السيارة	فاجعة انقلاب القطار بين الرباط والقنيطرة	خلاصات الجمع العام الأخير للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية
تنامي خطابات الكراهية والمس بأعراض المواطنين	الزيادة في أسعار المحروقات	انتشار داء الحمى القلاعية
مطالب أعضاء المجالس الإدارية للوكالات الحضرية المنعقدة في الآونة الأخيرة	استمرار تفشي داء اللشمانيا بإقليم زاكورة	منع السلطات الإسبانية لبواخر مغربية من الرسو بموانئها
الوضع الصحي الكارثي لمريض بمدينة سيدي سليمان	الاستقالة الجماعية لأطباء القطاع العام بجهة الدار البيضاء سطات	انتشار داء أنفلونزا الخنازير

لقاء رئيس الفريق الاشتراكي، الأستاذ شقران أمام، مع وكلاء التأمين

الأيام و اللقاءات الدراسية

الأيام الدراسية واللقاءات

العدد : 12

ر.ت	التاريخ	الموضوع
1	10/01/2017	لقاء تواصلي لفائدة برلمانيي الفريقين الاشتراكيين بمجلسي البرلمان
2	16/02/2017	ندوة دولية حول التعاون ورهانات الأمن والتنمية بإفريقيا الغربية
3	29/10/2017	لقاء داخلي حول موضوع : قراءة في مشروع قانون المالية 2018
4	18/01/2018	لقاء دراسي حول السياسات العمومية في المجال السينمائي والسمعي البصري بالمغرب
5	22/02/2018	لقاء دراسي حول رهانات التنزيل العملي لقانون التغطية الصحية ومعاش التقاعد لفائدة التجار والمهنيين
6	15/03/2018	لقاء دراسي حول مدونة الأسرة : أربعة عشر سنة من التطبيق، التغيير ضرورة
7	10/05/2018	لقاء دراسي حول دور منظمات المجتمع المدني في رصد العمل البرلماني - قانون المالية نموذجا -
8	07/06/2018	لقاء دراسي حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية - أية إصلاحات
9	05/07/2018	لقاء دراسي حول دور المحاسب المعتمد في الاقتصاد الوطني وتأهيل المقاولات الوطنية
10	30/10/2018	لقاء داخلي حول مشروع قانون المالية لسنة 2019
11	20/12/2018	لقاء دراسي حول تحديث الإدارة التربوية مدخل لتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030
12	08/01/2019	لقاء دراسي حول أراضي الجموع والتنمية القروية، أية آفاق؟

المملكة المغربية

مجلس النواب

الفريق الاشتراكي

لقاء دراســـي داخلي حـــول
مشروع قانون المالية لسنة 2018
الأحد 29 أكتوبر 2017

البرنامج

الساعة لثالثة بعد الزوال:

انطلاق الأشغال

كلمة شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.

العروض:

طارق المالكي : عضو المكتب الساسي

أستاذ باحث في الاقتصاد

بنيونس المرزوقي: أستاذ جامعي

خبير في القانون البرلماني

طارق لكحل: أستاذ باحث في الاقتصاد

استراحة شاي

تعقيب ومناقشة

خلاصات

الثامنة مساء : عشـــــــــــــاء

الفريق الاشتراكي
بمجلـس النـــواب

بمجلس المستشارين

اللقاء التواصلي

لفائدة البرلمانيات والبرلمانيين

أعضاء الفريقين الاشتراكيين بمجلسي النواب والمستشارين

القاعة المغربية بمجلس النواب - الخميس 10 يناير 2017

البرنامج

09:00 : استقبال المشاركين.

09:30 : الكلمـة الافتتاحيـة : الأسـتاذ إدريـس لشـكر، الكاتـب الأول لحـزب الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشـعبية.

09:45 : المداخلة الأولى: «العمل البرلماني: التشريع والمراقبة»، عبد المنعم محسيني.

10:00 : المداخلـة الثانيـة: « القانونـان الداخليـان لمجلـسي النـواب والمستشـارين»، بنيونس المرزوقـي.

10:15: المداخلة الثالثة: «العمل البرلماني واستراتيجية التواصل»، أحمد العاقد.

10:30 : استراحة شاي.

10:45 : مناقشة.

12:30 : اختتام اللقاء التواصلي.

الفريق الاشتراكي
بمجلس النواب

قسم العلاقات الخارجية
للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

الدورة الثانية من الندوة الدولية تحت شعار :

التعاون وقضايا الأمن والتنمية في دول غرب إفريقيا

الخميس 16 فبراير 2017 بمجلس النواب

البرنامج

- رئيس الجلسة: محمد بنعبد القادر، مسؤول العلاقات الخارجية بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- كلمة إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- إيمانويل كولو، رئيس لجنة إفريقيا بالأممية الاشتراكية والكاتب العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي-البنين.

10:30-11:00 استراحة شاي

11:00-13:00 الجلسة الأولى

- رئيس الجلسة: محمد العلمي، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين.
- أوسمان تانورديغ، رئيس الحزب الاشتراكي السينغالي - السينغال.
- أدجماكبو جونسون كافوي، الكاتبة العامة للاتفاقية الديمقراطية للشعوب الإفريقية-الطوغو.
- كريكري داكبوا فيرمان، نائب رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية - ساحل العاج.
- طارق المالكي، أستاذ جامعي وعضو لجنة العلاقات الخارجية للاتحاد الاشتراكي.
- مناقشة

13:00-14:30 وجبة غذاء

15:00-16:00 الجلسة الثانية

- رئيس الجلسة: شقران أمام، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.
- موسى دودو هيضرة، الكاتب المكلف بالأمن والتماسك الاجتماعي-مالي
- ماكسيم كوني، عضو المكتب السياسي لحركة الشعب من أجل التقدم-بوركينا فاصو.
- امحمد شكوندي، أستاذ باحث بمعهد الدراسات الإفريقية.
- دومنكوس بيريرا، رئيس الحزب الإفريقي للتحرر لغينيا والرأس الأخضر.

16:15-17:00 خلاصات وتوصيات

- بنيونس المرزوقي: خلاصات تركيبية.
- كلمة ختامية: فتيحة سداس، عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

لقاء دراسي حول:

السياسات العمومية في المجال السينمائي والسمعي البصري بالمغرب

الخميس 18 يناير 2018

البـرنـــامج

الساعة الثالثة بعد الزوال:

- التسجيل و توزيع الملفات

الساعة الثالثة و النصف:

- انطلاق الأشغال
- التسيير: الأستاذة السعدية بنسهلي

كلمة الأستاذ شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي.

المداخلة الأولى:

الأستاذ يونس مجاهد: السياسات العمومية في الإعلام والثقافة والفن.

المداخلة الثانية:

الأستاذ عبد الرحمان التازي: واقع الإنتاج السينمائي المغربي وآفاق تطويره.

المداخلة الثالثة:

الأستاذ ادريس اشويكة: حكامة تطوير المجال السمعي البصري: نموذج التلفزة.

المداخلة الرابعة:

الأستاذ مسعود بوحسين: أية سياسة عمومية للارتقاء بالفن المسرحي والفنانين.

المداخلات التفاعلية:

الأستاذ بنيونس المرزوقي: قراءة في مشروع القانون رقم 70.17 .

الأستاذ أحمد عيدون: الموسيقى

الأستاذ لحسن زينون: الرقص الأكاديمي

مناقشة عامة وتوصيات

الفريق الاشتراكي
Groupe Socialiste

لقاء دراسي حول

رهانات التنزيل العملي لقانون التغطية الصحية ومعاش التقاعد لفائدة التجار و المهنيين

الخميس 22 فبراير 2018 ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال

بالقاعة المغربية بمجلس النواب

الـبـرنـــامج

الساعة الثانية بعد الزوال:

- التسجيل و توزيع الملفات

الساعة الثانية و النصف:

- انطلاق الأشغال

رئيسة الجلسة : السيدة مينة الطالبي، عضو الفريق الاشتراكي

كلمة السيد شقران أمام، رئيس الفريق الاشتراكي
كلمة السيد نبيل النوري، رئيس النقابة الوطنية للتجار والمهنيين

المداخلة الأولى : القطاع التجاري والمهني والمسألة الاجتماعية..
- السيد أحمد أبوه

المداخلة الثانية : الحماية الاجتماعية بين النص القانوني والآفاق المستقبلية
- السيد محمد الجريفي

المداخلة الثالثة : حقوق و واجبات التجار والمهنيين
- السيد فؤاد المتوكل

التعقيب : - السيدة لطيفة بلعايدي
- السيد أحمد العاقد

- مناقشة عامة وتوصيات

المنظمة الاشتراكية
للنساء الاتحاديات

لقاء دراسي حول

مدونة الأسرة : أربعة عشر سنة من التطبيق، التغيير ضرورة

الخميس 15 مارس 2018 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

بالقاعة المغربية بمجلس النواب

الـبـرنـــامج

الساعة التاسعة :

- التسجيل و توزيع الملفات

الساعة التاسعة و النصف:

- انطلاق الأشغال

رئيس الجلسة : الأستاذ شقران أمام ، رئيس الفريق الاشتراكي

كلمة الأستاذة خدوج السلاسي، الكاتبة الوطنية للمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات

المداخلة الأولى : الأستاذة لطيفة اجبابدي - ملاءمة مدونة الأسرة مع الدستور والاتفاقيات الدولية

المداخلة الثانية : الأستاذ حسن رحو الجيراري - قراءة في المادة 400 من مدونة الأسرة

المداخلة الثالثة : الأستاذة رشيدة آيت حمي - مدونة الأسرة وسؤال المساواة

المداخلة الرابعة : الأستاذ الحسين بلحسني - الزواج المختلط بين مقتضيات الاتفاقيات الدولية وأحكام مدونة الأسرة.

التعقيب : الأستاذ سعيد جعفر
الأستاذ سعيد الطالبي

- مناقشة عامة وتوصيات

الفريق الاشتراكي
Groupe Socialiste

المرصد المغربي للعمل البرلماني

المائدة المستديرة حول

دور منظمات المجتمع المدني

في رصد العمل البرلماني

– قانون المالية نموذجا –

الخميس 10 ماي 2018 ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

بالقاعة المغربية بمجلس النواب

البـرنـــامج

14:30 - 14:00

استقبال المشاركين والمشاركات

14:50 - 14:30

انطلاق الأشغال

- رئيسة الجلسة : السيدة السعدية بنسهلي، عضوة الفريق الاشتراكي
- كلمة الأستاذ شقران أمام ، رئيس الفريق الاشتراكي
- كلمة السيد سعيد رشيق نائب رئيسة المكتب التنفيذي - جمعية الشباب لأجل الشباب

15:00 - 16:00 تقديم تقرير رصد الأداء البرلماني من خلال قانون المالية لسنة 2018

- الأستاذ سمير صمري، رئيس فريق الراصد البرلماني - المرصد المغربي للعمل البرلماني

السيد زهير حريكة - فاعل جمعوي

السيد بنيونس المرزوقي - أستاذ جامعي، خبير قانوني

16:00مناقشة عامة

لقـــاء دراسي

القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية :

أيـــة إصـــــلاحـــات؟

الخميس 7 يونيو 2018 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال

بالقاعة 11 بمجلس النواب

الـــــبـــــرنـــــامـــج

- كلمة الأستاذ النقيب محمد بركو، نقيب هيئة المحامين بالرباط (10د)
- كلمة الأستاذ إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. (10د)
- كلمة الأستاذ مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان (10د)
- كلمة الأستاذ محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (10د)

المداخلات

- الأستاذ هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل: (20د)

- السياسة الجنائية من خلال مستجدات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

- الأستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي، محام بهيئة القنيطرة. (20د)

- مخرجات الهيئة العليا للحوار الوطني مقارنة بمشروع قانون المسطرة الجنائية.

- الأستاذ عبد الكبير طبيح، محام بهيئة الدار البيضاء: (20د)

- قراءة في مستجدات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

- الأستاذ الطيب لزرق، محام بهيئة الرباط: (20د)

- نطاق وفعالية بدائل العقوبات السالبة للحرية في مشروع القانون الجنائي.

- الأستاذ طارق زهير ، محام بهيئة الدار البيضاء : (20د)

- المراقبة الإلكترونية و توثيق التصريحات أمام الضابطة القضائية.

مناقشة

لقـــاء دراسي

دور المحاسب المعتمد في الاقتصاد الوطني وتأهيل المقاولات الوطنية

الخميس 5 يوليوز 2018 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال

بالقاعة 11 بمجلس النواب

الـــبـــرنـــامـــج

15:00 استقبال المشاركين والمشاركات

15:30 انطلاق الأشغال

الأستاذة فتيحة سداس - رئيسة الجلسة

- كلمة شقران أمام ، رئيس الفريق الاشتراكي

المداخلات

- الأستاذ محمد زريرات،

تطور وضعية المحاسب بالمغرب

- الأستاذ محمادي راشدي اليعقوبي، رئيس منظمة المحاسبين المعتمدين بالمغرب :

إكراهات المحاسبين بالمغرب

- الأستاذ بنيونس المرزوقي، أستاذ جامعي، خبير قانوني :

قراءة في المراحل الانتقالية للمهن القانونية والمحاسباتية

- الأستاذ المهدي الفقير، أستاذ محاضر - خبير اقتصادي :

دور التكوين والتأطير في الرفع من مستوى وجودة الخدمات المحاسباتية

مناقشة

يوم دراسي داخلي حول
لقـــاء دراسي داخلي
مشروع قانون المالية لسنة 2019

الثلاثاء 30 أكتوبر 2018 - الساعة الثالثة بعد الزوال

بالصالون المغربي بمجلس النواب

الـــبـــرنـــامـــج

15:00 انطلاق الأشغال

- كلمة شقران أمام ، رئيس الفريق الاشتراكي

المداخلات

- الأستاذ طارق المالكي : قراءة عامة في المشروع. (15 دقيقة)،
- الأستاذ خليل النجم: تقييم السياسات العمومية على ضوء مشروع ميزانية 2019. (15 دقيقة)
- الأستاذ زهير الحريكة : قانون المالية 2019 : رهانات التنمية ومداخل الإصلاح. (15 دقيقة)
- الأستاذ طارق لكحل: البعد الاجتماعي في مشروع قانون المالية 2019. (15 دقيقة)
- الأستاذ محمد باينة : العقار والإجراءات الضريبية. (15 دقيقة)

مناقشة

تحضيرات الفريق الاشتراكي لتدارس مشروع قانون المالية 2019

لقاء دراسي حول
تحديث الإدارة التربوية مدخل لتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

الخميس 20 دجنبر 2018 ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال
بالقاعة 11 بمجلس النواب

البـــرنـــامـــج

14:00 استقبال المشاركين

15:30 انطلاق الأشغال

- رئيسة الجلسة : السيدة حنان رحاب
- الأستاذ شقران أمام ، رئيس الفريق الاشتراكي

• المداخلات

- السيد خالد بنيشو ، مدير الشؤون القانونية والمنازعات :

الإدارة التربوية من خلال المرجعيات المؤسساتية المؤطرة للإصلاح

- السيد محمد اليعكوبي، مدير مدرسة ابتدائية :

المؤسسة التعليمية : الطريق إلى الجهوية المتقدمة

- السيد نور الدين أسكوكو، إطار سابق بوزارة التربية الوطنية وباحث تربوي :

الإدارة المدرسية بين القصور التشريعي وضغط المهام

- السيد خليل السعدي، باحث في قضايا المجتمع المدني :

المجتمع المدني والسياسات العمومية (الجمعيات الوطنية لهيئة الإدارة التربوية نموذجا)

• التعقيبات

- السيد عبد الرحيم النملي، رئيس الجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب
- السيد محمد القدسي، رئيس الجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية بالمغرب
- السيد محمد ناصر، رئيس الجمعية الوطنية للحراس العامين والنظار ورؤساء الأشغال ومديري الدراسة

لقاء دراسي حول:

أراضي الجموع والتنمية القروية :

أية آفاق؟

الثلاثاء 8 يناير 2019 ابتداء من الساعة

الثانية والنصف زوالا بالقاعة 11 بمجلس النواب

البـــرنـــامـــج

14:30 استقبال المشاركين

14:50 انطلاق الأشغال

- رئيس الجلسة: ذ. سعيد بعزيز، عضو الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
- كلمة ذ. شقران أمام، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

15:00 مداخلات السيدات والسادة:

- ذ. عبد المجيد الحنكاري ، العامل مدير الشؤون القروية بوزارة الداخلية:

دور أراضي الجماعات السلالية في انبثاق طبقة فلاحية وسطى

- ذ. المهدي الريفي ، المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية بوزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية:

أي استثمار فلاحي لتثمين الأراضي الجماعية وإنعاش الشغل ورخاء العالم القروي؟

- ذ. الحسن الكاسم ، مدير الشؤون المدنية بوزارة العدل :

النزاعات المرتبطة بالأراضي الجماعية بين القانون والقضاء

- ذة. سعيدة الإدريسي ، رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب:

الحركة المطلبية للنساء السلاليات: المكاسب والتحديات

- ذ. فؤاد بنونة ، محام بهيئة فاس، عضو مكتب الفيدرالية الوطنية للاستثمار الفلاحي والسياحي:

الاستثمار في الأراضي الجماعية بين النص والواقع

- ذ. محمد حنزاز ، أستاذ بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط:

التحولات الكبرى لأراضي الجموع: بين تنوع الاستغلال وتعدد الإكراهات

- ذة. لطيفة بوشوى ، رئيسة فيدرالية رابطة حقوق النساء:

الأراضي الجماعية والحقوق الأساسية للنساء

الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

- الـــربـــــاط -

الهاتف :

05.37.67.95.50

05.37.67.95.52

الفاكس :

0537.67.97.64

البريد الإلكتروني :

gs.usfp@ gmail.ma

الموقـــع :

www.chambredesreprésentants.ma/ar/o

Facebook :

wwwfacebook.com/gs.usfp/

Youtube :

www.youtube.com/channel/UCYZgEuxKqKQHpecEBhNKqg

الولاية التشريعية العاشرة

2021-2016

اصدارات الفريق الاشتراكي بمجلس النواب

الفريق الاشتراكي بمجلس النواب شارع محمد الخامس ص.ب 431 الهاتف 05 37 67 95 50/52
الفاكس : 05 37 67 97 64 العنوان الإلكتروني Email : gs.usfp@gmail.com